المركز القومي للبحوث والدارسات العلمية
The National Center For Research And Scientific Studies

مجلة الجديد
للعلوم الإنسانية

العدد الرابع عشر
ديسمبر 2022

مـجلــة الجــديــد

للعلوم الإنسانية

المـركـز القـومـي للبحـوث والـدراسـات العلميـة

العدد الرابع عشر

ديسمبر 2022

الإيداع القانوني 2022/818 دار الكتب الوطنية

يمكن التواصل مع المجلة عبر العناوين التالية:
البريد الالكتروني: jadid@ncrss.gov.ly
رقم الهاتف: 0217318844
طرابلس – ليبيا – مقابل سوق الظهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾

صدق الله العظيم

من سورة الأنعام 82

المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية – ليبيا

المشـرف العام: د. طـارق رمضـان زنبـو

رئيس التحريـر: أ.د. علي الهـادي الحـوات

أعضاء هيئة التحرير

د. علي رمضان أبو بكـر
د. خالد بن محمد شوكات
د. عز الدين زلي حشلوف
د. رمضان محمد بن زير
أ. مفيد خليفـة البكبـاك
د. عـز الديـن مختـار فكـرون
د. أحـلام علـي العباسـي
د. خليفة عيسـى العزابـي
د. عبد السلام ولد يحي سيد أحمد
د. ابتسـام الطاهـر القصبـي

الهيئـة الاستشاريـة

أ.د. عمر إبراهيـم المنشـاز
أ.د.الرويعي محمـد قنـاو
أ.د. عبد الكريم عبد الجليل الوزان
أ.د. حنان صبحـي عبد الله عبيـد
أ.د. مفتاح بلعيد غويطـة
أ.د. الأمـين عمـر أبو فـارس
أ.د. خالـد مسعـود البارونـي
أ.د. عبد الله عبد العاطي الفرجانـي
أ.د. أحمـد المبروك أبو لسيـن
أ.د. مـروان سالـم نـوري
أ.د. محمد شرف الدين الفيتـوري
أ.د. أحمـد علـي الأطـرش

تدقيق لغوي: أ. د. أحمد الهادي رشراش

إخراج: د. رمضان بشير إمحمد القلعي

محتويات العدد

*	كلمة العدد هيئة التحرير	هـ
.1	التعاون الصيني – الإفريقي قراءة في ضوء خطة داكار 2022-2024 د. على متولى أحمد - جامعة السويس	1
.2	التغييرات السياسية والأمنية في تشاد وتأثيرها في الأمن القومي الليبي أ. عبد الحميد صالح محمد يونس- جامعة المرقب	18
.3	الصراع الفرنسي الروسي في إفريقيا وأثره في الأمن الإقليمي اللواء. د. أمين إسماعيل مجذوب عبد الرحيم- الخرطوم	38
.4	تحولات موازين القوى في إطار النظام الدولي الجديد "دراسة تحليلية للأزمة – الحرب الروسية الاوكرانية" د. شكري عاشور السويدي – جامعة بنغازي د. محمود عبد السلام الدالي - جامعة بنغازي	50
.5	جهود الوساطة السعودية بين السودان وتشاد عام 2007 في إطار سياسة المملكة تُجاه إفريقيا د. شيرين مبارك فضل الله- جامعة القاهرة	98
.6	الديمقراطية والليبرالية وعلاقتهما بالدولة القانونية (رؤية تحليلية) د. خليفة عبد الحفيظ الغناي- جامعة اجدابيا	126

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،،

فيسعدنا أن نضع بين أياديكم، أعزاءنا القرَّاء الكرام (العدد الرابع عشر/ ديسمبر 2022) من مجلة الجديد للعلوم الإنسانية التي تصدر عن المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، بواقع نصف سنوي، وقد تضمن هذا العدد ستة بحوث متنوعة من حيث الموضوعات، وفق ثلاثة محاور رئيسة؛ في المحور الأول أفردنا مساحة تحليلية لتحولات موازين القوى في إطار النظام الدولي الجديد، من خلال تحليل أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، أما المحور الثاني فيشمل جملة من المساهمات حول مواضيع تتعلق بسياسات الدول الكبرى والفاعلة وتأثيرها إقليميا، وكذلك تأثير التداعيات السياسية والأمنية بتشاد في الدولة الليبية، كما استعرضنا في هذا المحور أثر الصراع الفرنسي الروسي في إفريقيا، كذلك تقديم قراءة حول التعاون الصيني الإفريقي في ضوء خطة داكار 2022-2024، ويشمل هذا المحور أيضا رؤية لجهود الوساطة السعودية بين السودان وتشاد عام 2007 في إطار سياسة إحدى الدول الفاعلة تجاه إفريقيا؛ أما المحور الثالث فقد تناول جانبا نظريا تحليليا حول علاقة الديمقراطية والليبرالية بالدولة القانونية، متمنين أن تفتح هذه البحوث آفاقا للمعرفة والبحث العلمي، بجهود نخبة من البحاث، الذين أثروا المجلة بأبحاثهم، كذلك من راجعها وقيمها وقومها، فضلا عمن أسهم بجهد في الإعداد، أو الإخراج، وصولا إلى إظهارها بهذا الشكل، فلهم جميعا من المجلة وهيئة تحريرها فائق تقديرها، وعظيم امتنانها، وصادق وعدها، بإذن الله، بالاستمرار والتطوير، ما بقي تواصلهم، ودام تعاونهم.

إن هيئة تحرير مجلة الجديد للعلوم الإنسانية تحرص على استمرار سياستها في السعي إلى أن تكون المجلة رائدة على المستوى المحلي والإقليمي، وأن تصبح مصنفة، وتعمل على تحقيق شروط الجودة، وتود هيئة تحرير مجلة الجديد من الباحثين والأكاديميين وطلاب الدراسات العليا والمهتمين أن يتفاعلوا معها من خلال موقعها على شبكة الإنترنت، وبريدها الإلكتروني بمشاركاتهم، وإبداء ملاحظاتهم، وتقديم مقترحاتهم التي يرون أنه يمكن أن يكون لها مردود جيد على تطوير المجلة والارتقاء بها.

والله ولي التوفيق والنجاح وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المشرف العام
د. طـارق رمضــان زنبــو

التعاون الصيني– الإفريقي

قراءة في ضوء خطة داكار 2022- 2024

د. علي متولى أحمد– جامعة السويس*

المقدمة

واجهت جمهورية الصين الشعبية People's Republic of China (PRC) في أعقاب تأسيسها عام 1949، تحدّيات تتعلّق بشرعيتها وسيادتها، ولاحقًا، واجهت التنافس الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي؛ لزعامة الحركة الشيوعية العالمية، وذلك حفّز الجمهورية الجديدة لأن توسّع نفوذها، وتؤسس لعلاقات جديدة مع جميع دول العالم، باتّباع سياسة خارجية ارتكزت على ثلاثة أسس: العلاقات مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية) والدول المجاورة (جنوب وجنوب شرق آسيا)، والدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وطبقًا لمصالحها، فقد انحصرت علاقاتها مع هذه الكتل الثلاث بين المواجهة والتعاونية.

وخلال فترة الخمسينيات حتى السبعينيات اعتمدت بكين في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا على مبدأ التعاون؛ لكسر عزلتها الدولية، ومنافسة الاتحاد السوفيتي، ولتقويض شرعية تايوان المعترف بها دوليًا، ولتحقيق ذلك تبنّت إستراتيجية مساعدة الشعوب المضطهدة في إفريقيا، ودعم حركات التحرر الوطني لمناهضة الإمبريالية الغربية، وتقديم المساعدات للدول الإفريقية، واعتمدت بكين في بداية اتصالها مع القارة الإفريقية على العلاقات السياسية والثقافية، ولاحقًا، اتخذت من المعونات والمساعدات الاقتصادية، وتأسيس مشاريع في البنية التحتية آلية أخرى من آليات توطيد العلاقات مع القارة.

بناء عليه، تمتّعت الصين وإفريقيا بصداقة طويلة الأمد، وضع أساسها الرئيس ماو تسي تونج، وغيره من قادة الرعيل الأول لجمهورية الصين الشعبية، إلى جانب قادة حركات التحرر الإفريقية، وهذا ما أشار إليه الكتاب الأبيض الذي صدر مؤخرًا عن مكتب الإعلام بمجلس الدولة الصيني في نوفمبر 2021، تحت عنوان "الصين وإفريقيا في العصر الجديد: شراكة متساوية"، ويوضح الكتاب أن التجارب السابقة المشتركة والغايات والأهداف المتشابهة بين الطرفين، كانت عاملاً مهمًا في توطيد العلاقات

* د. علي متولى أحمد، مدرس التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب– جامعة السويس– مصر.

بينهما. لذا نتناول في هذا البحث خطة عمل داكار (2022–2024)، لكونها إحدى مخرجات المؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني– الإفريقي Forum on China- Africa Cooperation (FOCAC) المنعقد في داكار (29 نوفمبر – 30 نوفمبر 2021)، ويتضمن البحث العناصر الآتية:

أولاً: صور التعاون الصيني– الإفريقي في القرن الواحد والعشرين

ثانيًا: خطة عمل داكار للتعاون الصيني – الإفريقي (2022–2024)

ثالثًا: الدبلوماسية الصينية ومواجهة الدبلوماسية الأمريكية والغربية في إفريقيا.

أولاً: صور التعاون الصيني – الإفريقي في القرن الواحد والعشرين

وفقًا لما جاء في الكتاب الأبيض سالف الذكر، إن تقييم العلاقات الصينية– الإفريقية خلال القرن الواحد والعشرين في أفضل حالاتها التاريخية، لتحقيقها نتائج واسعة النطاق في جميع أنحاء القارة الإفريقية، وتحسين ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجلب منافع ملموسة لكلا الشعبين، حيث أقامت الصين في إفريقيا أكثر من 80 مشروعًا للبنية التحتية في مجال الكهرباء، وأكثر من 130 منشأة طبية، و45 ملعبًا، وأكثر من 170 مدرسة، وساعدت على تدريب أكثر من 160 ألف شخصٍ أفريقيٍ[1].

وعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري، وقّعت 46 دولة إفريقية ومفوضية الاتحاد الإفريقي على اتفاقيات تعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق(BRI)، وأصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا على مدى 13 عامًا متتالية منذ عام 2009، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 207،067 مليار دولار خلال الأشهر الأولى من عام 2021، وتجاوزت نسبة تجارة إفريقيا مع الصين من إجمالي التجارة الخارجية للقارة 21% عام 2020، كما وجّهت الصين نحو 45 % من مساعدتها الخارجية خلال الفترة (2013–2018) التي بلغ إجمالها 270 مليار يوان إلى دول إفريقية في شكل منح وقروض من دون فوائد وقروض ميسرة، وبحلول نهاية عام 2020 تجاوزت الاستثمارات المباشرة للشركات الصينية في إفريقيا 43 مليار دولار أمريكي، وفي مجال تطوير البنية التحتية بلغ مجمل حجم الاستثمارات الصينية خلال الفترة 2016–2020 نحو 200 مليار دولار أمريكي، كذلك ساعدت

1- Beijing Review. FOCAC meeting sees China announce major measures for furthering its ties with Africa، December 9، 2021.

الشركات الصينية الدول الإفريقية على بناء وتحديث أكثر من 10000 كيلو متر من خطوط السكك الحديدية، وما يقرب من 100 ألف كيلو متر من الطرق، ونحو 1000 جسر و100 ميناء.. إلخ[1].

وكانت المنتديات التي عُقدت بين الجانبين صورًا لتوطيد العلاقات بينهما، وهذا ما صرّح به لي شين فنغ Li Xinfeng– نائب الرئيس التنفيذي للمعهد الصيني الإفريقي التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية– بقوله: "إنّ العلاقات بين الصين وإفريقيا تم تشكيلها خطوة بخطوة، حيث تقف شعوبنا معًا في السراء والضراء، مشيدًا بمنتدى التعاون الصيني– الإفريقي باعتباره الريادة في التعاون الدولي مع الدول الإفريقية"[2].

فمنذ إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي، ازداد الاستثمار المباشر للصين في إفريقيا لأكثر من 25% متوسط سنوي عام 2020، حيث وصلت الاستثمارات إلى 43،4 مليار دولا، تغطّي أكثر من 50 دولة إفريقية، كما ساعدت الشركات الصينية في إنشاء 25 منطقة اقتصادية خاصة أو مجمعات صناعية في جميع أنحاء إفريقيا، حيث أسهمت بنحو 1،47 مليار دولار في ضرائب الدول المضيفة، وخلق أكثر من 42 ألف فرصة عمل محلية[3].

وتعمل الصين منذ سنوات على توسيع نفوذها في إفريقيا؛ بتدشينها منتدى التعاون الصيني – الإفريقي في أكتوبر عام 2000؛ لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والدول الإفريقية، وفي عام 2006، قرّر منتدى التعاون الصيني – الإفريقي تأسيس نوعٍ جديدٍ من الشراكة الإستراتيجية الصينية – الإفريقية، وفي عام 2015، قرّرت قمة جوهانسبرغ للمنتدى بناء الشراكة الإستراتيجية والتعاونية الشاملة بين الصين وإفريقيا، وفي عام 2018، وافق الجانبان، في قمة بكين للمنتدى، على بناء مجتمع أفضل للمستقبل المشترك بين الصين وإفريقيا، والارتقاء بالعلاقات الصينية – الإفريقية إلى مستوى أوثق، والتضامن في مكافحة كوفيد – 19[4].

1 –http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202201/t20220114_800273003.html.

2– Beijing Review. FOCAC meeting sees China announce major measures for furthering its ties with Africa، December 9، 2021.

3– Ibid.

4– States News Service، China and Africa in the new era :partnership of equals November 26، 2021.

وأخيرًا عُقد المؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني- الإفريقي-Forum on China Africa Cooperation (FOCAC) في داكار (29 نوفمبر - 30 نوفمبر 2021)، وضمّ وفود" 53 دولة إفريقية "، بحضور رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وأشاد الجانبان بتطور العلاقات الصينية-الإفريقية، وأنّ المنتدى على مدار الـ 21 عامًا الماضية عزّز "تنمية العلاقات بين الصين وإفريقيا، و" أصبح "معيارًا مهمًا للتعاون الدولي مع إفريقيا"[1]، وأشاد الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping في كلمته الافتتاحية - عبر الفيديو من بكين- بروح الصداقة والتعاون، وأعلن عن تدابير وتعهدات رئيسة لتعزيز العلاقات بين الطرفين، بما في ذلك تسعة برامج تعاونية، وذلك يضخّ زخمًا قويًا في بناء مجتمع صيني إفريقي رفيع المستوى ذي مستقبل مشترك[2].

وقد تمثّلت أبرز مخرجات منتدى (FOCAC) في إعلان خطة عمل داكار، وهي الإطار الذي سينظم العلاقات بين القارة والصين على مدى السنوات الثلاث المقبلة (2022-2024)، بالإضافة إلى رؤية 2035 للتعاون الصيني الإفريقي، التي تنص على العمل المشترك لخلق النمو الأخضر، وإرساء نموذج تنموي يتلاءم مع المتطلبات البيئية، والارتقاء المشترك بمستوى رفاهية الشعوب الصينية والإفريقية إلى مستوى جديد، بهدف تحقيق الازدهار للجميع، بما يتوافق مع أهداف وأولويات أجندة إفريقيا 2063، وإستراتيجية الحزام والطريق الصينية، وإعلان الصين وإفريقيا التعاون في مجال تغيّر المناخ، على أن تكون هذه الوثائق، بمجرد اعتمادها، بمنزلة إطار للعمل المشترك نحو الهدف المنشود المتمثل في ضمان الرخاء الشامل من خلال تنمية إفريقيا[3].

---

1 - States News Service، Forum on China- Africa cooperation Dakar action plan (2022-2024)، November 30، 2021.

2 - Beijing Review، FOCAC meeting sees China announce major measures for furthering its ties with Africa، op .cit.

3- فوكاك- علاقات متنامية وشراكة ممتدة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 21 ديسمبر 2021، على الرابط: https://ecss.com.eg/17778/؛ أنظر أيضًا:

Agence de PresseSénégalaise، La Chine et l'Afriquevont adopter quatre documents de coopération، à Dakar، fin novembre، 4 Nov. 2021.

ثانيًا: خطة عمل داكار للتعاون الصيني – الإفريقي (2022–2024)

عالجت خطة عمل داكار للتعاون الصيني – الإفريقي (2022–2024)، كل المجالات بين الصين وأفريقيا، تحت عنوان "تعميق الشراكة بين الصين وإفريقيا، وتعزيز التنمية المستدامة، وبناء مجتمع صيني– إفريقي ذي مستقبل مشترك في عصر جديد"، وتغطّي الخطة تسعة برامج تعاونية في السنوات الثلاث المقبلة التي أعلنها "شي"، وهي: الرعاية الصحية، والحدّ من الفقر، والتنمية الزراعية، وتعزيز التجارة والاستثمار، والابتكار الرقمي، والتنمية الخضراء، وبناء القدرات، والتبادلات الثقافية والشعبية، فضلاً عن السلام والأمن[1].

كما لقيتْ الخطة إشادة من المسئولين الصينيين والأفارقة والأمم المتحدة، على سبيل المثال، صرّح وانج هنج Wang Heng، نائب رئيس معهد الدراسات الإفريقية بجامعة تشجيانج نورمال Zhejiang Normal، لوكالة أنباء "شينخوا"، إنها تلائم ظروف القارة الإفريقية وخصائصها، وتستجيب لمخاوف شعبها، كما أشاد نيكولاس فاتاكيلونجيل Nicolas Fataki Lungele – سفير جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى السنغال– لصحيفة China Daily بهذه الخطة قائلاً: إنّ تعهّد الصين بزيادة استثمارات الشركات الصينية في إفريقيا، هي علامة جيدة لسوق العمل في القارة في المستقبل واكتساب المهارات، وأنّ الميزة التي نكسبها من الشركات الصينية التي تستثمر في إفريقيا هي نقل المعرفة التكنولوجية لشبابنا، ومن ثمّ زيادة فرصهم في إيجاد فرص عمل"، في حين أشاد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش António Guterres بدور الصين في تنمية إفريقيا عامة، واختتم قوله: "من الواضح لي أنّ جهودنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة [للأمم المتحدة] لن تنجح إلا إذا نجحت إفريقيا"[2].

وبموجب الخطة الثلاثية الأولى لرؤية التعاون الصيني الإفريقي 2035، ستعمل الصين عن كثب، مع الدول الإفريقية، لتنفيذ البرامج التسعة سالفة الذكر، لذا سنتناول كلّ ما يتضمّنه كلّ برنامج داخل

1 –Beijing Review. FOCAC meeting sees China announce major measures for furthering its ties with Africa، December 9، 2021، See Also، States News Service، Forum on China– Africa cooperation Dakar action plan (2022–2024)، November 30، 2021.

2 –Beijing Review. FOCAC meeting sees China announce major measures for furthering its ties with Africa، op. cit.

هذه الخطة، والخطوات الحثيثة التي نفذّتها الصين في كلّ برنامج مع مطلع العام الجاري (2022)، كالتالي:

1- برنامج الطب والصحة

يُعدّ قطاع الطب والصحة أحد مجالات الشراكة التسعة المدرجة في برنامج منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC)، حيث أعلن الرئيس شي جين بينغ في المنتدى أنّ الصين سوف تقدم مليار جرعة من اللقاحات لإفريقيا، بما في ذلك 600 مليون جرعة كتبرع و400 مليون جرعة يتم تقديمها من خلال طرق أخرى، مثل الإنتاج المشترك من قبل الشركات الصينية والدول الإفريقية ذات الصلة، بهدف مساعدة الاتحاد الإفريقي على تحقيق أهدافه[1] المتمثل في تطعيم 60% من السكان الأفارقة بحلول عام 2022، وهو أكبر برنامج أطلقته دولة واحدة لإفريقيا منذ اندلاع وباء كوفيد19، وسيؤدي ذلك إلى مساعي إفريقيا لسدّ فجوة التحصين، والجهود العالمية الرامية إلى دحر وباء كوفيد1919-COVID، إضافة إلى تعهّد الصين في تنفيذ 10 مشروعات طبية وصحية لدول إفريقية، وإرسال 1500 فرد طبي وخبير صحة عامة إلى إفريقيا[2].

وفي إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) عّززت الصين في أبريل 2022 تعاونها مع إثيوبيا في مجال الصحة، وأجرى السفير الإثيوبي لدى الصين تيشوم توجا Teshome Toga مناقشات مع جاو فو Gao Fu- مدير مركز الصين للسيطرة على الأمراض- بشأن التعاون في مجال مكافحة الأمراض والوقاية منها، وأشار تيشوم إلى أن العلاقة متعددة الأوجه بين إثيوبيا والصين، هي أُنموذجٌ للتعاون بين الجنوب والجنوب، واقترح ضرورة أن يتعاون البلدان في بناء قدرات الموارد البشرية، وشراكة البحث والتطوير، والاستثمار في صناعة الأدوية، وتبادل التكنولوجيا الطبية، كما أعلن مركز الصين للسيطرة على الأمراض توفير الأدوية والأدوات الطبية للمستشفيات والمراكز الطبية الواقعة في الجزء الذي دمّرته الحرب في شمال إثيوبيا، من جانبه صرّح جاو فو إن إثيوبيا والصين تتمتعان بتعاون قوي

---

1 -Ibid.

2- عصر الجديد، 14 ديسمبر 2021، على الرابط: -http://sd.china
embassy.org/ara/xwdt/202201/t20220106_10479395.htm
أنظر ايضًا: China Daily - Africa Weekly
Ambassador asks about China-Africa cooperation amid COVID-19، March 18، 2022.

في القطاع الطبي، وأن بناء مركز أفريقي للسيطرة على الأمراض في أديس أبابا سيجعل إثيوبيا مركزًا للتعاون الطبي الصيني– الإفريقي[1].

2– برنامج الحدّ من الفقر والتنمية الزراعية

تعهّدت الصين بتنفيذ 10 مشروعات للحدّ من الفقر ومشاريع زراعية لإفريقيا، وإرسال 500 خبيرٍ زراعيٍ إلى إفريقيا، وإنشاء عددٍ من المراكز المشتركة بين الصين وإفريقيا للتبادل والتدريب في مجال التكنولوجيا الزراعية الحديثة في الصين[2]وتشجيع الشركات الصينية على بناء قرى نموذجية للتعاون الصيني– الإفريقي للحدّ من الفقر في إفريقيا، من جانبه أطلق تحالف الشركات الصينية في إفريقيا مبادرة 100 شركة في 1000 قرية[3].

وفي إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي FOCAC وقعّت أربع شركات صينية، بما في ذلك مجموعة Hunan Construction Engineering Group، عقدًا مع كوت ديفوار لبناء مصانع معالجة المنتجات الزراعية، ومن المقرّر أن يبدأ المشروع في البناء من مارس – يونيو 2022 وسيتم الانتهاء من جميع مصانع المعالجة وتشغيلها بحلول أغسطس 2023[4].

من جانبه صرّح وزير الخارجية الصيني Wang Yi في مارس 2022، سنعزز "روح الصداقة والتعاون الصينية الإفريقية"، وسنعمل مع الدول الإفريقية للتركيز على تعزيز مواءمة مبادرات التنمية العالمية مع أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، ودعم الانتعاش الاقتصادي لإفريقيا والتنمية المستدامة بإجراءات عملية[5].

---

1 –Walta Info China Reiterates Commitment to Enhance Cooperation with Ethiopia in Health Sector، April 12،2022.

2 –China Daily ،BRI stands for peace، development، April 7، 2022.

3 –Beijing Review. FOCAC meeting sees China announce major measures for furthering its ties with Africa، December 9، 2021.

4 –Silkroute. news (English)، Projects in Africa move forward steadily with enhanced China–Africa cooperation، 1 March 2022.

5– الشرق الأوسط، الصين ترعى «أول مؤتمر سلام» في القرن الأفريقي، 22 مارس 2022 مـ رقم العدد (15820)، أنظر أيضًا

Mena Report ،China : Carry forward the spirit of friendship and cooperation and build a China–Africa community with a shared future in the new era، March 8، 2022.

3- برنامج تعزيز التجارة

تعهّدت الصين بافتتاح "ممرات خضراء" للصادرات الزراعية الإفريقية إلى الصين، وإنشاء منصة لتشجيع الاستثمار الخاص بين الصين وإفريقيا، وتوفر تسهيلات ائتمانية وتمويل تجاري لإفريقيا بقيمة 10 مليارات دولار لدعم الصادرات الإفريقية، ودعم الصين أيضًا تنمية منطقة التجارة الحرّة القارية الإفريقية AfCFTA فضلاً عن منطقة صناعية صينية – إفريقية للتعاون في مبادرة الحزام والطريق[1].

ونظرًا لأنّ حجم التجارة بين الدول الإفريقية، وبعضها ضئيل للغاية، إذا ما تمّت مقارنته بتجارة إفريقيا مع بقية دول العالم، بسبب تدهور الطرق والسكك الحديدية والبنية التحتية الأخرى في القارة، لذا تعهّدت الصين بتنفيذ 10 مشروعات اتصال في إفريقيا لمساعدة الدول الإفريقية في توسيع تجارتهم بين بعضهم بعض، في إطار برنامج منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية[2]. وفي ضوء منتدى فوكاك، قامت شركة الإنشاءات المدنية الصينية المحدودة China Civil Engineering Construction Corporation (CCECC) في 2 فبراير 2022، بمساعدة بناء البنية التحتية في تنزانيا ونيجيريا، وبدأت الشركة في بناء مشروع سكة حديد على طول الخط الساحلي في لاجوس، نيجيريا، الذي سيتم الانتهاء منه في آخر عام 2022، وأشار الخبراء إلى أنه نظرًا لأنّ لاجوس هي المركز الاقتصادي لنيجيريا، فإنّ مشروع السكك الحديدية لن يؤدي فقط إلى دفع النمو الاقتصادي وتحسين حياة الشعب، بل سيخلق أيضًا عددًا من الوظائف المحلية، وفي 2 فبراير قامت الشركة ذاتها بالعمل على إنشاء جسر في تنزانيا[3].

4- برنامج تعزيز الاستثمار

تشجيع الشركات الصينية على استثمار 10 مليارات دولار في إفريقيا في السنوات الثلاث المقبلة (2022-2024)، وإنشاء منصة لتعزيز الاستثمار بين الصين وإفريقيا[4] وتقديم تسهيلات ائتمانية بقيمة 10 مليارات دولار للمؤسسات المالية الإفريقية، ودعم تنمية الشركات الإفريقية الصغيرة والمتوسطة

1 -Beijing Review. FOCAC meeting sees China announce major measures for furthering its ties with Africa، December 9، 2021.

2 -China Daily ،BRI stands for peace، development، April 7، 2022.

3 -Global Times (China)،Projects in Africa move forward steadily with enhanced China-Africa cooperation، February 25، 2022.

4 -China Daily ،BRI stands for peace، development، April 7، 2022.

الحجم على أساس الأولوية، وإنشاء مركز اليوان الصيني الإفريقي العابر للحدود، وإعفاء الدول الإفريقية الأقل نموًا من ديونها، التي كان من المفترض أن تسددها بنهاية 2021[1].

5- برنامج الابتكار الرقمي

تنفيذ 10 مشاريع للاقتصاد الرقمي لإفريقيا، وإنشاء مراكز للتعاون الصيني الإفريقي في تطبيقات الاستشعار عن بعد عبر الأقمار الصناعية، ودعم تطوير المختبرات المشتركة بين الصين وإفريقيا، ومعاهد الشراكة، وتعزيز قواعد التعاون في الابتكار العلمي والتكنولوجي[2] والعمل مع الدول الإفريقية لتوسيع التعاون في التجارة الإلكترونية على طريق الحرير، وعقد معارض التسوّق عبر الإنترنت التي تعرض منتجات إفريقية عالية الجودة، وأنشطة تعزيز التجارة الإلكترونية للسياحة، وإطلاق حملة لتسويق 100 متجر إفريقي و 1000 منتج إفريقي على منصات التجارة الإلكترونية[3].

6- برنامج التنمية الخضراء

تنفيذ 10 مشاريع للتنمية الخضراء وحماية البيئة والعمل المناخي لإفريقيا، مثل مكافحة التصحّر من خلال التشجير، ودعم تطوير "الجدار الأخضر العظيم". ويمكن ذكر مثال على كيفية الاستفادة بتجربة الصين في مبادرة "الجدار الأخضر العظيم"، وهو برنامج لزراعة الأشجار تم تنفيذه في الصين منذ عام 1978؛ لمنع توسع صحراء جوبي، وأسفر عن تقليل تأثير العواصف الترابية، وتآكل التربة، وحماية الأراضي العشبية في الصين، وامتصاص ملايين الأطنان من انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

ومن الجدير بالذكر أنّ الاتحاد الإفريقي يتبنّى مبادرة مماثلة، وهي "الجدار الأخضر العظيم للصحراء والساحل" لمكافحة التصحّر في منطقة الساحل، المقرر الانتهاء منها بحلول عام 2030، في استصلاح واستعادة 250 مليون هكتار من الأراضي الزراعية المتدهورة، لاستخدامها بشكل أساس في الزراعة، ومن المتوقع أن تخلق المبادرة 10 ملايين فرصة عمل، ويخلص الأجواء من 250 مليون طن

1 -Beijing Review، FOCAC meeting sees China announce major measures for furthering its ties with Africa، December 9، 2021.

China Daily ،BRI stands for peace، development، April 7، 2022.

2 -China Daily ،BRI stands for peace، development، April 7، 2022.

3 -Beijing Review، FOCAC meeting sees China announce major measures for furthering its ties with Africa، December 9، 2021.

من ثاني أكسيد الكربون، وسيقود الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من جانبه، تنفيذ مبادرة "الجدار الأخضر العظيم"، الذي سيساعد على تعزيز الاستثمارات، لذا يمكن لمثل هذه المبادرة أن تستفيد بشكل كبير من تجربة الصين في الجدار الأخضر العظيم[1].

7- برنامج بناء القدرات

بناء القدرات من خلال إنشاء مدارس في إفريقيا لتعزيز التعليم والمهارات المهنية، وتعهّدت الصين بإنشاء وتطوير 10 مدارس في إفريقيا، ودعوة 10 آلاف من المتخصصين الأفارقة رفيعي المستوى لحضور الندوات وورش العمل في الصين،، وبدء العمل من خلال مخطط تدريب للطلاب الأفارقة في الصين، وتشجيع الشركات الصينية في إفريقيا على خلق 800 ألف فرصة عمل محلية على الأقل[2].

8- برنامج التبادل الثقافي الشعبي

يهدف التعاون الثقافي إلى توسيع برامج التبادل بين الشعبين، بما في ذلك تشجيع المزيد من السياح الصينيين على زيارة إفريقيا، وعقد مهرجانات سينمائية إفريقية في الصين، ومهرجانات سينمائية صينية في إفريقيا، وتنظيم منتديات مشتركة للشباب والنساء[3].

9- برنامج السلام والأمن

ركّز هذا البرنامج على عمليات حفظ السلام، وتقديم المساعدة العسكرية لمحاربة الإرهاب، وقيام قوات حفظ السلام الصينية والإفريقية بإجراء تدريبات مشتركة[4]. وفي ضوء هذا البرنامج، والأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي، وسعي الصين الحثيث إلى لعب دور أكثر نشاطاً داخل المنطقة، عيّنت بكين في مطلع العام الجاري 2022 الدبلوماسي شيويهبينج مبعوثاً خاصاً لشؤون القرن الإفريقي، وصرّح بعزم بلاده على رعاية «أول مؤتمر سلام في النصف الأول من هذا العام 2022 لتسوية الصراعات بالمنطقة، من جانبه ذكر وزير الخارجية الصيني Wang Yi في مارس 2022، ضرورة

1 -China Daily European Edition ،Agri-cooperation benefits China، Africa، March 25، 2022.

2 -China Daily ،BRI stands for peace، development، April 7، 2022.

3 -Ibid .

4 -Ibid .

تعزيز "مفهوم التنمية السلمية في القرن الإفريقي"، وزار السفير شيويه إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي والصومال وكينيا وأوغندا وجنوب السودان خلال شهر مارس 2022[1].

وشدّد المبعوث الصيني على أنّ مهمته ستتمثل في العمل على تعزيز خطة التنمية السلمية للمنطقة، التي تهدف إلى مساعدة دول المنطقة على تحقيق الاستقرار والتنمية والازدهار على المدى الطويل، وتهدئة الاضطرابات التي تشهدها المنطقة، ومن أبرزها الصراع في إقليم تيجراي بشمال إثيوبيا، الذي تسبب في مقتل آلاف المدنيين وتشريد الملايين، فضلاً عن أعمال العنف في الصومال، والخلافات الكينية الإثيوبية، كما أنشأت الصين في منطقة القرن الأفريقي قاعدة عسكرية لحماية مصالحها، مقرها جيبوتي، قوامها نحو 10 آلاف جندي[2].

وهكذا نجد تغطية خطة داكار (2022–2024) لجميع المجالات، خاصة البرامج التي تمسّ حياة الشعوب، والارتقاء بهم، ومواكبة العصر، مثل البنية التحتية، والاستثمارات، والابتكار الرقمي والسلم والأمن،... إلخ، وذكرنا بعض الخطوات الفعّالة التي نفّذتها الصين في ضوء هذه الخطة منذ مطلع العام الجاري، وهذا يبرهن على مدى مصداقية الجانب الصيني، واستمرارية التفاعل الصيني– الإفريقي، وترتب على زيادة حدّة المنافسة بين الجانب الأمريكي الأوروبي من جهة والصيني من جهة أخرى في إفريقيا.

ثالثًا: الدبلوماسية الصينية ومواجهة الدبلوماسية الأمريكية والغربية في إفريقيا

أحد الجوانب المثيرة للاهتمام في خطة داكار، هو تأكيدها على أنّ الصين لن تتخطى "الخطوط الخمسة" المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، عدم إجبار الدول الإفريقية على اختيار مسار إنمائي معين، ولن تفرض إرادتها على الدول الإفريقية، ولن تفرض أي قيود سياسية على مساعدة إفريقيا، ولن تسعى لتحقيق مكاسب سياسية من خلال الاستثمار والتمويل[3].

1– الشرق الأوسط، الصين ترعى «أول مؤتمر سلام» في القرن الأفريقي، 22 مارس 2022 م رقم العدد (15820)، أنظر أيضًا: Mena Report، China – Carry forward the spirit of friendship and cooperation and build a China-Africa community with a shared future in the new era، March 8، 2022.

2– جريدة الشرق الأوسط، الصين ترعى «أول مؤتمر سلام» في القرن الأفريقي، 22 مارس 2022 م رقم العدد (15820)، أنظر أيضًا: Mena Report، China : Carry forward the spirit of friendship and cooperation and build a China-Africa community with a shared future in the new era، March 8، 2022.

3 –China Daily ،BRI stands for peace، development، April 7، 2022.

ورغم ذلك، حذّر المسئولون الأمريكيون الدول الإفريقية من التعاون مع الصين، وهو ما يُعدّ إهانة للدول الأفريقية؛ لأن هذا يشير إلى عدم تمكّنهم من اتخاذ قراراتهم الخاصة بدولهم[1] فعلى سبيل المثال عندما قام وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين بجولة إفريقية في نوفمبر 2021، أدلى بالعديد من التصريحات لتشويه سمعة الصين؛ ففي نيجيريا قال إنّ الصين تثقل الدول الأفريقية بـ "ديون غير مستدامة"، حينئذ ردّ وزير الخارجية النيجيري جيفري أونياما Geoffrey Onyeama على بلينكن، بقوله: "إن التعاون مع الصين يوفر لنيجيريا فرصًا ممتازة لتطوير البنية التحتية"[2].

ومن نيجيريا إلى السنغال، صرّح بلينكن بأن الولايات المتحدة تتبنى مبادرة "إعادة بناء عالم أفضل"، Build Back Better World (B3W) وتُعدّ هذه المبادرة بديلاً تمويليًا لمنافسة مبادرة "الحزام والطريق" الصينية التي أُطلقت عام 2013، وذكر بلينكن أن هذه المبادرة تتفوق على مبادرة الحزام والطريق، وندّد بانتهاك الصين لحقوق الإنسان، ودفع الدول الإفريقية إلى "فخ الديون" من خلال مشاريعها التنموية، على الجانب الآخر واجه الأفارقة هذه الدعاية السلبية من جانب واشنطن تجاه الصين، بأنْ أعلنت دولتان أخريان – إريتريا وغينيا بيساو – الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق في الأسبوع نفسه، وهذا يعني أن جميع الدول الإفريقية باستثناء أربع دول أصبحت جزءًا من المبادرة[3].

ومن الجدير بالذكر أنّ مبادرة الحزام والطريق الصينية، هي منصة استثمار في البنية التحتية بمليارات الدولارات، لها آثار اقتصادية إيجابية في الدول النامية الإفريقية، وبسببها تطغى المخاوف السياسية والأمنية على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من الدعاية الغربية، تنفذ مبادرة الحزام والطريق الآن العديد من المشاريع الضخمة لتطوير البنية التحتية، والسكك الحديدية، والطاقة، والتصنيع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في مختلف الدول الإفريقية، وفي الوقت نفسه لا تشكّل أي تهديد أمني للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة[4].

1 -Ibid.

2 -Global Times (China)،Japan's attempt to slander China-Africa cooperation absurd، futile، March 29، 2022.

3 -China Daily ،BRI stands for peace، development، April 7، 2022.

4 -Eurasia Diary Backu، Azerbaijian، BRI and EU Investment Plan in Africa: A Critical Analysis، February 16، 2022.

من جانبها ندّدت صحيفة China Daily – الصينية – بما تروّج له الدبلوماسية الأمريكية ضد سياسة الصين تجاه إفريقيا، وذكّرت واشنطن بما تفعله في القارة الإفريقية من تدخّلات صارخة في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، سواء في السياسات الاقتصادية، أو الخارجية، والديناميكيات الاجتماعية، والسياسات الداخلية، ذاكرة أنّ واشنطن في حالة لم تسفر ضغوطها السياسية والاقتصادية عن نتائج، حينئذ تتبنّى مع حلفائها الأوروبيين التدخل العسكري لتحقيق طموحاتهم وأهدافهم، كما حدث في ليبيا عام 2011 – مع عواقب مروّعة على الشعب الليبي – والعديد من الدول الإفريقية الأخرى[1].

ولدحض الدعاية الأمريكية، التقى عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني وانج يي Wang Yi بسكرتير مجلس الوزراء الكيني للشؤون الخارجية رايشيل أومامو في 6 يناير 2022م، ودحض وانج يي الأسطورة القائلة بأن تعاون الصين مع إفريقيا قد خلق "فخ ديون"، وأكّد وانج يي أنّ التعاون بين الصين وإفريقيا هو تعاون بين الجنوب والجنوب، والدعم المتبادل والمساعدة بين البلدان النامية، وأنّ الصين مستعدة للعمل مع جميع الدول الصديقة لمساعدة الدول الإفريقية في القضاء على الفقر والتخلف، ومواكبة العصر، وتحقيق التنمية المشتركة، وخلق مستقبل أفضل[2]. وردًا على تصريحات بلينكن، قال وانج يي: "إنها قصة اختلقها أولئك الذين لا يريدون رؤية تطور إفريقيا، وإذا كان هناك فخ، فهو فخ الفقر والتخلف"[3].

واختتمت هذه الرحلة الدبلوماسية الناجحة التي قام بها وانج يي في يناير 2022م للدول الإفريقية، بتوقيع المغرب والصين على خطة التنفيذ المشترك لمبادرة الحزام والطريق التي وقّعها الجانبان عام 2017م، ونظرًا لما تتمتع به المغرب من أهمية جيو– سياسية، جنبًا إلى جنب مع النفوذ العالمي المتزايد للصين والنجاح الاقتصادي، يضخّ ذلك طاقة جديدة في إطار التعاون العالمي الجنوبي، وأسفرت هذه التطورات عن إثارة "الصدمة والرعب" لدى عواصم الدول الأوروبية[4].

---

1 –China Daily ،BRI stands for peace، development، April 7، 2022

2 –M2 Press WIRE ،Wang Yi Refutes So–Called "Debt Trap" in China–Africa Cooperation، January 7، 2022.

3– جريدة الشرق الأوسط، الصين تتنصل من اتهامات " فخ الديون الأفريقي"، العدد 15747، 8 يناير 2022.

4 –Eurasia Diary ,Backu ،Azerbaijian، BRI and EU Investment Plan in Africa: A Critical Analysis، February 16، 2022.

ولمواجهة هذا النفوذ الاقتصادي الصيني المكثّف في إفريقيا – قبيل انعقاد قمة المشاركة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي المنعقدة في 17 فبراير 2022م بالسنغال– كشفت رئيسة الاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين Ursula von der Leyen عن خطة لاستثمار 150 مليار يورو في إفريقيا، من دون تقديم أي تفاصيل عن كيفية جمع الأموال، موضحة أنّ هدفها هو جعل أوروبا الشريك الأكبر للقارة الإفريقية، ودعم التنمية فيها[1] وسُمّيت بمبادرة "البوابة العالميةGlobal Gateway"، التي تُعدُّ خطة "بديلة ومنافسة" لمواجهة النفوذ الصيني، ووفقًا للاتحاد الأوروبي، فإنّ الخطة تغطّي مجموعة واسعة من المجالات، بدءًا من شبكات النقل والطاقة والرقمية والتعليم والصحة؛ ومن المتوقع أنّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تلتزم "بتمويل خطط البنية التحتية المطلوبة بشكل عاجل في مختلف الدول الإفريقية؛ بسبب الآفاق الاقتصادية العالمية الضعيفة، وأنّ كتلة الاتحاد الأوروبي لم تمتلك فائضًا من الأموال لدعم هذه المشاريع في إفريقيا[2].

ويمكن القول إنّ الدافع الرئيس لخطة الاتحاد الأوروبي للاستثمار في إفريقيا دافع جيو– سياسي، لمواجهة الإستراتيجية الصينية في المقام الأول، ولا تلقى تفاعلاً جيدًا من جانب الأفارقة إذا ما قُورِنَ ذلك بالمبادرة الصينية؛ ويرجع ذلك إلى أنّ الاتحاد الأوروبي الذي يضم دولاً مثل فرنسا والمملكة المتحدة – من قبل– ذات يوم كانتا أكبر إمبراطوريتين استعماريتين في القارة، حيث نهبتا الموارد واستغلتا الشعوب الأفريقية، ولا يزال الاستعمار متجذرًا في العقلية الغربية فيما يتعلق بأفريقيا، مع تركيز أعينهم على موارد القارة وثرواتها المعدنية، لذا تضيق الأهمية الاقتصادية لمبادرة "البوابة العالمية"، لأهدافها الجيوسياسية.

ومن الاتحاد الأوروبي إلى طوكيو، وخلال محادثات عبر الإنترنت مع وزراء من الدول الإفريقية في 29 مارس 2022، اقترح وزير الخارجية الياباني يوشيماسا هاياشي Yoshimasa Hayashi أن تساعد اليابان الدول الإفريقية للتخلّص مما أسماه بـ "فخ ديون الصين"، حسبما أفادت وكالة أنباء كيودو Kyodo News اليابانية، التي تكهنت بأن المحادثات تحاول مواجهة مبادرة الحزام والطريق الصينية.

1 –Radio France Internationale ،Europe Counters China's Belt and Road Strategy With Plans for â € 150 Billion Investment in Africa، February 11، 2022.

2 –Eurasia Diary (Backu، Azerbaijian)، BRI and EU Investment Plan in Africa: A Critical Analysis، February 16، 2022.

وأفادت صحيفة جلوبال تايمز Global Times الصينية بأنّ المحادثات ركّزت بشكل أساسي على مؤتمر طوكيو الدولي الثامن حول التنمية الإفريقية (تيكاد) (TICAD)، وهي مبادرة تقودها اليابان لمساعدة التنمية الإفريقية، المقرّر عقده بتونس في أغسطس 2022، على عكس مبادرة الحزام والطريق، ولكن لم يُسمع عن التيكاد إلى حد كبير، ولم يُظهر تقدمًا ملحوظًا، وهو ما يفسر سبب شعور هاياشي بالحاجة إلى التشهير بالتعاون الصيني الإفريقي من خلال كليشيهات "فخ الديون"[1].

من جانبها صرّحت صحيفة "جلوبال تايمز" بأن ما سمّته اليابان بـ "فخ الديون" ليس سوى إلا كذبة ملفّقة من قبل الدول الغربية؛ لتشويه العلاقات الاقتصادية والتجارية الوطيدة بين الصين والدول النامية وعرقلتها، ولطالما كانت الدول الإفريقية على دراية بمثل هذه المحاولات، ولم تتردّد أبدًا في دحض أسطورة "فخ الديون"[2]. وهذا يبرهن على أنّ هناك مواجهة شرسة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان لتصاعد النفوذ الصيني في إفريقيا، واستخدام أدوات لتشويه سمعة الصين في إفريقيا مثل "فخ الديون" الذي أشار إليه بلينكن وهاياشي، في محاولة لتأليب الدول الإفريقية ضد الصين بهذه الحيلة الجيو– سياسية.

الخاتمة:

نظرًا للنتائج الملموسة التي يحققها التعاون الصيني– الإفريقي في المجالات المختلفة من البنى التحتية، ومبادرة الحزام والطريق، والاستثمارات والتنمية الزراعية، كان هذا دافعًا للكتلة الغربية وواشنطن وطوكيو؛ لكي يواجهوا الصعود الصيني في إفريقيا، بإعلانهم مبادرات على غرار مبادرة الحزام والطريق، فتبنّت واشنطن مبادرة "إعادة بناء عالم أفضل"، وتبنّى الاتحاد الأوروبي مبادرة "البوابة العالمية"، في حين تبنّت طوكيو مبادرة "تيكاد"، وذلك من أجل إعادة بناء نفوذهم في القارة الإفريقية، ولكن يجب أن يكون واضحًا أنّ التعاون المتزايد بين الصين والدول الإفريقية يرتكز على أسس متينة، الأمر الذي يجعل الدعاية السلبية التي تتبنّاها الأطراف المنافسة الأخرى في طريقها للفشل؛ لذا يجب على واشنطن وأوروبا وطوكيو أنْ يتخلّوا عن موقفهم العدائي تجاه الصين جانبًا، واستبدال ذلك بالسير على خطى التعاون

1 -Global Times (China)،Japan's attempt to slander China-Africa cooperation absurd، futile، March 29، 2022.

2 -Global Times (China) Japan's attempt to slander China-Africa cooperation absurd، futile، March 29، 2022.

الصيني– الإفريقي، وفقًا لتبني مسار تنموي يتكيف مع ظروف إفريقيا الوطنية، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، أو فرض إرادتهم عليها، أو ربط مساعدتهم لإفريقيا بشروط سياسية، بدلاً من شنّ هجمات سياسية على السياسة الصينية تجاه إفريقيا.

وتعدّ خطة داكار (2022–2024) ترجمة للتعاون الصيني – الإفريقي البنّاء، فهي مبادرة تؤكّد تمسك الصين وإفريقيا بمبادئ عدم الإضرار، والمساواة، والاحترام، والمنفعة المتبادلة، وعدم تدخّل الصين في الشئون الداخلية، وتبنّي مسار تنموي يتناغم مع البيئة الوطنية الإفريقية من دون ربط المساعدات بتوجهات سياسية أو اقتصادية، وبناء عالم مفتوح يعّمه السلام الدائم والأمن العالمي، والازدهار المشترك.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع العربية

1. جريدة الشرق الأوسط، الصين ترعى «أول مؤتمر سلام» في القرن الإفريقي، 22 مارس 2022 مـ رقم العدد (15820)، انظر أيضًا: Mena Report، China: Carry forward the spirit of friendship and cooperation and build a China-Africa community with a shared future in the new era، March 8، 2022.
2. السفارة الصينية في السودان، الحفاظ على الزخم من أجل مستقبل مشترك للصن وإفريقيا في العصر الجديد، 14 ديسمبر 2021، على الرابط: http://sd.china-embassy.org/ara/xwdt/202201/t20220106_10479395.htm
3. عادل علي، حقبة جديدة للتعاون الصيني- الإفريقي، الصين اليوم، 14 يناير 2022، على الرابط:
4. http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202201/t20220114_800273003.html
5. هايدي الشافعي، منتدى التعاون الصيني الإفريقي (فوكاك-8).. علاقات متنامية وشراكة ممتدة، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 21 ديسمبر 2021، على الرابط https://ecss.com.eg/17778/:

ثانيا- المراجع الأجنبية

6. Agence de PresseSénégalaise، La Chine et l'Afriquevont adopter quatre documents de cooperation، à Dakar، fin novembre، 4 Nov. 2021.
7. Ambassador asks about China-Africa cooperation amid COVID-19، March 18، 2022.
8. Beijing Review، FOCAC meeting sees China announce major measures for furthering its ties with Africa، December 9، 2021.
9. Beijing Review، FOCAC meeting sees China announce major measures for furthering its ties with Africa،op.cit.
10. China Daily ،BRI stands for peace، development، April 7، 2022.
11. China Daily European Edition ،Agri-cooperation benefits China، Africa، March 25، 2022
12. China Reiterates Commitment to Enhance Cooperation with Ethiopia in Health Sector، April 12،2022،
13. Eurasia Diary (Backu،Azerbaijian، BRI and EU Investment Plan in Africa: A Critical Analysis، February 16، 2022
14. Global Times (China)،Japan's attempt to slander China-Africa cooperation absurd، futile، March 29، 2022 .
15. Global Times (China)،Projects in Africa move forward steadily with enhanced China-Africa cooperation، February 25، 2022.
16. November 26، 2021.
17. Silkroute .news (English)، Projects in Africa move forward steadily with enhanced China-Africa cooperation، 1 March 2022 .
18. States News Service، Forum on China- Africa cooperation Dakar action plan (2022-2024)، November 30، 2021.

التغييرات السياسية والأمنية في تشاد وتأثيرها في الأمن القومي الليبي

أ. عبد الحميد صالح محمد يونس– جامعة المرقب*

مقدمة:

ترتبط الدولتان الجارتان ليبيا وتشاد، بعلاقات متواصلة، على جميع المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية، وغيرها، وهي علاقات تاريخية ذات ارتباط وثيق، فرضته القبائل (وهي الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي والسياسي) في البلدين، وأكدته التضاريس المتداخلة، والمصالح المشتركة. وما يميزها هو الدوام، وعدم الانقطاع، منذ نشأتها، وعلى مر التاريخ، حيث جسدتها المصالح المشتركة والتعاون المشترك.

وتعيش دولة تشاد منذ مقتل الرئيس (إدريس ديبي) في المواجهات مع الفصائل المسلحة في شمال البلاد في (أبريل من عام 2021م)، أوضاعًا سياسية وأمنية متردية، وغير واضحة المآلات، وكذلك حالة عدم الاستقرار التي تمر بها ليبيا منذ 2011م، وعدم سيطرة الدولة على الحدود الجنوبية، الأمر الذي سيكون له تداعيات على الوضع الأمني في ليبيا، وأنه لا يمكن أن تكون ليبيا، وخاصة في حدودها الجنوبية، بعيدة عن التغيرات الجيوسياسية المحتمل حدوثها في تشاد، فليبيا كانت وستظل قاعدة خلفية للصراع داخل تشاد، وغالبا ما تتخذ المعارضة في تشاد من الجنوب الليبي نقطة للقيام بعمليات داخل العمق التشادي، ومن الجدير بالقول إن الأوضاع الليبية ستتأثر، بغض النظر عن الطرف المنتصر في هذه المواجهات، فالطرف المهزوم سيسعى إلى الهروب إلى الأراضي الليبية؛ ليجعلها نقطة انطلاق له، الأمر الذي سيدخل المنطقة في فوضى، قد تخرج عن سيطرة أية حكومة مركزية، وسيشكل عبئا إضافيا على حكومة الوحدة الوطنية التي تواجه الكثير من المشاكل التي قد تحد من فرص نجاحها في فترتها المؤقتة.

* أ. عبد الحميد صالح محمد يونس أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد، جامعة المرقب، ليبيا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الأوضاع السياسية والأمنية الجديدة بعد مقتل الرئيس التشادي (إدريس دبي)، في الأمن القومي الليبي، من خلال ما يلي:-

1- التعرف إلى طبيعة التغييرات السياسية والأمنية الأخيرة في دولة تشاد.

2- الكشف عن التهديدات التي تواجه الأمن القومي الليبي في ظل هذه التغييرات.

أهمية الدراسة:

1- تسليط الضوء على العلاقات الليبية التشادية وتطورها.

2- محاولة التعرف إلى المخاطر والتهديدات الناجمة عن تغيير الأوضاع السياسية والأمنية في تشاد، وأثرها في الأمن القومي الليبي.

مشكلة الدراسة:

إنّ الإطاحة بنظام سياسي قائم في دولة تشاد، وعدم القدرة على إقامة نظام بديل قوي ومستقر، قد يؤدي إلى حالة من الفراغ السياسي، وانتشار الفوضى والإرهاب والحروب الأهلية والإضرابات، وتعطل عجلة التنمية والإنتاج، وتفاقم الأزمات الاقتصادية، وهذا يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: ما تأثير الأوضاع السياسية والأمنية الجديدة بدولة تشاد في الأمن القومي الليبي؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضية التالية: إن تغير الأوضاع في دولة تشاد لا شك له ارتدادات سلبية على الأمن القومي الليبي.

منهج الدراسة:

سوف تستخدم الدراسة المنهج التاريخي لفهم نشأة وتطور العلاقات الليبية التشادية وتطورها، وكذلك المنهج الوصفي لوصف طبيعة الأوضاع السياسية والأمنية في دولة تشاد، كما تعرج الدراسة على تحليل هذه الأوضاع، وبيان تأثيراتها في الأمن القومي بليبيا.

تقسيمات الدراسة:

المبحث الأول: تطور العلاقات الليبية التشادية.

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية والأمنية في تشاد.

المبحث الثالث: تأثير الأوضاع السياسية والأمنية بدولة تشاد عفي الأمن القومي الليبي.

المبحث الأول:- تطور العلاقات الليبية التشادية:

تشاد وليبيا دولتان إفريقيتان متجاورتان، الأولى في إفريقيا جنوب الصحراء، والثانية في إفريقيا شمال الصحراء، تمتد بينهما حدود مشتركة تتجاوز الألف كيلومتر. ويرتبطان من الناحية الحضارية والجيوبوليتكية بروابط متنوعة، كالثقافة الإسلامية والعربية والإفريقية، وروابط اللغة، سواء العربية، أو اللغات الإفريقية، وكذلك قرابات أسرية واجتماعية متنوعة، وشبكة علاقات تاريخية، وروابط اقتصادية وتجارية على درجة عالية من التفاهم والانسجام.

وقد أسهمت هذه الروابط المتنوعة على مر الأزمنة في تقوية العلاقة بين البلدين سواء في الماضي أو الحاضر، بالرغم من اصطناع الحدود بينهما من قبل المستعمر، الذي أدى إلى تأرجح العلاقات الرسمية بين الجارتين أحيانًا، حتى وصلت إلى المواجهة المباشرة والتدخل، واستخدام القوة العسكرية.

أولاً:- العلاقات الليبية التشادية منذ استقلال ليبيا عام 1951م:

تعود بداية العلاقات الرسمية بين البلدين إلى عام 1955م، وهو تاريخ توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين فرنسا المحتلة لدولة تشاد، وبين المملكة الليبية المتحدة. حيث تم توقيع هذه المعاهدة في 10 أغسطس 1955م[1]، لتنظيم العلاقات الليبية بالمناطق أو الدول الإفريقية المجاورة لليبيا، المحتلة من قبل المستعمر الفرنسي، التي من بينها تشاد. حيث اعتاد سكان هذه المناطق على الانتقال من الأراضي الليبية وإليها؛ لأغراض التجارة والتسوق، ومواصلة ذوي القربى في البلدين. وتميزت العلاقات السياسية بين البلدين في أثناء هذه الفترة بالهدوء والودية، نتيجة للروابط المذكورة، وزادت من ترسيخها توقيع المعاهدة المشار إليها[2].

1- محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية أوزو من 1960 حتى 1990، ط1 (القاهرة، مكتبة مذبولي، 1998م)، ص36.

2- صابون محمد راشد، أثر العوامل الخارجية على الصراع الداخلي في تشاد، ط1، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1992م)، ص140.

وباستقلال دولة تشاد عن المستعمر الفرنسي في 11 أغسطس1960م، زادت هذه العلاقات توطدًا وترسيخًا بإرسال أول سفير تشادي إلى ليبيا، وتوقيع اتفاق حسن الجوار في طرابلس في 22 – مارس – 1966م، ليؤكد العلاقات الهادئة والمنسجمة بين البلدين[1].

وجاء في المادة الأولى من المعاهدة ما يلي:-[2]" تتعهد حكومتا المملكة الليبية وحكومة جمهورية تشاد باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضمان المحافظة على النظام والأمن على الحدود الفاصلة بين بلديهما، بواسطة اتصال وتعاون سلطات الأمن فيهما، على أن لا تؤثر هذه الترتيبات في حق اللجوء المعترف به، وفقًا لقواعد العرف الدولي. كما تتعهد حكومتا ليبيا وتشاد على منح تسهيلات المرور للأهالي المقيمين على جانبي الحدود التي تفصل بين البلدين".

وبالنظر إلى هذه المعاهدة يتبين للقارئ أن كلًّا من ليبيا وتشاد تعترفان بارتباط العلاقات القائمة بين البلدين بروابط تاريخية، ولا يوجد خلاف بينهما على الحدود المشتركة، بل هناك علاقات ودية وهادئة بينهما؛ جعلت من دولة تشاد داعمًا قويًا لنصرة القضايا العربية في المنظمات الدولية، حيث قامت تشاد بتأييد قرار رقم (242) في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يدعم القضايا العربية، وذلك في 22 – نوفمبر – 1967م. [3].

وفي إطار العلاقات الثقافيّة نجد أن هنالك مئات من الطلاب التشاديين يدرسون في معهد البعوث (الجامعة الإسلاميّة) بمدينة البيضاء الليبيّة بالجبل الأخضر. وبالرّغم من تفجر الثورة التشاديّة في منطقة شمال تشاد على الحدود الليبيّة التشاديّة في 1968م، فإن هذه المشكلة لم تؤثر في مسار العلاقات التشاديّة الليبيّة، واستمرت هذه العلاقات الهادئة والمتينة بين البلدين، على درجة عالية من الصداقية والتفاهم، طوال فترة الحكم الملكي في ليبيا حتى 1 – سبتمبر – 1969[4].

1- الصادق شكري، الملك.. العقيد.. المعارضة الليبية بالخارج، موقع ليبيا المستقبل على الانترنيت.

2- أرشيف الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية الليبية، المادة (1، 2) من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين حكومة المملكة الليبية وجمهورية تشاد.

3- محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية أوزو من 1960 حتى 1990، مرجع سبق ذكره، ص38.

4- صلبون محمد راشد، تشاد وعلاقاتها بالدول العربية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م)، ص56.

ثانيًا:- العلاقات الليبية التشادية في عهد النظام السابق 1969 إلى 2011:

منذ تولي معمر القذافي الحكم في ليبيا، في 1 سبتمبر 1969م، اتسمت العلاقات الليبية التشادية بالعدائية، والتدخلات العسكرية، فقد دعمت ليبيا جبهة التحرير الوطني التشادية ضد حكومة الرئيس تومبلباي، وقدمت لها تسهيلات كبيرة، وذلك سبب في تفجر أزمة في العلاقة بين البلدين، وعلى إثر ذلك قامت تشاد بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا في عام 1971م، واتهام ليبيا بالتدخل في شؤونها الداخلية.

ونتيجة للدعم الليبي للجبهة، الأمر الذي زاد من تقوية نفوذها في مناطق واسعة من تشاد، وتسارع الأحداث، وذلك دفع بالرئيس تومبلباي إلى تقديم مبادرة للخروج من الأزمة السياسية في نهاية 1971م. حيث أرسل وفدًا برئاسة وزير داخليته (أبا نصر) إلى ليبيا وترتيب صلح مع جبهة التحرير الوطني بوساطة ليبية، وعلى إثر ذلك تم توقيع مذكرة تفاهم بين ليبيا وتشاد مهدت إلى اتجاه جديد في العلاقة بين البلدين.

وفي 27 نوفمبر 1972م، أصدرت الحكومة التشادية قرارًا تاريخيًا يتمثل في قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع إسرائيل، وطالبت اليهود المقيمين بالمغادرة فورًا. وعلى إثر ذلك وجه معمر القذافي دعوة إلى الرئيس تومبلباي إلى زيارة ليبيا في 23 ديسمبر1972م، وتمت إعادة العلاقات بين البلدين لاسيما الاقتصادية، حيث اتفق على إنشاء مصرف ليبي – تشادي، وتأكيدًا لهذه العلاقات الطيبة، قام معمر القذافي بزيارة تشاد في أواخر 1973م[1].

وقبل انتهاء عام 1973م قامت القوات الليبية بالسيطرة على إقليم أوزو[2]، وأكدت ليبيا أن وجود قواتها في منطقة أوزو هو لحماية الأهالي من العصابات وقطاع الطرق، وعمليات النهب والسلب. وبالرغم من هذا فإن حكومة الرئيس تومبلباي حافظت على العلاقات الطبيعية بين البلدين، وأبدت استعدادها لحل مشكلة أوزو سلميًا، عن طريق إرسال وزير الخارجية آنذاك إلى طرابلس.

1- سعيد عبد الرحمن الحنديري، تطور الحياة السياسية في تشاد من الاحتلال الفرنسي حتى نهاية تومبلباي 1900-1975م، ط1، (بنغازي، دار الكتب الوطنية، 1998)، ،ص111.

2- محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية أوزو من 1960 حتى 1990، مرجع سبق ذكره، ص40.

واستمرت العلاقات بين ليبيا وتشاد بهذه الوتيرة إلى سقوط نظام الرئيس تومبلباي عام 1975م[1]، واستلام الرئيس فلكس مالوم للسلطة.

وتوالت بعد ذلك الأوضاع غير المستقرة في تشاد، وتشعبت الخلافات بين الحلفاء خاصة بعد سيطرة القوات الليبية على أنجامينا وتنصيبها (لكوكني واداي)، حيث استطاع أن يكسب إلى جانبه أغلبية مقاتلي الجيش الثاني (جبهة التحرير الوطني)، وانشق عنه حسين حبري، وأعلن الحرب على القوات الليبية.

وبدعم لا محدود من ليبيا، سيطرت قوات (واداي) على إقليم شمال تشاد وعاصمته (فايالارجو)، واستمر التقدم نحو منطقة كانم في شمال غرب تشاد. وحاولت قوات الرئيس مالوم المقاومة والتصدي لتقدم قوات واداي المدعوم من ليبيا بكل الوسائل التي تملكها. لكن التفوق العسكري لقوت واداي جعل مالوم يطلب المساعدة من الجهات الخارجية، حيث قام بطلب استدعاء القوات الفرنسية لدخول الأراضي التشادية، والدفاع عنها في عام 1977م[2]. لكن فرنسا كانت مترددة في تلبية الدعوة، لإدراكها بأن هذا العمل من شأنه التأثير في العلاقات الدبلوماسية والتجارية المربحة مع ليبيا.

واستمرت النزاعات بين الفصائل المسلحة المدعومة من ليبيا و الحكومة، إلى أن تم الاتفاق على رجوع العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وحكومة الرئيس فيليكس مالوم في 24 فبراير 1978، وبضغط من فرنسا والسودان أجبر مالوم على توقيع اتفاقية بنغازي لوقف إطلاق النار في 27 مارس 1978م[3]. وفي عام 1981م أعلنت الدولتان عن رغبتهما في الاتحاد، وقامت القوات الليبية بالانسحاب من تشاد، نتيجة للضغوط المتزايدة من قبل الدول الإفريقية. لكن هذا الأمر لم يدم طويلاً، حتى رجعت المواجهة بين البلدين.

واستمرت العلاقات الليبية التشادية على هذه الوتيرة من النزاع والتدخل العسكري حتى عام 1989م، حيث أسفرت الجهود الجزائرية على توقيع معاهدة تاريخية بين ليبيا وتشاد في 31 أغسطس

1- حجاز عائشة وحبشي خلود، العلاقات السياسية والعسكرية الليبية التشادية خلال الفترة (1951-1994)، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2021)، ص51.

2- عز الدين موسى عقيلة، النزاع الحدودي الليبي التشادي (1973-1995م)، رسالة ماجستير، (كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط عمان، 2017)، ص33.

3- المرجع نفسه، ص49.

1989م، بالعاصمة الجزائر. تنص على التزام الطرفين بعرض خلافهما على محكمة العدل الدولية، وأن يلتزم الطرفان بالنتائج التي تصدرها المحكمة، وفي 31 أغسطس1990م، أعلنت ليبيا تقديم أوراق القضية للعرض أمام المحكمة.

وفي 1 ديسمبر 1990م تولى الرئيس إدريس دبي الحكم في تشاد وبمباركة ليبية، وذلك ساعد على إرساء سبل التهدئة والسلام بين البلدين. وفي عام 1994م صدر حكم محكمة العدل الدولية بأحقية تشاد في إقليم أوزو، وقبلت ليبيا بهذا الحكم تأكيدًا لالتزامها بالقوانين الدولية[1]. ومنذ ذلك التاريخ رجعت العلاقات الليبية التشادية إلى مسارها الصحيح، وأسدل الستار على فصول مختلفة من الصراع المؤلم والدامي بين الشعبين الشقيقين.

ثالثًا:- العلاقات الليبية التشادية بعد 2011م:

تعد تشاد في عهد إدريس دبي حليفًا استراتيجيًا لنظام معمر القذافي، حيث كانت العلاقات الليبية التشادية في أفضل أحوالها. وفي بداية عام 2011م عندما بدأت بوادر التغيير في ليبيا، وأعلن عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في 2 مارس 2011م، لم تكن تشاد من الدول التي سارعت بالاعتراف به، حتى بعد أن صدر القرار الأممي 1973م، ولكن تأخر هذا الاعتراف إلى شهر أغسطس من العام نفسه، عندما أدرك إدريس دبي أنه لا مجال أمامه إلا الاعتراف بالمجلس، حتى لا يضع نفسه في مأزق على المستوى الإقليمي أو الدولي؛ بل ومتهمًا بمساندة نظام معمر القذافي، بجلب المرتزقة له، ودعمه عسكريًا.

وأضحت العلاقات الليبية التشادية في السنوات الأولى من المرحلة الجديدة في ليبيا غير ذات أهمية لدى الجانب الليبي على الأقل؛ لأن التركيز كان على المناطق الساحلية من دون الاهتمام بالمناطق الجنوبية القريبة من تشاد. وأهملت الحكومات الليبية المتعاقبة منذ 2011م الجنوب الليبي، وأصبحت الحدود الجنوبية المشتركة مع تشاد مستباحة من قبل الفصائل المسلحة التشادية المعارضة لنظام دبي، حتى أن هذا الوضع دفع الرئيس دبي في مناسبات عديدة إلى التصريح بأن المناطق الحدودية مع ليبيا تمثل خطرًا على تشاد، بوصفها مأوىً للتشكيلات المسلحة والإرهابية، وفي مقابلة مع

1- حسين خف موسى، النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو، المركز الديمقراطي العربي، 3- مايو-2014.

صحيفة لوفيغارو الفرنسية في 8-7-2013م قال دبي: (إن ليبيا قد تنفجر في وجوهنا بسبب تحولها إلى قاعدة للإسلاميين المتطرفين كافة)[1].

وفي عام 2014م توغلت قوات تشادية داخل الأراضي الليبية في منطقة كوريدي، وذلك حسب تصريح خالد الشريف وكيل وزارة الدفاع بحكومة الإنقاذ الوطني، الذي عدّ هذا الأمر انتهاكًا لسيادة الدولة الليبية[2]. في حين أن تشاد أعلنت بأن قوات المعارضة تتمركز في جنوب ليبيا، وأنها تشكل خطرًا على أمنها. وبذلك فهي لن تتردد في انتهاك السيادة الليبية مستغلة انهيار الدولة، وانشغال المسئولين في ليبيا بصراعاتهم الداخلية.

وفي 18- أكتوبر -2018م زار خليفة حفتر تشاد، والتقى بإدريس دبي، وحسب ما هو معلن من أهداف الزيارة، أنها جاءت للتباحث حول الأوضاع الأمنية والسياسية في الجنوب الليبي. وبعد 7 أيام من زيارة حفتر، قام فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي بزيارة تشاد، والتقى بإدريس دبي، وأجري خلال اللقاء تباحث حول تعزيز العلاقات الثنائية، وبحث الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار.

وفي 20 أبريل2021م قتل إدريس دبي في مواجهات مع المجموعات المسلحة، التي كان دائما يتهمها بأنها تتخذ من جنوب ليبيا مقرًا لها، وتولى ابنه زمام السلطة في تشاد على رأس المجلس العسكري الانتقالي.

وفي العاصمة أنجامينا وبتاريخ 25 اغسطس 2021 عقد أول لقاء ليبي تشادي، بعد تولي دبي الابن الرئاسة، ضم موسى كوني نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي ومحمد دبي حيث أكد فيه الثاني على ضرورة إحياء الاتفاق الرباعي الموق في 2018م بين ليبيا وتشاد والسودان والنيجر، ونص على التعاون الأمني بين هذه الدول في مكافحة الارهاب والاتجار بالبشر[3].

وفي 25 يناير 2022 م زار عبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية أنجامينا وصرح في أثناء لقائه بمحمد دبي بأن ليبيا لها هدف ثابت وجذري يتمثل في تقوية العلاقات الليبية التشادية

1- تصريح إدريس دبي لصحيفة لوفيغارو الفرنسية 8-7-2013م، موقع سكاي نيوز عربية.

2- محمد عمران كشادة، تشاد والنيجر والأزمة الليبية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، تونس، 2019م.

3- الكوني ودبي يتفقان على إخراج الفصائل المسلحة التشادية من ليبيا، بوابة الوسط، 26-8-2021م.

وتكوين إطار عام للتعاون المثمر بين البلدين في جميع المجالات، لاسيما مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية وحماية الحدود، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي.

وفي أثناء لقاء جمع كلاً من محمد المنفي، رئيس المجلس الرئاسي، ومحمد دبي على هامش القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي في غينيا يوم 17 مايو 2022م. اتفق الجانبان على تأمين المناطق الحدودية بين البلدين، وضرورة تضافر الجهود من أجل وضع حد لظاهرة انتشار السلاح في هذه المناطق.

وفي زيارة لمستشار الأمن القومي الليبي إبراهيم أبوشناف منتصف 2022م للعاصمة أنجامينا، ولقائه بمحمد دبي، الذي أكد أنه لابد من تدخل إفريقي ناجح لحل الأزمة الليبية، وأن الحل في ليبيا لن يكون إلا إفريقيًا، وأن دولة تشاد لن تدخر جهدًا في سبيل عودة استقرار ليبيا[1].

ومن الملاحظ في تتبع مسار العلاقات الليبية التشادية بعد 2011م، أنه ومنذ تولي حكومة الوحدة الوطنية في 15 مارس 2021م، فإن العلاقات بين البلدين تسير نحو الأفضل، من خلال سعي كلا الطرفين إلى التنسيق والتشاور المستمر، وخاصة بعد استلام دبي الابن للسلطة في تشاد. والدليل على ذلك زيارات ولقاءات المسئولين في ليبيا مع الجانب التشادي، وتأكيدهم عمق العلاقات مع دولة تشاد وأهميتها الإستراتيجية للدولة الليبية.

وما يؤكد عمق هذه العلاقات، ما صرح به موسى الكوني في المؤتمر الإقليمي حول العمليات العابرة للحدود بين ليبيا والساحل، الذي عقد بتونس في 22- نوفمبر -2022م، وبرعاية بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في ليبيا، حيث قال (أعتذر باسم الدولة الليبية لكل الدول التي تضررت بعد عام 2011م، نتيجة للتدفق غير المحدود للأسلحة والدعم الذي يقدم للمجموعات الإرهابية من ليبيا، ونعتذر للشعب التشادي عما حصل، خاصة مقتل الرئيس دبي، بفعل هذه الأسلحة التي امتلكتها المعارضة التشادية في ليبيا)[2].

1- عبد الجليل سليمان، هل تنجح تشاد في حل الأزمة الليبية، كيو بوست، 10- نوفمبر - 2022.

2- عين ليبيا، 22-11-2022م.

المبحث الثاني:- الأوضاع السياسية والأمنية في تشاد:

على الرغم من التاريخ الطويل من الأزمات السياسية والأمنية التي مرت بها دولة تشاد، منذ الاستقلال حتى انتخابات 2021م، التي نظمت وفقًا للدستور الجديد الذي أقر في 2018م. حيث إن بداية شهر أبريل 2021م، كان من المؤمل أن تكون بداية لمرحلة جديدة من الاستقرار، وتحسن الأوضاع السياسية، وتفرغ الرئيس التشادي لمواجهة المخاطر الأمنية المتعددة والمعقدة على نحو أكثر كفاءة، ولكن الأمر جاء مخالفًا لذلك تمامًا. فبعد إعلان فوز الرئيس إدريس دبي بنحو 80% من الأصوات في هذه الانتخابات، لم تمر عشرة أيام من ذلك حتى أعلن في 20 أبريل 2021 عن مقتل الرئيس الفائز، بعد أن تعرض لإصابات بليغة أصيب بها في مواجهات مع إحدى الفصائل المعارضة له في شمال البلاد.

وفي اليوم نفسه، أعلن عن تأسيس مجلس عسكري انتقالي برئاسة محمد دبي، وعضوية أربعة عشر عضوًا من القيادات العسكرية[1]، ليتولى الحكم في البلاد، ولتبدأ مرحلة انتقالية فيها من التحديات الأمنية والسياسية التي يمكن الحديث عنها في هذا المبحث.

أولاً:- التحديات السياسية:

إن ما تشهده تشاد حاليًا من اضطرابات وتغييرات في نظام الحكم، ما هو إلا نتاج لأزمة سياسية كانت حاضرة في البلاد منذ سنوات، بسبب عدم وجود قنوات للحوار والتواصل بين النظام السياسي والمكونات السياسية الأخرى، كالحركات والأحزاب السياسية، ومشاركتها في العملية السياسية في البلاد[2]. ومن هنا، فإن المجلس العسكري في تشاد يواجهه تحديات كبيرة وصعبة، تحتم عليه التعامل مع الوضع الداخلي من خلال:

أ- بناء الثقة والتوافق بين الأطراف السياسية:

عندما تولى المجلس العسكري الانتقالي مقاليد الحكم، أعلن عن سلسلة من الإجراءات، في مقدمتها إعلان حالة الطوارئ، وإغلاق الحدود، وحل البرلمان والحكومة، وتعليق الدستور[3]. إلا أن هذه

1- دانيال إيزنجا، لحظة حاسمة في المرحلة الانتقالية في تشاد، موقع Africa Center، 3-1-2022.

2- محمد طاهر زين، تقلبات الأوضاع السياسية في تشاد ومآلاتها، موقع المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، 19-4.

3- دانيال إيزنجا، لحظة حاسمة في المرحلة الانتقالية في تشاد، مصدر سبق ذكره.

الإجراءات قوبلت بالرفض من جانب معظم القوى الفاعلة في تشاد، وأصدر أكثر من ثلاثين حزبًا تشاديًّا بيانًا مشتركًا، أعلنت فيه رفضها لهذه الإجراءات، ودعت إلى إطلاق مرحلة انتقالية تقودها حكومة مدنية، وإطلاق حوار شامل بين جميع الأطراف في البلاد. وفي 27 أبريل 2021م خرجت مظاهرات واحتجاجات واسعة في عدد من المدن التشادية الرئيسة تطالب برفض الإجراءات الانتقالية، وتعدّها انقلابا على السلطة، ودخلت في مواجهات مع قوات الأمن، خلفت عددًا من القتلى والجرحى، إضافة إلى نشوب نزاعات قبلية بين المزارعين والرعاة، حصدت عددًا من الأرواح[1].

وعلى إثر ذلك، قرر المجلس العسكري الانتقالي بالفعل الانفتاح على المعارضة، وإجراء حوار وطني شامل، واتخذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها بناء الثقة، وإيجاد أرضية مشتركة، يمكن أن يقام عليها حوار وطني مع المعارضين لحكم دبي الابن، منها[2]:

- تخصيص وزارة للمصالحة الوطنية.
- تشكيل لجنة للحوار الوطني.
- إصدار مرسوم بالعفو العام.

وبناءً على هذه الإجراءات نُظّمتْ جلسات الحوار الوطني برعاية قطرية، وعقدت لقاءات عديدة بين لجنة الحوار الوطني والمعارضة، منها الذي عقد في 13 مارس 2022م في الدوحة، وحضرته وزيرة الخارجية في ليبيا نجلاء المنقوش، حيث أكدت في كلمتها أمام الحضور أهمية دولة تشاد الإستراتيجية لدول الجوار، ومنها ليبيا، وأن ليبيا تولي أهمية كبرى لأمن دولة تشاد واستقرارها، من خلال الحوار الوطني الشامل، ومن ثم تأكيد عمق العلاقات الثنائية بين البلدين[3].

ب- الاحتواء السياسي للفصائل المتمردة:-

بعد تولي دبي الابن مقاليد السلطة في تشاد، تردد موقف جبهة الوفاق من أجل التغيير، وهي أكبر الفصائل المسلحة في تشاد، التي قادت التمرد الذي أسفر عن مقتل دبي الأب، ففي بداية الأمر، جاء موقفها رافضًا لإجراءات تسلم المؤسسة العسكرية للحكم، وأعلنت التزامها بالاستمرار في الزحف

1- شيماء البكش، مستقبل الحوار الوطني في تشاد بعد إدريس دبي، موقع المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 31-3-2022م.

2- المصدر نفسه.

3- موقع صحيفة الساعة 24، 13-3-2022م.

نحو العاصمة للسيطرة على البلاد. لكن الموقف شهد تغييرًا سريعًا، بعد إعلان عدد من الأطراف الدولية، في مقدمتها فرنسا، استمرار دعم المجلس العسكري الجديد وإجراءاته في مكافحة الإرهاب، وكذلك الخسائر الكبيرة التي تكبدتها الجبهة في معركتها ضد القوات الحكومية. وأعلنت الجبهة التزامها بالانفتاح على أي حوار شامل، يُدْعى له من قبل السلطات الانتقالية، الأمر الذي قوبل في البداية بموقف المجلس العسكري الرافض لأية مفاوضات أو واسطة مع من أسماهم الخارجين عن القانون، على لسان المتحدث باسم المجلس الجنرال (أجونا)[1].

ثانيًا:- التحديات الأمنية:

يواجه المجلس العسكري الانتقالي عددًا من التحديات الأمنية، لا تقل أهمية عن التحديات السياسية، التي لابد له أن يضعها في الاعتبار، وأن يتعامل معها بجدية واقتدار. لعل أهمها:-

أ- الفصائل المتمردة والزاحفة عبر الحدود الشمالية:

بعد أن ضعفت سيطرة الدولة في ليبيا على الحدود الجنوبية المحاذية لدولة تشاد، وجدت الفصائل المسلحة التشادية في الجنوب الليبي مواقع ملائمة للاستقرار والتجمع، بما يتيح لها الاستمرار في القيام بأنشطة مؤثرة داخل تشاد، انطلاقا من الأراضي الليبية. وما يزيد من صعوبة وتعقيد أية محاولة للمجلس العسكري في تشاد لاحتواء والسيطرة على هذه التهديدات الأمنية في شمال البلاد، هو الارتفاع الكبير لمعدلات الفقر، وتدني مستوى الإنفاق العام على التنمية في تلك المناطق، حيث إن نسبة كبيرة من سكان المنطقة اتجهت إلى العمل في مناجم الذهب غير النظامية، إضافة إلى تحول المنطقة إلى أكبر وأهم معابر التهريب الرئيسة القادمة من وسط القارة، إلى سواحل المتوسط عبر ليبيا.

ب- مكافحة التنظيمات الإرهابية في جنوب البلاد:

يعد حوض بحيرة تشاد من أكبر المراكز لنشاط التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، وفي مقدمتها (تنظيم بوكو حرام)، الذي تبنى إستراتيجية التمدد خارج نيجيريا البلد الأم، وذلك جعل من تشاد والنيجر أهدافًا رئيسة للتنظيم. حيث يقوم التنظيم بمهاجمة معسكرات اللاجئين النيجيريين داخل تشاد، وعمليات الخطف، وطلب الفدية؛ لتحقيق مكاسب وموارد مادية، كما يقوم بشن هجمات من حين لآخر على

1- د. أحمد أمل، تحديات المرحلة الانتقالية في تشاد: معضلات الأمن والاستقرار السياسي، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية وإستراتيجية، 6-5-2021.

معسكرات قوات مكافحة الإرهاب التشادية الفرنسية[1]، وهذا من شأنه أن يؤثر في بنية مكافحة الإرهاب في إقليم الساحل بأكمله.

ج- فرض السيطرة والاستقرار في شرق البلاد:

إن مناطق الحدود مع إقليم دار فور السوداني كواداي وسيلا، يشهدان من حين لآخر أعمال عنف متكررة بين المكونات السكانية المختلفة، وذلك نتيجة لضعف وتردي القدرات الأمنية في هذه المناطق، وذلك يعكس حالة من التدهور الأمني في وجود عدد من الفصائل المسلحة التي تحظى بدعم الأطراف الإقليمية.

إن فرض السيطرة وحالة من الاستقرار في المنطقة من شأنه أن يخفف الضغوط التي تحاصر المجلس العسكري في أنجامينا، ومن ثم الالتفات إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية على هذا الجانب. ومن خلال ما سبق، يتضح التداخل الكبير بين التحديات السياسية والأمنية التي تواجهها تشاد في هذه المرحلة الانتقالية، حيث إن قدرة المجلس العسكري الانتقالي على معالجة هذه التحديات بصورة سريعة ومتكاملة، من شأنها أن تعجل باستعادة استقرار البلاد وأمنها.

المبحث الثالث:- تأثير الأوضاع السياسية والأمنية بدولة تشاد في الأمن القومي الليبي بعد 2001م:

إن الأمن القومي لأية دولة، مرتبط بمجالها الحيوي، فسياسات الدولة الداخلية والخارجية تدور حول الأمن، وتنعكس بذلك سلبًا أو إيجابًا على الدولة والمجتمع. فإذا تعرض أمن الدولة إلى اختراق ما، انعكس ذلك على واقع الحياة فيها، وكلما كان أمن الدولة مستقرًا ومصانًا دل ذلك على قوة الدولة، وقدرتها على تحقيق الأمن والاستقرار فيها.

أولا:- واقع الأمن القومي الليبي:

إن من أهم سمات العلاقات الدولية بين الأمم الصراع أو التعاون الدولي، لتحقيق المصالح بين الدول. وقد عُدّ الأمن القومي للدول من الأمور المهمة التي تتصدر أولويات الأمم، وإن اختلفت في قوتها وحجم الأخطار التي تتعرض لها، حيث يقاس نجاح أي أمة بقدر ما توفره لشعبها من أمن، كما

1- د. أحمد أمل، تحديات المرحلة الانتقالية في تشاد: معضلات الأمن والاستقرار السياسي، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية وإستراتيجية، 6-5-2021.

أنه على مر التاريخ شكل الأمن القومي الهاجس الأكبر لرجال الدولة وصناع السياسة الذين عدوه ضمانًا للبقاء والاستمرار لكيان الدولة. ولقد برز تعبير الأمن القومي على الصعيد السياسي في العصر الحديث، بعد الحرب العالمية الثانية، وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947 عن الكونجرس الأمريكي الخاص بإنشاء مجلس الأمن القومي[1].

ومفهوم الأمن القومي لم يتفق عليه الباحثون في مجال السياسة، بسبب صعوبة إعطائه تعريفًا محددًا، وسوف نشير هنا إلى تعريفات عديدة لمفهوم الأمن القومي:

حيت يعرفه وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر بأنه: أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء، أو هو القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الأقل. وعرّفه العالم السياسي هارولد لاسويل في العام 1950م من منظور الإكراه الخارجي: بما يعني التحرر من الإملاء الأجنبي.

وعرفه روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه (جوهر الأمن)، حيث قال إن الأمن يعني: التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة. واستطرد قائلا: إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كل المجالات، سواء في الحاضر أو المستقبل. كما عرفه مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة المصرية: بأنه عملية محلية مركبة، تحدد قدرة الدولة على تنمية إمكاناتها، وحماية قدراتها على جميع المستويات، وفي شتى المجالات، من الأخطار الداخلية والخارجية، وذلك من خلال كل الوسائل المتاحة، والسياسات الموضوعة، بهدف تطوير نواحي القوة، وتطويق جوانب الضعف، في الكيان السياسي والاجتماعي للدولة، في إطار فلسفة قومية شاملة، تأخذ في حسبانها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية[2].

1- د. حسين رحيل محمد، معضلة الأمن القومي الليبي، موقع بوابة إفريقيا الإخبارية، 24-2-2021م.

2- المصدر نفسه.

ومن خلال ما تقدم، نستطيع أن نقول: بأن الأمن القومي الليبي يعني أن تكون ليبيا بعيدة عن أية تهديدات داخلية وخارجية، ويتحقق ذلك من خلال تأمين الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري والإيديولوجي والبيئي.

وللأمن القومي الليبي ركائزه الخاصة المتكونة من الموقع الجغرافي الإستراتيجي، والثروات الطبيعية، والتركيبة السكانية المتجانسة، وغيرها من المكونات الأخرى التي أنعم الله بها على الشعب الليبي، إلا أن الحكومات المتعاقبة منذ عام 2011م، لم تهتد إلى استغلال تلك المكونات لتعزيز الأمن القومي بالشكل المطلوب، بل على العكس من ذلك ساهمت في تبذير أموال الليبيين، ورهن القرار السياسي للخارج. وفى عدم القدرة على تأمين حدود الدولة البرية والجوية والبحرية. وفي جلب المرتزقة للقتال في ليبيا وضياع هيبة الدولة.

وعلى مدى السنوات التي تلت سقوط نظام معمر القذافي إلى الآن، تعرض الأمن القومي في ليبيا للعديد من التحديات التي أثرت فيه سلبًا، خاصة أن الدولة في ليبيا بعد 2011م شهدت انقسامات سياسية، وعدم استقرار داخلي، أثر سلبًا في قدرة الدولة على بسط سيادتها، وفرض سيطرتها على مناحي عدة أهمها الحدود، لاسيما الجنوبية منها، خاصة مع دولة تشاد، بوصفها تمثل أطول حدود مشتركة مع دول الجوار؛ فصارت مصدر قلق وتهديد حقيقي للأمن القومي الليبي.

ثانيًا:- التأثيرات السياسية والأمنية في الأمن القومي الليبي:

تعددت تأثيرات الأوضاع السياسية والأمنية بدولة تشاد في الأمن القومي الليبي، وهذا ناتج عن كون تشاد تمثل عمقًا جغرافيًا واستراتيجيًا لليبيا، حيث يتشارك البلدان حدودًا مشتركة تمتد لنحو ألف كيلومتر، إضافة إلى أن تشاد تشهد أوضاعًا سياسية وأمنية لا يمكن التنبؤ بشكلها على المدى القريب أو البعيد، وهي عرضة لوقوع انقسامات مجتمعية وحروب أهلية كما حصل في ليبيا، التي تمر هي أيضًا بأوضاع سياسية وأمنية غير مستقرة، وجاءت هذه التأثيرات ما بين التهديد الأمني المباشر وبين التهديدات على مستوى الأمن الديموغرافي، وذلك مع حالة الفوضى، وانهيار المؤسسات الأمنية في ليبيا وانتشار السلاح، وكذلك فقدان القدرة على ضبط الحدود، وتزايد عدد الفاعلين والمتدخلين الخارجيين.

ولعل أكثر المتغيرات الديموغرافية ارتباطا بالأمن القومي، هي ما يطلق عليه بالحركة المكانية للسكان (الهجرة)، هذه الحركة أصبحت الآن الشغل الشاغل للدول للحد منها ومن تياراتها، وخاصة إذا

أخذت النمط غير القانوني، وهي ما يعرف بالهجرة غير الشرعية التي أصبحت تتنامى في الألفية الجديدة، التي يكمن أن نرجع أسبابها إلى التفاوت ما بين العالمين النامي والمتقدم، بل في أحيان كثيرة للتفاوت الإقليمي بين دول الجوار، وذلك يجعل تيارات الهجرة تنشط نحو الدول التي لا يوجد توازن بين مواردها الطبيعية وكتلتها السكانية[1].

وليبيا ليست بمنأى عن العالم، وعن دول الجوار، بل ليست بمنأى عن دول إفريقيا الفقيرة، وذلك جعلها مقصدًا لهؤلاء الباحثين عن تحسين وضعهم الاقتصادي، في حين نجد أن مسئولي الدولة الليبية لا يفقهون شيئًا (بقصد أو غير قصد) عما يمثله مصطلح الأمن الديموغرافي الذي أصبح تأثيره جليا في الأمن القومي.

إن ليبيا الدولة الشاسعة المترامية الأطراف، والكتلة السكانية الصغيرة، والموارد الطبيعية الكثيرة التي تزخر بها، ليبيا الموقع الجغرافي المميز، ليبيا حلقة الوصل بين قارات العالم القديم، ليبيا الدولة الهشة منذ بداية العقد الثاني من الألفية الجديدة، ليبيا الاقتتال الداخلي الذي يهدد وحدتها الداخلية، كل هذه العوامل تجعل من ليبيا مكاناً للاستقرار أو مكاناً للعبور للهجرة غير شرعية.

فالهجرة لها آثار كثيرة في المجتمعات التي منها تغير حجم السكان، وبهجرة الليبيين القاطنين في جنوب ليبيا نحو الشمال؛ نظرًا لغياب الدولة، سيحل محلهم سكان جنوب الصحراء، وهذا الإحلال سيتسبب في اختلال ديموغرافي في التركيبة السكانية الليبية، وكذلك توافد العمالة من الدول الشقيقة، واحتكامهم على مهن معينة، وامتلاكهم من دون قوانين تنظم ملكية هؤلاء، أو لوجودها، ولكن ضعف الدولة أعاق تنفيذها، هذا سيكون له تأثيرات على المدى القريب في الدولة الليبية، إن لم تتدارك نفسها.

ومن الواضح أن الأمن القومي الليبي أصبح يعاني من التدهور، وزيادة الخروقات يومًا بعد يوم، وذلك بسبب عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على السيطرة على أركان الدولة، حيث عجزت هذه الحكومات عن حماية حدود الدولة مع الدول المجاورة، فالحدود مع تشاد أضحت مبعث قلق بالغ، خاصة في ظل الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها كلٌّ من ليبيا وتشاد، وعدم قدرة الدولتين على فرض السيادة والسيطرة على حدودهما المشتركة. وأصبحت الحدود مخترقة، وتحت سيطرة الجماعات

1- محمد إبراهيم الهمالي، الأمن القومي الليبي والديمغرافيا، موقع صحيفة الموقف العربي، 1-8-2022م.

المسلحة، والأفراد الخارجين عن القانون، الذين يمارسون تهريب السلاح والمخدرات والوقود والسلع والبشر، الأمر الذي يشكل تهديدًا كبيرًا للأمن القومي الليبي[1].

إن عدم الاستقرار السياسي في تشاد، بعد مصرع الرئيس دبي، وتولي ابنه الحكم وسط رفض المعارضة المسلحة، يؤشر إلى أن الصراع قد يتواصل، ويتحول إلى حرب أهلية مزمنة تعصف بالبلد الفقير الذي يغرق منذ سنوات في مديونية لدول خارجية، وأزمة اقتصادية خانقة.

وفي ظل هذه المؤشرات، تواجه ليبيا مزيدًا من التحديات الأمنية، نتيجة تحول الصراع المسلح من ليبيا إلى شمالي وغرب تشاد، واعتماد المتمردين التشاديين على الأراضي الليبية، وجعلها قاعدة خلفية لهم، حيث بإمكان قوات المتمردين استخدام منطقة تيبستي الجبلية في مثلث حدود ليبيا، تشاد، النيجر، منطلقًا استراتيجيًّا في قتال القوات الحكومية التشادية، وتشكل هذه المنطقة بؤرة خارج سيطرة الدولة الليبية، وهي تخضع لنفوذ جماعات مسلحة وتهريب البشر والممنوعات والسلاح والمعادن[2]. وعلى إثر ذلك، بدأت هذه الهجرات غير الشرعية في تزايد مستمر، الأمر الذي أدى إلى حالة من الاضطراب السياسي في ليبيا، وقد شكلت أيضًا عبئًا على صانع القرار السياسي في ظل حالة عدم الاستقرار، وذلك أثر بشكل مباشر في الواقع السياسي الليبي. كما أن كثيرًا من المهاجرين تركوا بلادهم لأسباب سياسية، ومن ثم فإن ما يحملونه من أفكار يمثل تهديداً لقيم ومبادئ المجتمع في ليبيا، ومن ناحية أخرى، شكلت التدخلات الخارجية التي ترتبط بمكافحة هذه الظاهرة، اختراقًا لسيادة الدولة، وأصبح القرار السياسي بهذا الشأن خارج سيطرة الحكومات في ليبيا، بل تملكه دول ومنظمات خارجية، تفرض سيطرتها على مجريات الأحداث الداخلية في ليبيا[3].

إضافة إلى أن المؤسسات الليبية، المختصة في إيواء المهاجرين، تعاني من قلة الإمكانيات والموارد، كتوفير الرعاية الصحية، والإعاشة اللازمة، هذه الخدمات تتطلب إمكانيات ضخمة، وذلك يثقل كاهل الدولة، ويزيد من تأزم الوضع الداخلي، أما من الناحية الأمنية، فقد شكلت الهجرات غير الشرعية

1- د. أبوبكر المبروك أبو عجيلة، الأمن القومي الليبي والمواجهة مع الغرب (1969- 2014)، مجلة جامعة سبها، المجلد 14، العدد 1، 2015، ص23.

2- منصف السليمي، كرة نار بين ليبيا ومثلث الموت بتشاد، موقع dw، 27-4-2021م.

3- د. رجب العاتي، أ. عصام أبو حجر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، المجلد 1، العدد 2، أكتوبر 2020م،ص 125.

عبئًا على الواقع الأمني في ليبيا، بما تحمله من أفكار تخريبية ومتطرفة، تشكل خطرًا على الأمن القومي الليبي، ودخول شبكات التهريب على خط الهجرة، واستعمال المهاجرين سلعًا، واستغلالهم مقابل مبلغ من المال عن كل فرد يزيد عن 1000 يورو[1].

إن تدفق المهاجرين من شأنه أن يشكل فوضى أمنية في ليبيا، التي تعاني أصلاً منذ سنوات من انفلات أمني واسع، الأمر الذي جعلها أرضًا خصبة للجماعات المسلحة، التي زادت من تعميق الأزمة في البلاد؛ فانتشرت جرائم الإرهاب وتهريب المخدرات والسلاح، وغسيل الأموال، وجرائم التزوير، وانتشار ظاهرة التسول والسرقة، وبروز عصابات الجريمة المنظمة.

والملاحظ أن الميلشيات التشادية المعارضة متعددة في ولاءاتها ومتقلبة في مواقفها، فلكي تبقى في الجنوب الليبي (في ظل غياب دولة مركزية تفرض سيطرتها)، قد تتحالف حتى مع تنظيمات إرهابية كالقاعدة، مقابل حصولها على المال، وعلى رقعة من الأرض في جنوب ليبيا، تمكنها من التحرك بأكثر أريحية، وهذا يشكل خطرًا كبيرًا على الأمن القومي الليبي.

الخاتمة:

وفي الختام، تعكس المرحلة الراهنة في تشاد نقطة فاصلة، فالوضع الداخلي محتقن وهش، وقد يتأزم في أي وقت نتيجة لسيطرة دبّبي الابن على السلطة بعد وفاة أبيه، ورفض الجماعات المعارضة له، وذلك قد يتسبب في تأجيج الأوضاع السياسية والأمنية مرة أخرى، سواء من خلال تصعيد المعارضة السياسية أو المسلحة، أو من خلال التدخلات الخارجية في المشهد السياسي في تشاد.

وهذا من شأنه أن يؤثر في الأمن القومي لليبيا، التي تعاني حالة من عدم الاستقرار، وعدم سيطرة الدولة على الحدود الجنوبية، الأمر الذي سيكون له تداعيات على الوضع الأمني، وأنه لا يمكن أن تكون ليبيا، وخاصة في حدودها الجنوبية، بعيدة عن التغيرات الجيوسياسية المحتمل حدوثها في تشاد، فليبيا كانت وستظل قاعدة خلفية للصراع داخل تشاد، وغالبا ما تتخذ المعارضة في تشاد من الجنوب الليبي نقطة للقيام بعمليات داخل العمق التشادي. ومن الجدير بالقول إن الأوضاع الليبية ستتأثر بغض النظر عن الطرف المنتصر في هذه المواجهات، فالطرف المهزوم سيسعى للهروب إلى الأراضي

1- محمد بوكلثوم، الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي وتداعياتها الأمنية على البلدان المغاربية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2020م، ص157.

الليبية؛ ليجعلها نقطة انطلاق له، الأمر الذي سيدخل المنطقة في فوضى قد تخرج عن سيطرة أي حكومة مركزية، وسيشكل عبئا إضافيا على حكومة الوحدة الوطنية، التي تواجه الكثير من المشاكل، التي قد تحد من فرص نجاحها في فترتها المؤقتة.

النتائج:

1. يشترك الشعبان الليبي والتشادي بروابط تاريخية متينة ومتنوعة تجمع بينهما، كرابطة الدين والعرق والتاريخ المشترك، بالإضافة إلى الحدود المشتركة.
2. المرحلة الراهنة في تشاد مرحلة هشة، فالوضع الداخلي محتقن، وقد يتأزم في أي وقت.
3. ليبيا ما زالت تعيش أزمة مستمرة على واقع انقسامات سياسية وصراعات مسلحة منذ سقوط نظام القذافي.
4. تهالك الأمن القومي الليبي بسبب انعدام الحرص على المصالح الوطنية الليبية الرئيسية.

التوصيات:

1. ضرورة العمل على بناء دولة مؤسسات في ليبيا، لتكون قادرة على مواجهة أي عدوان أو تدخل خارجي من شأنه أن يدعم الجماعات الإرهابية؛ ليتم تعزيز الأمن والاستقرار، وتنظيم أركان الدولة، وتثبيت سلطتها في مواجهة أي تنظيمات مضادة لكيان الدولة الليبية.
2. يجب إعادة هيكلة الجيش، ومؤسسات الأمن الوطني؛ لتكون مؤسسة مركزية موحدة، وانتهاج سياسات حاسمة في التعامل مع ملفات الميليشيات المسلحة، والجامعات الدينية، لحفظ الأمن والحد من انتشار ظاهرة التسلح العشوائي وغير العشوائي.

قائمة المراجع:

1. أبوبكر المبروك أبوعجيلة، الأمن القومي الليبي والمواجهة مع الغرب (1969- 2014)، مجلة جامعة سبها، المجلد 14، العدد 1 ،2015.
2. أحمد أمل، تحديات المرحلة الانتقالية في تشاد: معضلات الأمن والاستقرار السياسي، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية وإستراتيجية، 6-5-2021.
3. أرشيف الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية الليبية، المادة (1، 2) من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين حكومة المملكة الليبية وجمهورية تشاد.
4. تصرح إدريس دبي لصحيفة لوفيغارو الفرنسية 8-7-2013م، موقع سكاي نيوز عربية.
5. حجاز عائشة وحبشي خلود، العلاقات السياسية والعسكرية الليبية التشادية خلال الفترة (1951-1994)، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2021).
6. حسين خف موسى، النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو، المركز الديمقراطي العربي، 3-مايو-2014.
7. حسين رحيل محمد، معضلة الأمن القومي الليبي، موقع بوابة أفريقيا الإخبارية، 24-2-2021م.
8. دانيال إيزنجا، لحظة حاسمة في المرحلة الانتقالية في تشاد، موقع Africa Center، 3-1-2022.
9. رجب العاتي، أ. عصام أبو حجر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، المجلد الأول، العدد 2، أكتوبر 2020م.
10. سعيد عبد الرحمن الحنديري، تطور الحياة السياسية في تشاد من الاحتلال الفرنسي حتى نهاية تومبلباي 1900-1975م، ط1، (بنغازي، دار الكتب الوطنية، 1998).
11. شيماء البكش، مستقبل الحوار الوطني في تشاد بعد إدريس دبي، موقع المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 31-3-2022م.
12. صابون محمد راشد، أثر العوامل الخارجية على الصراع الداخلي في تشاد (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1992م).
13. الصادق شكري، الملك.. العقيد.. المعارضة الليبية بالخارج، موقع ليبيا المستقبل على الانترنيت.
14. صلبون محمد راشد، تشاد وعلاقاتها بالدول العربية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م).
15. عبد الجليل سليمان، هل تنجح تشاد في حل الأزمة الليبية، كيو بوست، 10- نوفمبر - 2022.
16. عز الدين موسى عقيلة، النزاع الحدودي الليبي التشادي (1973-1995م)، رسالة ماجستير، (كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط عمان)، 2017.
17. الكوني ودبي يتفقان على إخراج الفصائل المسلحة التشادية من ليبيا، بوابة الوسط، 26-8-2021م.
18. محمد إبراهيم الهمالي، الأمن القومي الليبي والديمغرافيا، موقع صحيفة الموقف العربي، 1-8-2022م.
19. محمد بوكلثوم، الهجرة الغير شرعية من دول الساحل الإفريقي وتداعياتها الأمنية على البلدان المغاربية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2020م.
20. محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية أوزو من 1960 حتى 1990، ط1 (القاهرة، مكتبة مذبولي، 1998م).
21. محمد طاهر زين، تقلبات الأوضاع السياسية في تشاد ومآلاتها، موقع المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، 19-4-2021.
22. محمد عمران كشادة، تشاد والنيجر والأزمة الليبية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، تونس، 2019.
23. منصف السليمي، كرة نار بين ليبيا ومثلث الموت بتشاد، موقع dw، 27-4-2021م.
24. موقع صحيفة الساعة 24، 13-3-2022م.

الصراع الفرنسي الروسي في إفريقيا وأثره في الأمن الإقليمي

اللواء. د. أمين إسماعيل مجذوب عبد الرحيم - الخرطوم*

مقدمة

من دون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين، وتعود جذور العلاقة الوثيقة التي تقيمها فرنسا مع مستعمراتها السابقة في غرب إفريقيا إلى مفاوضات إنهاء الاستعمار التي جرت في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. اختارت هذه المستعمرات، تحقيق استقلالها الوطني مع الحفاظ على علاقات وثيقة مع فرنسا، على أمل تجنب الصراع والاستفادة بانتقال أكثر سلاسة إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي.

التدافع الذي تشهده القارة الأفريقية مؤخرا هو أحد تجليات الصراع الدولي في حقبة ما بعد العولمة أو ما بعد هيمنة القطب الواحد، فضلا عن أنه أحد تداعيات الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا مؤخراً، يُنظر لهذه التأثيرات من قبل الخبراء؛ لكونها نهاية مرحلة تاريخية وبداية أخرى في تشكّل العلاقات والمصالح الدولية، وخاصة في ضوء الصراع الفرنسي الروسي على النفوذ في هذه القارة.

الوجود العسكري الفرنسي الذي يتمثل في أربع قواعد في السنغال وساحل العاج والغابون وجيبوتي، بالإضافة إلى عملية (سرفال) يبغضه السكان، إذ لا تزال فرنسا قوة استعمارية سابقة، وجنودها غير مرحب بهم هناك بشكل أساسي. ورغم النجاح مرحليا في عملية (سرفال) التي تحوّلت إلى (برخان) لم يحدث ما كان متوقّعًا من الحكومات المحلية الإفريقية، ولكن فرنسا حافظت على دعمها للقادة المرفوضين، وفضلت منذ فترة طويلة إستراتيجية تتمحور حول الجيش، وعدّتْ الساحل منطقة عرض، وساحة تدريب، لرجالها ومعداتها، لتجد حصة في سوق السلاح.

الهدف من الورقة

دراسة الصراع الفرنسي الروسي وتفهمه وأثره في الأمن الإقليمي الإفريقي.

* اللواء. د. أمين إسماعيل مجذوب عبد الرحيم مركز البحوث الإستراتيجية، الخرطوم– السودان.

فترة النفوذ الفرنسي

بدأ الاهتمام الفرنسي بإفريقيا في عهد الرئيس الفرنسي شارل ديغول، إذ تم عقد اتفاقيات هيمنت بها فرنسا على مستعمراتها السابقة، وضمنت لها استغلال الموارد الإستراتيجية لتلك الدول، كالماس، واليورانيوم، والغاز، والنفط، وملايين الدولارات، من خلال المشاريع التي منحتها الدول الإفريقية لنحو 1100 شركة فرنسية كبرى، و2100 شركة صغرى، وباتت ثالث أكبر محفظة استثمارية على مستوى العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا.

في يناير 2013 بدأ الجيش الفرنسي سيطرته عبر عملية (سرفال) على بلدات شمال مالي التي كان يسيطر عليها الجهاديون، في سرعة وجرأة تميز بها الجيش الفرنسي، لكن توالت المتغيرات، إذ غادر آخر الجنود الفرنسيين مالي من دون ضجة كبيرة، بعد أقل من 10 سنوات، حين طردهم المجلس العسكري الذي تولّى السلطة في باماكو، ليتضاءل النفوذ الفرنسي في كل مكان من إفريقيا، مفسحًا المجال لنفوذ موسكو وبكين.

فقدت الشركات الفرنسية نصف حصتها في السوق الإفريقية خلال 20 عامًا لصالح الصين، أو ألمانيا، أو الهند، وروسيا بالطبع، بعد أن تزايدت المظاهرات ضدها من دكار إلى نيامي مرورا بنجامينا، حيث خرج المئات يصرخون (ارحلي يا فرنسا)، ويرجع النفور الإفريقي من فرنسا إلى سياسات قصيرة النظر تضر بشكل دائم بفرنسا، من بينها رفع الرسوم الدراسية على غير الأوروبيين، واقتصرت الفرانكفونية على قول باريس للأفارقة تحّدثوا الفرنسية، لكن ابقوا في المنازل.

ظلّت فرنسا تستغل المقدرات الإفريقية من دون مقابل لشعوبها، وبلا حوافز للاقتصاديات التي تهيمن عليها، فضلًا عن عدم مواكبتها للتطورات على الساحة الإفريقية، وتضاؤل الثقة فيها، وفي سياساتها، التي اتصفت بالآتي[1]:

1. تراجع صورة فرنسا لدى الأفارقة، التي ارتبطت بالاستعمار الاستيطاني، وروح التفوق الحضاري، إذ ما تزال ترفض الاعتراف بجرائمها بحق الشعوب الإفريقية إلا نادرا.

1- صلاح محمد سليم، الصراع الفرنسي الروسي في دول الساحل، مؤتمر أمن دول الجوار الأفريقي للسودان، 2019م، ص52.

2. ظهور جيل إفريقي جديد لا صلة له بالاستعمار، ولا ممارساته السابقة، شديد التحرر والوعي بالتاريخ الفرنسي في إفريقيا، وضجر الشعوب الإفريقية من ازدواجية المعايير التي تستخدمها فرنسا، عندما يتعلق الأمر بمصالحها.
3. ظهور منافسين أقوياء، كالصين، وروسيا، والبرازيل، وهي دول ليس لها تاريخ استعماري في إفريقيا، إضافة إلى استعدادها لتقديم ما لم تقدّمه فرنسا للأفارقة.
4. تغيّر ميزان القوى بسبب التنافس الدولي على إفريقيا، وذلك يوفر شركاء جددًا قادرين على الوفاء باحتياجاتها، من دون اشتراطات.
5. أزمة الثقة العميقة بسبب تراكم الاستغلال الفرنسي للدول الإفريقية، وتطاول الأمد عليها.
6. ترى العديد من الدول الإفريقية أنّ الشأن الليبي كان إحدى خطايا ساركوزي التي لم ينتهِ تأثيرها بعد[1].

التواجد الروسي في إفريقيا

حُذِّرَ مبكراً من مخاطر الجمود والممارسات المشبوهة لبعض حلفاء فرنسا، خاصة في باماكو، إذ كانت الشواهد ظهور الخطب المؤيدة لروسيا في باماكو، لتتوالى بعد ذلك الأخبار عن توقيع موسكو 30 اتفاقية للتعاون الأمني مع إفريقيا.

أصبحت روسيا والصين تسيطران على الدول الإفريقية في جنوب الصحراء، لكونهما المورد الأول للبضائع في حوالي 30 دولة، ولديهما عقود تشمل المسرحَ الوطني الكبير في دكار، وميناءَ كريبي ذا المياه العميقة بالكاميرون، والطريق السريع إلى مطار نيروبي في كينيا، والبرج الأيقوني الأطول في إفريقيا تحت الإنشاء قرب القاهرة، وعلى مدى 10 سنوات انخفض الاستثمار الفرنسي المباشر بنسبة 18% في الوقت الذي تدهورت فيه صورة باريس في نظر قادة إفريقيا؛ لتحل في المرتبة التاسعة بين الشركاء الذين يُعدُّون (الأكثر فائدة) للقارة الإفريقية[2].

1- د. أسامة ريحان، التنافس الدولي في أفريقيا، المركز العربي للدراسات الإستراتجية، 2021م، ص18-19.

2- د. أمين إسماعيل مجذوب، الأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية، أسباب عدم الاستقرار في أفريقيا، دراسة جماعية، 2019م، ص87.

مجالات التنافس الروسي الفرنسي في إفريقيا

رغم إلمام فرنسا بدول القارة أكثر من روسيا؛ فإن الأخيرة في عودتها الجديدة إلى هذه المنطقة – يبدو أنها– حرصت على النفاذ إلى متطلبات النجاح مباشرة، وأبرز مجالات التنافس بين القوتين، تتمثّل في ما يلي:

1. الثروات الطبيعية الإفريقية التي وجدت الشركات الروسية مجالًا للتعاقد عليها، على حساب الحلفاء التقليديين، وعبر الشركات التي يملكها مقرّبون من بوتين، وتنشط في عدد كبير من الدول الإفريقية (السودان، ليبيا، إفريقيا الوسطى، مالي، الكونغو الديمقراطية).
2. في مجال الطاقة وقعت شركة (روساتوم) للطاقة اتفاقات مع 14 دولة إفريقية للتعاون في المجال النووي، الذي يمتد إلى قطاعات الطب والزراعة، ومنها صفقة بـ76 مليار دولار مع دولة جنوب إفريقيا وحدها.
3. في قطاع التسليح والأمن، وهو المدخل الروسي الرئيس لإفريقيا، بسبب الحاجة الملحة إليه في ظل تصاعد التهديدات الأمنية، ومخاطر الجماعات المسلحة التي تتكاثر يومًا إثر آخر، وحقّقت روسيا فيه نجاحًا كبيرًا.
4. في مجال التدريب، والخبراء العسكريين، عمدت روسيا إلى العمل من خلال (شركة فاغنر) التي تتبرأ منها عند الضرورة، ولكنها في الوقت ذاته تنفذ إستراتيجية محكمة من دون أن تتحمّل الحكومة الروسية مسؤولية ما ترتكبه من تجاوزات[1].

أسباب القبول الروسي في إفريقيا

تعيش إفريقيا فترة تحوّلات كبيرة تقتضي من دولها البحث عما يثبّت سلطتها، وتجد روسيا أقرب ما تكون في استجابتها لذلك، وفي أقل من عشر سنوات تحقق لها الكثير، وترجع أسباب القبول الروسي للآتي:

1. عدم وجود تاريخ استعماري لروسيا في إفريقيا – فضلًا عن التاريخ الروسي الداعم لثورات التحرر الإفريقية في منتصف القرن العشرين– وفّر لها ميزة تنافسية كبيرة لتوظيف تلك العلاقات.
2. عدم تدخل روسيا في الشأن الداخلي الإفريقي، كما تفعل الدول الغربية.

1– جان فينس، استخدام الاستخبارات العسكرية الفرنسية في قمع المقاومة الأفريقية، دار الراشدين للنشر، بغداد، 2014م، ص205.

3. اعتماد روسيا على التعاون، بدلًا من المساعدات الغربية المشروطة؛ فتظهر بصورة القوة التي تخدم الدول الإفريقية.
4. إلغاء روسيا 20 مليار من الديون المستحقة على الدول الإفريقية، وهو ما لا تتجاسر على فعله الدول الغربية، إلا تحت اشتراطات محددة وقاسية.
5. الاستجابة الروسية السريعة للحاجات الإفريقية الملحّة من دون تعقيد، وبالذات في مجالات التسليح، والتدريب، والاستشارات العسكرية، ومن دون تدقيق في موضوع الشفافية.

وجدت موسكو فرصة ذهبية لها لانتزاع حصة مِن النفوذ في منطقة شمال غربي إفريقيا، في بلد مثل مالي، كان يدور في فلك الاتحاد السوفييتي، بعد استقلاله عن فرنسا، فمالي بلد كبير وتبلغ مساحته 1.2 مليون كيلومتر مربع، وهو يتوسط عدداً كبيراً من بلدان غربي إفريقيا ما يجعله قاعدة انطلاق نحو المنطقة كلها.

فقدت موسكو في عام 2011م حليفاً كبيرًا لها؛ لذلك تحاول استعادة نفوذها في شمالي إفريقيا عبر دعم عدد من القوى التي تضرّرت بفعل التدخل الغربي الأطلسي في المنطقة، لذلك، نجدها تدعم قوى ليبية، على رأسها الجنرال الليبي خليفة حفتر، في مواجهة الثوار الذين يسيطرون على مقاليد الأمور في العاصمة الليبية طرابلس.

يأتي هذا التدخل الروسي في الوقت الذي تحاول فيه روسيا الرد على توسّع الناتو في شرقي أوروبا بما يهدّد أمنها، ما تسبب باندلاع الأزمة الأوكرانية ودفع روسيا إلى إطلاق عملية عسكرية في هذا البلد في فبراير الماضي، وهي العملية المستمرة حتى الآن.

ترى موسكو في مدّ نفوذها، في مناطق كان الغرب يراها حكراً على نفوذه في العقود الثلاثة الماضية، تعزيزاً لنفوذها في مواجهة النفوذ الغربي، خصوصاً في وقت تبدو القارة الإفريقية فيه مرشّحة لأنْ تصبح ساحة المواجهة الرئيسة بين الكتلة الأطلسية المتمثّلة في حلف الناتو، بقيادة الولايات المتحدة من جهة، وكتلة الدول الأوراسية التي تقودها الصين وروسيا من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، يمكننا أن نفهم جولة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في شهر أغسطس الماضي، في عدد من الدول

الأفريقية، في غربي القارة السمراء، ومن هنا يمكننا أن نفهم الاهتمام الروسي بالتدخل في مالي، لمصلحة الحكومة الحالية في مواجهة فرنسا وحلفائها[1].

مجالات التنافس بين فرنسا وروسيا

وجدتْ عودة روسيا إلى إفريقيا ترحيبًا؛ لتحتل موقعًا متقدّمًا في التحالف مع الدول الإفريقية، ويعززها الرغبة الإفريقية في التسليح، والميل للتحالف مع دولة كبرى تنافس الغرب، وملأت روسيا الفراغ في مناطق عديدة، منها:

1. منطقة الساحل الإفريقي ذات النفوذ التاريخي لفرنسا، التي تعد الميدان الأكثر سخونة في القارة الآن، فروسيا أخرجت فرنسا من إفريقيا الوسطى منذ عام 2017م، ومن مالي عام 2021م، وربما قريبًا تخرج من بوركينا فاسو، التي تم الاعتداء على السفارة الفرنسية فيها والإطاحة بالعقيد سانداوغو، المتهم بالولاء لفرنسا، وكذلك في النيجر وتشاد التي شهدت تظاهرات تطالب بخروج فرنسا.
2. خسرت فرنسا رواندا، والغابون، منذ أن تركت الدولتان المجموعة الفرانكفونية، وانضمتا إلى الكومنولث، وتحللتا من الهيمنة الفرنسية.
3. موزمبيق التي توجد على أرضها مجموعات فاغنر منذ وقت مبكر، وبالرغم من الاستجابة للضغوط الأميركية، فإن الخبراء يعتقدون أنّ عناصر هذه المجموعات ما زالت هناك[2].

مآلات الصراع الروسي الغربي في إفريقيا

وفقًا للشواهد على الأرض، والتحليلات، فإن العالم يتجه نحو حرب باردة أخرى، وربما هذه المرة بأقطاب متعددة:

1. السيطرة الروسية على شبه جزيرة القرم فاتحة التوجه الروسي إلى إفريقيا، لتقود صراعها مع أوروبا، من أجل تخفيف الضغط على قواتها في أوكرانيا، وتحويل انتباه الأوروبيين إلى الجنوب.
2. تتحدّى روسيا السياسة الغربية في إفريقيا، وتتعامل مع الدول الأقل استقرارًا، التي عادة ما يسيطر عليها قادة استبداديون، ويجدون فيها سوقًا مفتوحة.

1- د. أسامة ريحان، التنافس الدولي في أفريقيا، المركز العربي للدراسات الإستراتجية، 2021م، ص44.

2- د. أمين إسماعيل مجذوب، الأدوار الفرنسية التاريخية في أفريقيا، ورقة مقدمة في اكاديمية نميري العسكرية العليا، 2018م، ص34.

3. تصدير مزيد من الأسلحة، وهو ما تتردد الدول الغربية في توفيره، إلا عبر قائمة طويلة من الاشتراطات، لا تتوافر لدى غالبية الدول الإفريقية.
4. استغلال روسيا تراجع الثقة في الإصلاحات الديمقراطية بإفريقيا، وتشجيع حكم الجيوش والمؤسسات الأمنية القابضة[1].

تحليل

على الرغم من تعثر روسيا على الجبهة الأوكرانية، بسبب الحشد الغربي ضدها؛ فإنها تُحرز تقدّمًا على جبهة أخرى، من خلال هجومها الناعم على إفريقيا الفرنكوفونية، وقد أظهر انقلاب النقيب إبراهيم تراوري في بوركينا فاسو، الذي أطاح بحكومة بول هنري داميبا العسكرية في 30 سبتمبر 2022م، مدى توسّع النفوذ الروسي في إفريقيا الفرنسية.

وكما حدث في بوركينا فاسو، تعرّضت مالي من قبلُ لانقلابين (2022و 2021م) قام بهما ضباطٌ معادون لفرنسا؛ وذلك دفع إيمانويل ماكرون إلى إنهاء الانتشار العسكري الفرنسي الذي يحارب الجماعات المسلحة العنيفة منذ تسع سنوات في البلاد، قام مرتزقة فاغنر الروس بالانتشار في المعسكرات التي هجرتها القوات الفرنسية.

يفسّر التقدّم السريع للنفوذ الروسي في إفريقيا جزئيًا، خطاب ماكرون البليغ والغاضب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2022م، الذي اتهم فيه (ضمنيًا) الدول الإفريقية بخيانة مصالحها طويلة الأجل، من خلال رفض إدانة (الاستعمار الجديد) الذي يقوم به فلاديمير بوتن من خلال غزو أوكرانيا.

إنّ الشعور المناهض للفرنسيين في إفريقيا ليس اختراعًا روسيًا بالكامل، حاول الرؤساء المتعاقبون منذ جاك شيراك تفكيك العلاقة غير الصحية والفاسدة التي كانت قائمة حتى التسعينيات بين باريس والنخب السياسة الإفريقية، وأصبحت فرنسا تدفع ثمن خطاياها الماضية بدلاً من الاستفادة بجهودها الحالية، لمحاربة الجماعات الإرهابية، والحد من الفساد وتعزيز الديمقراطية.

1- د. أمين إسماعيل مجذوب، الأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية، أسباب عدم الاستقرار في أفريقيا، دراسة جماعية، 2019م، ص96.

انتشرت القوة الروسية جزئيًا؛ لأنّ فرنسا لم تعد قادرة على التخلّص من صورتها الاستعمارية، لقد ذهب إيمانويل ماكرون إلى أبعد من أسلافه في محاولة إنشاء علاقة جديدة في إطار (الفرانس أفريك) قام بدعوة الطلاب والفنانين ورجال الأعمال الناجحين، وكذلك السياسيين، إلى القمة الفرنسية الإفريقية السنوية في مونبلييه، قال ماكرون: إنّ الأمر متروك للدول الإفريقية فيما إذا كانت تريد الاستمرار في استخدام ما يسمّى بـ (الفرنك الإفريقي)، وهي عملة مشتركة مرتبطة باليورو وتضمنها باريس.

تمتلك فرنسا الآن أقل من 5٪ من حصة السوق في العديد من البلدان، وتواجه منافسة من جميع أنحاء العالم، روسيا والصين وتركيا على سبيل المثال، لقد فشلت في التكيّف مع عولمة إفريقيا التي لديها اليوم عديدٌ من الشركاء للقيام بأعمال تجارية وتحقيق التنمية، لم تستطع فرنسا، في هذه المنافسة المعولمة، فهم تطور إفريقيا، ولاسيما الوصول إلى الشباب الإفريقي الذي يطالب بحقه في الانعتاق والتحرّر من القوة الاستعمارية السابقة[1].

أسباب التراجع الفرنسي في إفريقيا الفرنكفونية

يمكن الحديث عن ثلاثة عوامل رئيسة:

1. عسكرة الوجود الفرنسي في إفريقيا، حيث أضفت سياسة الوجود الفرنسي طابعًا عسكريًّا (سياسة العصا الغليظة)، هناك أكثر من 70 عملية خارجية فرنسية في إفريقيا، ويوجد اليوم شعور متزايد بين الشباب الإفريقي بأنّ هذا الوجود العسكري لم يعد ضروريًا، وبأنه عفا عليه الزمن، ولا يتوافق مع سياق الواقع المتغير.
2. الصور الذهنية وغطرسة فرنسا وتعالي نخبها، من الواضح أنّ هذا الانفصام في الدور الفرنسي، هو ما أفسد صورة فرنسا في إفريقيا.
3. قد يكون لدى فرنسا نوايا حسنة عندما تدافع عن سيادة القانون والديمقراطية، ولكن في المقابل، عندما تدافع من الناحية الواقعية عن أنظمة تسلطية، لا تحترم أبسط قواعد حقوق الإنسان، فإنّ ذلك يعني عدم احترام إرادة الشعوب الإفريقية، إنّ التعاون القائم مع دول معينة، خاصة فيما يتعلّق بالتعاون الدفاعي والأمني، يُظهر للأفارقة الذين يتظاهرون للمطالبة بمزيد من الحريّات، أنّ يد فرنسا وقبضتها العسكرية تحول بينهم وبين ما يطمحون.

1- صلاح محمد سليم، الصراع الفرنسي الروسي في دول الساحل، مؤتمر أمن دول الجوار الأفريقي للسودان، 2019م، ص5.

إن حرب النفوذ على إفريقيا ما زالت مستمرة بين الدول الكبرى التي لها مصالح مختلفة في القارة، واتخذت أشكالًا متعدّدة، استجابة لمعطيات كل عصر ومرحلة، بَدْأً من حرب المعلومات، ونشر الإشاعات، وحرب الوكالات، وانتهاءً بالتدخل العسكري تحت مبرّرات مختلفة. فرنسا لكونها مستعمِرًا تاريخيًّا لكثير من الدول الإفريقية، لا تَدَّخِرُ وُسْعا لفرْض سيطرتها على مستعمراتها القديمة، ومستعدة لاستخدام جميع الوسائل والأدوات المتاحة في سبيل ذلك. كما أنّ القُوَى المنافسة لفرنسا في القارة – أيضا– لا تقلّ عن فرنسا جُرْمًا وخُبْثًا في استخدام الأدوات والوسائل نفسها، إنْ لم تتفوق عليها.

رُصِدَتْ بعضُ ممارسات حرب المعلومات المتمثّلة في نشر الإشاعات، والمعلومات المضلّلة، على وسائل التواصل الاجتماعي، من قِبَل شبكات تنتمي لفرنسا، وأخرى لروسيا، مستهدفة القارة الإفريقية، خاصة مالي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وليبيا. هذه المجموعات ركّزت بشكل أساس على جيل الشباب، والفئات المثقفة، وبدرجة أقلّ على متخذي القرار، اعتمدت على منصتين من منصات التواصل الاجتماعي: الفيسبوك والانستغرام.

ركّزت الشبكات الفرنسية، التي استهدفت دول إفريقيا جنوب الصحراء، بشكل كبير، على مالي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، والنيجر. وعمِدت إلى تلميع صورة الجيش الفرنسي الموجود في هذه الدول، وخاصة عملية برخان، وما شابهها. كما أنها كانت تنشر معلومات عن ضعف الجيوش المحليّة، وعجزها عن التصدي لهجمات المتطرفين الإرهابيين، أو الانفصاليين، أو المتمرّدين؛ الأمر الذي يجعل مواطني تلك الدول يكرهون حكوماتهم، ويبرّرون وجود القوات الفرنسية؛ لكي تقوم بحمايتهم.

إن عملية برخا هي عملية عسكرية لمكافحة التطرّف والتمرّد في منطقة الساحل الإفريقي، بدأت في 1 أغسطس 2014م، وهي تتألف من 3000 إلى 4500 جندي فرنسي ومقرها في أنجامينا عاصمة تشاد، وقد شُكّلت العملية مع خمس دول تقع في منطقة الساحل الإفريقي، وهي: بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، هذه الدول كلّها من المستعمرات الفرنسية السابقة، وانهِيتْ عملية برخان في أكتوبر 2022م.

في شهر أغسطس 2020م، أعلنت فرنسا أنها أتمت انسحاب قواتها من مالي بعد 9 سنوات من العمليات العسكرية في هذا البلد، بذريعة مكافحة الإرهاب، وأعلن البيان الفرنسي أنّ آخر قوات فرنسية عبرت الحدود إلى النيجر منهيةً أعمالها العسكرية في هذا البلد التي بدأت عام 2014م، بناء على

طلب حكومة مالي آنذاك، بعدما اجتاحت الحركات الإرهابية البلاد، علماً أنّ العملية العسكرية جاءت بالتعاون مع بوركينا فاسو، وتشاد، وموريتانيا، والنيجر.

نجد السيناريو المالي نفسه يتكرّر في بوركينا فاسو، انقلاب داخل انقلاب، وملامح تحول من الحضن الفرنسي إلى الحليف الروسي، بعد تصاعد الهجمات الإرهابية، فقدَ خلالها الجيش البوركيني السيطرة على 40 بالمئة من مساحة البلاد[1].

التأثيرات في الأمن الإقليمي

رأى الانقلابيُّون الجدد أنّ هذه الخطوات جاءت على خلفية رغبتهم القوية في التوجّه نحو شركاء آخرين، مستعدين لمساعدتهم في مكافحة الإرهاب، والشركاء الآخرون لا يمكن أن يكونوا سوى الروس، وذراعهم الأمنية (شركة فاغنر) المستعدين لتزويد جيوش الساحل الإفريقي بالأسلحة لمواجهة الجماعات المسلحة، مقابل تقويض النفوذ الفرنسي بالمنطقة.

الصراع الروسي الفرنسي بمنطقة الساحل مستعر، ومالي تمثل إحدى أبرز تجلياته، ومع فشل عملية برخان العسكرية، التي أطلقتها باريس في 2014م، وانسحابها من مالي، منتصف أغسطس الماضي، بدأ يتراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة.

على عكس الانقلابيين في مالي، وغينيا، لم تفرض (إيكواس) أية عقوبات على المجلس العسكري في بوركينا فاسو، ما يعكس كرمًا حاتمياً من لدن، منظمة إقليمية تملك باريس نفوذًا قويًّا في العديد من أعضائها.

بعد الإطاحة بداميبا، سيتيح ذلك لروسيا التوغل أكثر في بوركينا فاسو، على غرار ما فعلت في مالي، من خلال إرسال مدربين وعناصر من (فاغنر) إليها، وتزويدها بأسلحة خفيفة وثقيلة، بما فيه الطيران الحربي (المستعمل)، مقابل الاستفادة بحقوق استغلال مناجمها المعدنية، خاصة أنها خامس أكبر منتج للذهب في إفريقيا، ناهيك عن الفوسفات والمنغنيز والزنك.

1- جان فينس، استخدام الاستخبارات العسكرية الفرنسية في قمع المقاومة الأفريقية، دار الراشدين للنشر، بغداد، 2014م، ص204.

الخاتمة

1. كلما اشتد صراع الأقطاب الدولية على قيادة العالم، كانت إفريقيا إحدى ضحاياها ومسرحها، ومورد وقود حروبها الباردة والساخنة. وفي المنظور القريب، يبدو أنّ روسيا تتفوّق على منافسيها، ولكنّ العبرة بالجدوى والديمومة وسياسة النفس الطويل، ومصالح الشعوب الإفريقية، وهو ما سيحدّد الرابح من الخاسر في هذه القارة.
2. توجُّهُ فرنسا كان الحفاظ على العلاقات مع مستعمراتها السابقة، يعني الحفاظ على نفوذها على الأراضي التي تتيح لها الوصول إلى النفط، والمواد الخام، والأسواق الاستهلاكية غير المستغلة، أدركت فرنسا الفوائد التي قدّمتها العلاقات الواسعة مع إفريقيا لفرنسا، وتم تأسيس "الخلية الإفريقية" في قصر الإليزيه، وهي إدارة خاصة منفصلة عن وزارة الخارجية الفرنسية، وافقت المستعمرات السابقة على الاحتفاظ بالفرنك الإفريقي، وهو العملة التي تربط السياسات النقدية للدول الإفريقية بفرنسا.
3. علاقة فرنسا بإفريقيا هي علاقة تاريخية، ولذلك فإنّ إفريقيا ضرورية لفرنسا؛ لأنها تمنحها شعورها بالقوة، تتألق فرنسا على المستوى الدولي، من خلال قواتها المتمركزة مسبقًا في الكتلة الفرنكفونية، والتمثيل الإفريقي في الأمم المتحدة، هذا يعني أنّ إفريقيا في باريس هي جزء من مجال محجوز دائمًا في قصر الإليزيه، وهو وضع لم يتطوّر أبدًا.

قائمة المراجع:

1. أمين إسماعيل مجذوب، الأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية، أسباب عدم الاستقرار في أفريقيا، دراسة جماعية، 2019م.
2. أمين إسماعيل مجذوب، الأدوار الفرنسية في أفريقيا، ورقة مقدمة في مؤتمر أمن البحيرات، الخرطوم، مارس 2023م.
3. جان فينس، استخدام الاستخبارات العسكرية الفرنسية في قمع المقاومة الأفريقية، دار الراشدين للنشر، بغداد، 2014م.
4. د. أمين إسماعيل مجذوب، الأدوار الفرنسية التاريخية في أفريقيا، ورقة مقدمة في اكاديمية نميري العسكرية العليا، 2018م.
5. د. أسامة ريحان، التنافس الدولي في أفريقيا، المركز العربي للدراسات الإستراتجية، 2021م.
6. صلاح محمد سليم، الصراع الفرنسي الروسي في دول الساحل، مؤتمر أمن دول الجوار الأفريقي للسودان، 2019م.

تحوّلات موازين القُوى في إطار النظام الدولي الجديد
"دراسة تحليلية للأزمة – الحرب الروسية الأوكرانية"

د. شكـري عاشور السويدي– جامعة بنغازي*

د. محمود عبد السلام الدالي– جامعة بنغازي*

المستخلص

إنّ المشاكل التي يعانيها النظام الدولي، اليوم، هي نتاج لطريقة في التفكير عفا عليها الزمن، طريقة تركز على " الجزء " وتتجاهل " الكل "، وهذه الرؤية تعجز عن الفهم أو التفسير أو التنبؤ بتطورات الواقع " الحقيقي " الذي نعيشه اليوم وحينما يبدأ القائمون على النظام في اعتماد الرؤية " الكلية " للنظام، الذي يشكّلون جزءاً منه، يبدؤون في فهم العيوب الأساسية في النظام الدولي السائد، ويصبح خلق مستقبل بديل أمراً ممكناً.

وعندما يبدأ القائمون على النظام الدولي في فهم أن المشاكل التي يعانيها النظام مترابطة، وكلّها أعراض لنظام دولي أو عالمي يعاني برمته من عدم توازن القوى؛ فإنهم يستطيعون التخلّي عن عقلية التخوف من التغيير في موازين القوى السائد؛ لتصل إلى مرحلة التعددية القطبية التي يسودها العدل والإنصاف؛ فينجح النظام في تجاوز حدة الصراع. ناهيك عمّا كان يعانيه النظام من أزمات المناخ، والأزمات المالية والاقتصادية، والصحية، المرتبطة بفيروس "كوفيد 19" والدول الفاشلة، والهجرة، جميعها تمثل معضلة كبيرة هزت كيان النظام الدولي.

وحيث يرى عديدٌ من المحللين، من مختلف التخصصات، والخلفيات الفكرية، أن ما يواجهه العالم من مشاكل وأزمات وحروب، ما هو إلا مؤشر على أننا نمر بمرحلة انتقالية، تتداعى فيها أركان النظام الدولي القديم، بأبعاده الدولية والسياسية والاقتصادية، إلى مرحلة جديدة تمثل ثورة حقيقية، وهي التحوّل النوعي، التي سوف تؤثر في حياة الناس العاديين في كل مكان، وتغير بشكل جذري من رؤيتهم

* د. شكري عاشور السويدي، أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا.

* د. محمود عبد السلام الدال، أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا.

للعالم. هذه الثورة تتجاوز المفهوم التقليدي للثورة، وهي أشبه بالنقلة التي أحدثها " عصر النهضة " أو " الثورة الصناعية ".

إنّ العالم على أعتاب ما يمكن أن يشكل أكثر التحوّلات " درامية " في النظام الدولي، بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية في 24 فبراير 2022م، إذ بدأت روسيا الاتحادية بغزو عسكري واسع لأوكرانيا، وصف بأنه صراع طويل الأمد. لم يكن الصراع مجرّد حدث (جيوسياسي) كبير، بل نقطة تحول (جيواقتصادية) غير مسبوقة أيضاً، بسبب موجة العقوبات الاقتصادية غير المسبوقة من القوى الغربية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا، التي شملت قطاعات مالية وتجارية وعسكرية، كان الهدف منها إضعاف روسيا، وإظهارها دولة منبوذة ومعزولة عن محيطها الدولي، لكن، على الرغم من الخسائر الهائلة التي تكبدها الاقتصاد الروسي، التي ستظل تلقي بظلالها لفترة طويلة قادمة، فإن موسكو تمكنت في فترة وجيزة من استيعاب أكثر الأضرار خطراً، وحسنت من قيمة عملتها " الروبل "، وجنت ضعف ما كانت تجنيه من صادرات النفط والغاز، بعد بدء الحرب، بسبب ارتفاع أسعارهما في السوق الدولية. غير أن تداعيات العقوبات الغربية تجاوزت روسيا نفسها، حيث تسببت في حدوث اضطرابات في أسواق السلع الأساسية الدولية، واندلاع ذعر بين التجار. كل ذلك أدّى إلي ارتفاع معدلات التضخم العالمي، في وقت تواجه فيه البلدان الإفريقية والآسيوية، التي تعتمد على واردات الغذاء والطاقة، صعوبات أكبر.

إنّ العالم على أعتاب ما يمكن أن يشكل أكثر التحوّلات " الدرامية " في النظام الدولي منذ (معاهدة وستفاليا 1648م) وهذا التحول لا يمكن وقفه أو تجاهله، الأمر الذي يجعل من زمننا هذا زمناً ثوريًّا بامتياز.

المقدمة:

إن كثيرًا من المسلمات والثوابت ضمن الأدبيات السياسية والدولية، وخصوصاً تلك التي تكاملت بها، واستقرت في منهجياتها التحليلية، من منطلق اهتمامنا، في الفلسفة السياسية على وجه الخصوص، بوصفها منطلقات نظرية، برهن الواقع الدولي على صحتها وصلاحيتها من حيث المعني والمبنى؛ فالسياسة الدولية عملية مستمرة ومتجدّدة، تفرض تجدد أدوات تحقيق هذه السياسة وتنفيذها. فتاريخ السياسة الدولية يحفل بأزمات مفصلية عديدة، مثلت نقطة تحوّل في النظام الدولي وعلاقات القوى فيه، ولم تكن هذه النقاط المفصلية وليدة اللحظة، ولكنها كانت دومًا نتاج عملية تطور للأحداث والتفاعلات وتوازنات القوى، ومنها على سبيل المثال، حرب الثلاثين عاماً بين المذهب الكاثوليكي والمذهب البروستانتي، التي انتهت بصلح وستفاليا 1648م وكذلك الحرب الألمانية – الفرنسية، والحرب العالمية الثانية " 1939 – 1945م "، ثم ما يُسمّى بانتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م.

إنّ النظام الدولي شهد خلال الفترة الماضية، ولا يزال يشهد، تحوّلات عن الحالة التي كان عليها عقب انتهاء الحرب الباردة، نحو حالة جديدة لم تكن مدارس العلاقات الدولية، خاصة تلك التي تروّج لليبرالية الجديدة، يتوقعونها حينذاك. لقد شكّل انتهاء الحرب الباردة في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، بداية حقيقية لثورة جديدة في تحولات توازن القوى في إطار نظام دولي متغير، وكان لضخامة الحدث، وما ترتب عليه من تغيير جوهري في شكل النظام الدولي القائم، وآليات عمله، ومعاملات توزيع القوة والقدرة في إطاره، وفي شكل العلاقات الدولية القائمة ومضمونها، وإدارة تفاعلاتها، سلمًا وحربًا في آن واحد، الأثر الواضح في ردة الفعل العالمية، إذ فتح انهيار الاتحاد السوفيتي الباب واسعاً للولايات المتحدة الأمريكية، لبسط هيمنتها على النظام الدولي، من دون منازع، في كل القطاعات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وحتى الثقافية. ومثّل العدوان الأمريكي– المدّعم بتحالف دولي واسع – على العراق مطلع التسعينيات، ذروة النفوذ الأمريكي، ثم جاءت هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ لتوفر فرصة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لفرض نفوذها عبر العالم؛ فاحتلت أفغانستان والعراق ودفعت باتجاه تغيير أنظمة الحكم، في الكثير من دول العالم الثالث، عبر مشروع نشر الديمقراطية، وذلك أحدث اختلالًا سياسيًّا واجتماعيًّا، في العديد من دول العالم، لا تزال آثارها شاخصة للمتابعين.

على الرغم من استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فإنّ العقد الأول من الألفية الثالثة شهد بداية تحوّلات مهمّة في ميزان القوى الدولي، فالصعود الاقتصادي السريع للصين، الذي بدأ في سبعينيات القرن الماضي، تعاظم في التسعينيات، حتى باتت الصين، مع بداية العقد الأول والثاني من الألفية الثالثة، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، متفوقة على العملاق الأسيوي الآخر، اليابان.

وشهد العقدان الماضيان عودة سريعة لروسيا – وريثة الاتحاد السوفيتي السابق – إلى المشهد الدولي بقيادة رئيسها (فلاديمير بوتين) الذي أحسن استثمار ثروات البلاد النفطية، لبناء اقتصاد أكبر مما كان عليه، وإعادة تطوير ترسانة الأسلحة التي تمتلكها البلاد، في الوقت الذي انشغلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في ملفات أقل أهمية في الميزان الإستراتيجي، مثل السيطرة على أفغانستان والعراق، ومحاربة تنظيم القاعدة، كل ذلك أسهم في إتاحة فرصة ذهبية لروسيا؛ لإعادة بناء قدراتها، وتأكيد حضورها في منطقة أوروبا الشرقية، وأيضاً فرصة للصين للتمدد في منطقة آسيا.

ولعل السياسة الخارجية الأمريكية العدوانية في عهد الرئيس بوش الابن، قد أسهمت في تسريع تقارب الجارين العملاقين – روسيا والصين – في فترة حساسة جداً، تزامنت مع صعودهما الاقتصادي؛ فتشكلت تحالفات دولية جديدة أبرزها كتلة " البريكس "التي ضمت روسيا والصين، بالإضافة إلي الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا.

إشكالية الدراسة:

تطرح هذه الإشكالية السؤال الرئيس التالي: هل الأزمة –الحرب الروسية الأوكرانية– يمكن أن تؤدي إلى إحداث تحوّلات في موازين القوى في إطار النظام الدولي الحالي؟

ويتفرّع عن هذا السؤال الرئيس إلى أسئلة فرعية عديدة، تتمثل في الآتي:

1– ما هي طموحات وتحدّيات روسيا الاتحادية داخلياً وخارجياً؟

2– ما هو مفهوم توازن القوى الدولي؟

3– ما هي إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إزاء روسيا وتراجع هيمنتها؟

4– ما هي سيناريوهات التدخل الروسي في أوكرانيا على تحوّلات موازين القوى في إطار النظام الدولي؟

وسنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في هذه الدراسة:

أولًا: مفهوم توازن القوى الدولي :

إن فكرة توازن القوى الدولي فكرة قديمة النشأة، فقد تطرق إليها بعض فقهاء اليونان القديم، حيث كانت بعض المدن اليونانية، وعلى رأسها مدينة إسبرطة، تقوم على فكرة توازن القوى، والحضارة اليونانية لم تتعرض للغزو والتوسع مثل غيرها من الحضارات التي عاصرتها في الشرق القديم، حيث كان اهتمام اليونانيين بالتأمل، والبحث في مختلف الظواهر الكونية والإنسانية والسياسية، وهذا يمثل الأساس للحضارة اليونانية[1]. كما أن الدويلات الإيطالية طبقت هي الأخرى فكرة توازن القوى في القرون الوسطى؛ لتخفف من حدة المنافسة بين فرنسا والنمسا. كما أن فكرة الصراع وتأثيرها في الحركة السياسية في تلك الحقبة، كانت واضحة، وتجلت أكثر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[2]. ثم عادت وطرحت فكرة توازن القوى من جديد بين الدول الكبرى في أثناء حروب فرنسا ضد إسبانيا، وذلك لاعتراف بعض الكتاب والفقهاء في فرنسا، بفضل مبدأ توازن القوى وفوائده، وأن المصلحة الرئيسة تكمن في استمرارية هذا التوازن بين فرنسا وإسبانيا، حيث أسهم التوازن في تحقيق سلام المملكة في فرنسا، كما كرسته معاهدة وستفاليا عام 1648م أساسًا تُبنى عليه العلاقات الدولية، الذي يدعو إلى المساواة السياسية بين الدول الكبرى، وإقامة النظام والعدل فيما بينها، ولكن " نابليون بونابرت " كان له رأيٌ آخر يدعو إلى التوسع على حساب الدول الأخرى، فكانت الحروب النابليونية، التي كانت معاهدة فيينا عام 1815م من نتائجها[3].

إن مبدأ توازن القوى الدولي يتطور، ويتأثر بعوامل عديدة مختلفة، فهو لا ينشأ في فراغ بمعزل عن بيئة النظام الدولي، بل يتكون في ظلها، والأصل في ذلك، أن مبدأ التوازن القوى الدولي بأبعاده المختلفة (الجغرافي – والهيكلي – والقطبي) ينشأ ويتطور نتيجة ظواهر البيئة الدولية، فهو لذلك في حالة تفاعل مستمر، من حيث التأثير والتأثر بجميع العوامل التي تتكون بسبب البيئة السياسية الدولية، فبعد انتشار يقظة القوميات، وتمكن " بسمرك " من إقامة دولة موحدة من الإمارات الألمانية المتعددة، التي استطاع من خلالها أن يحافظ على إقامة التوازن الدولي، الذي حقق السلام والاستقرار في القارة،

1- هشام الإقداحي، تاريخ الفكر السياسي، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2010م)، ص28.

2- G.C. Field – Political Theory – London, Methuen – 1963- P.7 .

3- علي الدين هلال، تقديم كتاب توازن القوى بين العرب وإسرائيل، (القاهرة، مكتبة متبولي، 1989م)، ص122.

وذلك من خلال سيطرته على القوى الناشئة للقومية الألمانية، وجعلها تعمل على المحافظة على توازن القوى بدلًا من أن تعمل على تحطيمه، وبعد عزل بسمارك عن السلطة في ألمانيا، تغيرت سياسة ألمانيا إلى سياسة إملاء الشروط على أوروبا، بسبب تفكك الخلافة العثمانية، وتقاسم إرثها الكبير، بدأ العالم يغرق رويدًا رويدًا في نزاعات فيما بين الدول الأوروبية، وهنا قامت الولايات الأمريكية، تحت مظلة الدولة الحاكمة للمحفل العميق، بتحريك هذا التوتر العالمي بين الدول، وتقسيمها إلى تحالفات وأقاليم. وبدأ العالم يغلي ويثور، كغليان المراجل تحت بركان عميق، إلي أن اغْتِيلَ ولي عهد النمسا، من أجل جر ألمانيا والمجر والعثمانيين، لحرب طويلة مع الحلفاء؛ فكانت الحرب العالمية الأولى، وهزيمة ألمانيا عام (1914 – 1919م)[1]. وبذلك أصبح نظام توازن القوى الدولي يوصف بأنه نظام عاجز عن منع اندلاع الحرب، وبأنه نظام سيء السمعة، لذا يمكن عدّه نظامَ حربٍ، أو نظامًا لصنع الحرب، فإن سجل مبدأ توازن القوى لم يكن حافلًا بالنجاحات، بل كان حافلاً بالإخفاقات ومسئولًا عن كثيرٍ من الأزمات والحروب[2].

لذلك؛ لم يُسْتَقَرّ في الأدبيات السياسية على مفهوم واضح ومحدد لتوازن القوي في النظام الدولي، فقد تعرض هذا المفهوم لحالة من الجدل الواسع بين المحللين السياسيين، وتشكّلت حوله نظريات، وتوجهات، ومدارس فكرية، ودراسات متعددة، تناولت تشكيل أنظمة توازن القوى الدولية والإقليمية، والنتائج التي ترتبت على تشكيلها؛ ولهذا لا يزال مفهوم توازن القوى يكتنفه الغموض عند كثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية، حيث يفسره بعضهم بأنه نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين، ويرى آخرون أنه حالة جمود بافتراض انعدام حركته أو تحركه ببطء شديد؛ لذلك تعددت التعريفات لمصطلح توازن القوى الدولي، وأصبح يستخدم في أكثر من شكل، وله دلالات متعددة.

1– مفهوم التوازن في اللغة العربية:

مفهوم التوازن مشتق من الفعل " وزن "، أي قابل أو قارن بين شيئين لتحديد رابطة التساوي أو التعادل فيما بينهما وبيانها، وهو مشتق من المصدر " الوزن "، أي وزن الثقل والخفة في الميزان أو باليد، وقال الحق سبحانه وتعالى في محكم تنزيله ﴿**وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ**

1– محمد نجيب بوليف، الغزو الروسي لأوكرانيا: جنون العظمة أم سقوط نحو الهاوية، دار رؤى برنت، 2022م.

2 –Jacob Viner , The implication of the for international Relations ,1946: p.56.

شَيْئًا﴾[1]. ويعرّف التوازن بأنه الحالة التي تتشكل عندما يتساوى ضدان أو يتسقان معاً، بمعنى أن التوازن حالة وسطى بين وضعين متناقضين، أو هو حالة اعتدال نسبي بين متضادين؛ إلا أن هذه الحالة الوسطى أو المعتدلة نسبياً، التي تعبر عن الاتزان، ليست بالضرورة لها صفة الاستمرارية الدائمة، من هنا تأتي دائماً الحاجة إلى العودة إلى الاعتدال النسبي في حالة الإخلال به[2].

2- توازن القوى في الاصطلاح:

يعرف سيدني فاي" FaySidney. B." توازن القوى بأنه: التوازن الحق بين دول أعضاء العائلة الدولية، القادرة على منع أي منها من أن تصبح قوية، بما فيه الكفاية؛ لتفرض إرادتها على الآخرين، فتوازن القوى بحسب " فاي " يعد آلية لمنع ظهور قوة مهيمنة، تستطيع تحقيق مصالحها بشكل منفرد، وفرض مبادئها على باقي القوى في المجتمع الدولي[3].

ويذكر" لكينيت والتز " مؤسس الواقعية الجديدة أنّ سياسة توازن القوى، عندما يُستوفى مطلبان هما: الأول أن يكون النظام فوضويًّا، والثاني أن يكون النظام مشغولًا من قبل وحدات ترغب بالبقاء على قيد الحياة[4].

وعرّف القاموس السياسي توازن القوى الدولي بأنه" نظرية سياسية يقصد بها المحافظة على ميزان القوة بين دول العالم، بحيث لا يسمح لدولة أو لمجموعة دول، بالاستئثار بالنفوذ في المجال الدولي، حتى تفرض سيطرتها على الدول الأخرى، بما يكون في حوزتها من قوة عسكرية متفوقة، وإمكانيات اقتصادية كبيرة، ووسائل إعلام متقدمة[5]" كما حدّد زينس (Zinnes) مجموعة من التعريفات لمفهوم توازن القوى، على الوجه التالي[6]:

1- سورة الأنبياء: الآية 47.

2- محمد عصام أكبر خوجة، الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج من عام 1990م إلى 2009م، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2010م، ص11.

3- شوقي عبد الكريم، التغيرات الإقليمية الجديدة وتأثيرها على التوازنات الدولية في الشرق الأوسط: دراسة في التحالف الروسي، الجزائر :م. دراسات لجامعة عمار ثلجي الأغواط، عدد 57، ص185.

4 -Kenneth N ,Waltz ,1979, p. 112- 118.

5- مايكل شبهان، التاريخ والنظرية، 2016م، ص ص12-14.

6- المرجع نفسه، ص15.

أ – هو أن تتجه جميع القوى غير المهددة إلى التدخل لمصلحة الجانب الذي يبدو أنه معرض للخطر في الحرب الدائرة؛ للتأكد من أن الخاسر لم يتم إزاحته من النظام نهائياً، بل استوعب في النظام الناشئ العملاق.

ب – هو توزيع متساوٍ للسلطة فيما بين أمراء أوروبا، بحيث لا يجد أحد منهم فائدة عملية في إزعاج الآخرين.

ج – يعمل بشكل عام على إبقاء متوسط قوة الدول منخفضًا، بحيث تتعرض الدولة التي تهدد بزيادة قوتها عن المتوسط السائد، إلى الضغط تلقائياً من جميع الدول الأخرى الأعضاء بالمجموعة السياسية نفسها.

د – يعني ترتيب الأمور، بحيث لا تكون أية دولة في وضع يسمح لها بالهيمنة المطلقة على الآخرين.

كما أشار "هانس مورجنثاو" إلى مجموعة من التعريفات لمبدأ توازن القوى الدولي في كتابه المشهور "السياسة بين الأمم "والذي يمثل أحد الأقطاب الرئيسة للمدرسة الواقعية، حيث قدم إطاراً مفاهيميًّا، يعدّ الأبرز لمفهوم توازن القوى الدولي، ومن أبرز ما ذكر ما يلي[1]:

أ – يرى في توازن القوى نظامًا يهدف إلى الحيلولة دون تحقيق التفوق لأي عنصر من على العناصر الأخرى؛ فهدف التوازن هو الاستقرار، بالإضافة إلى المحافظة على العناصر الأخرى المشكلة للنظام. فالعناصر المكونة للتوازن ضرورية، ويجب أن يكون لها الحق في الحياة، والحق في البقاء، ويقابل هذا الحق الطبيعي في الحياة واجب، وهو عدم التدخل في شئون الدول الأخرى.

ب – يرى هانس في توازن القوى أنه ظاهرة طبيعية في حياة الدول، فالسياسة الدولية ليست سوى صراع من أجل القوة، وتوزيع القوى هو نتيجة حتمية لهذا الصراع الذي تسعى من خلاله العديد من الدول للحفاظ على الوضع الدولي القائم، من خلال إنتاج سياسات تهدف إلى الحفاظ عليه.

ج – يعدّ هانس من أبرز الذين طوروا نظرية الواقعية السياسية، ومن أكثر منظري الواقعية وضوحًا وصراحة في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، من حيث تأكيده على دور القوة في السياسة الدولية، واعتبارها تعبيراً عن المصلحة القومية. كما أشار إلى توازن القوى الدولي، بأنه يستخدم بأربع طرق مختلفة: وصف للحالة الواقعية على الصعيد الدولي، وسياسة تهدف إلى إحداث توزيع معين في السلطة، وتوزيع مساوٍ للقوة على الصعيد الدولي، ومصطلح يصف أي توزيع للقوى السياسية في

1- مايكل شبهان، المرجع السابق، ص23.

العلاقات السياسية الدولية. أما " كويني رايت " فقسم التوازن إلى " توازن القوى الثابت " و" توازن القوى المتحرك الديناميكي " وعدّ الأول يمثل النظام، والآخر يمثل السياسة، ووصف "رايت "التوازن الثابت بالحالة التي تفسر استمرار التعايش السلمي بين الحكومات المستقلة التي لها علاقات طيبة بعضها مع بعض، ووصف التوازن الحركي الديناميكي، بالسياسات المتخذة من قبل الدول؛ للحفاظ على هذا الوضع القائم[1].

ويصف أحمد عطية الله، توازن القوى بأنه: عبارة عن نظرة سياسية يقصد بها المحافظة على ميزان القوى بين مجموعة من الدول، بحيث لا يسمح لدولة بعينها أو لمجموعة من الدول المتحالفة بالاستئثار بالنفوذ في المجال الدولي، حتى لا تفرض سيطرتها على الدول الأخرى، بما تمتلكه من إمكانات عسكرية واقتصادية كبيرة[2].

ويعرف إسماعيل صبري مقلد، توازن القوى الدولي بأنه: حالة تنشأ نتيجة التفوق الضخم لدولة واحدة في النسق الدولي أو الإقليمي، الأمر الذي يهدد حرية الأطراف الأخرى، وذلك يجعلها تتجمع في محور مضاد[3].

إن معظم التعريفات السابقة لمبدأ توازن القوى، تشير إلى حالة من التعادل النسبي بين الوحدات السياسية في النسق الدولي أو الإقليمي، بهدف تحقيق الاستقرار والأمن والسلام في المجتمع الدولي، إلا أن منهج توازن القوى بمفهومه هذا، غائب بصورة واضحة في معظم فترات التاريخ الإنساني المدون بسجل العلاقات السياسية الدولية؛ بمعنى أن الدولة قد تلجأ إلى زيادة قوتها؛ لتجعل من نفسها أقوى من غيرها بشكل لا يمكن للأضعف منها أن يهدد أمنها أو أن يستغل تفوقها النسبي، لتعود وتطرح من جديد علاقات جديدة تستجيب لدواعي مصالحها القومية، بغض النظر عما قد يسببه ذلك من أضرار بمصالح الدول الأخرى، أو أن تجعل قوتها معادلة للقوى الأخرى، وهذا يتأتى من خلال التوازن الداخلي، حيث تستخدم الدولة جهودها الداخلية لزيادة قدراتها الاقتصادية ولتطوير إستراتيجيات ذكية،

1- مايكل شبهان، المرجع السابق، ص22.

2- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، (مصر، دار النهضة العربية ، 1968م)، ص413.

3- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (القاهرة المكتبة الاكاديمية، 2011م)، ص 265.

وزيادة القوة العسكرية، أو من خلال التوازن الخارجي، الذي يحدث عندما تتخذ الدولة تدابير خارجية؛ لزيادة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات مع دول أخرى[1].

ويفهم من ذلك أن توازن القوى يدعو إلى إقامة توازن بين الدول، بحيث يفرض على الدولة، أية دولة، التي تشكل العنصر الأساس في هذا النظام، نوعًا من الاستقلالية للدفاع عن مصالحها الذاتية، المعبر عنها بانتهاجها سياسة خارجية مستقلة، تقوم على أساس التحليل الدقيق للأوضاع الدولية، وعلى الإلمام بالمتغيرات الدولية وتطوراتها؛ لكي تستطيع وضع سياستها الخارجية بشكل متوافق مع تطورات النسق الدولي. فالسياسة الخارجية هي عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية، والظروف البيئية الدولية، ويتم ترجمتها إلى أرض الواقع عن طريق القنوات والأجهزة الدبلوماسية.

لا شك في أن النظام الدولي الحالي قد أصبح أكثر تعقيدًا، حيث يتفاعل فيه عدد أكبر من الدول متقاربة القوة، ولكن أيضاً عدد كبير من الحركات الاجتماعية، والمنظمات الدولية وغير الحكومية. إذن، نحن أمام نظام يضم عددًا كبيرًا ومتزايداً من الفاعلين، من أنماط وأشكال متباينة، يتفاعلون من خلال العالم الواقعي والعالم الافتراضي معاً. ولهذا، لم تعد المفاهيم التقليدية لعلاقات القوة، أو الدبلوماسية بوصفها عملية تفاوضية بين الدبلوماسيين والساسة، تصلح نظريًّا أو عمليًّا لإدارة العلاقات الدولية في هذه المرحلة[2]. فالمجتمع الذي تتعادل فيه القوة السياسية هو المجتمع الذي لا نفع للقوة فيه في حل المشاكل الدولية. أما المجتمع الذي يرى بأن قوته غير كافية لفرض إرادته على الآخرين، فيصبح ينادي بتطبيق مبادئ الأخلاق الدولية؛ فيكون بذلك ميّالًا إلى السلام والمنطق والعقل،، بدلًا من رفع شعارات القوة. من هنا يصبح مبدأ توازن القوة أحد المبادئ التي تلجأ إليها الدول؛ للتخفيف من مظاهر سلبيات قوتها الذاتية المؤثرة في السلام الدولي؛ فتتحول بذلك تلك القوة من عامل سلبي إلي عامل إيجابي على السلام الدولي[3].

وعلى هذا الأساس، لا توجد دولة تعمل على تطبيق مبدأ توازن القوى الدولي، بحرص أكبر، بحيث يمكنها التعامل مع المواقف والمشاكل والتطورات الحادثة بعقلانية كافية، تحقق أهدافها المنشودة،

1- خليل إسماعيل الحديثي، الوسط في التنظيم الدولي، (العراق، جامعة بغداد، 1991م)، ص31.

2- ابراهيم ابوخزام، الحرب وتوازن القوى، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، 1999م)، ص46.

3- المرجع نفسه، ص 47.

إلا نادرًا، بل إنها تريد أن تبقي قواها أقوى من قوى الدول الأخرى، ولو بشكل طفيف، وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية، في إشعال الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) فبعد الحرب العالمية الأولى، خرجت كل الجيوش المشاركة فيها منهكة مستهلكة، والبلدان أحرقت، إلا الولايات المتحدة؛ أخذت الغنائم من دون أضرار أو نزاع.

وبعد هذا الدمار، ظهرت ألمانيا كما تظهر "العنقاء من الرماد"، فشعرت الولايات المتحدة بالخطر الموشك، حيث لعبت مع الألمان مثل ما تلعب الآن مع الروس؛ ففتحت للنازيين الطريق ليكونوا قوة كبيرة في قلب أوروبا، وفي وجه الروس العدو القديم، وفي الوقت نفسه، قامت بإضعاف أوروبا، بشكل غير مباشر، وتسهيل دخول الألمان إليها واحتلالها. وذهبت إلي الروس وقدمت لهم الدعم المادي والعسكري، وبهذا ضربت "عصفورين بحجر واحد "، الأول: فتح الطريق للنازيين، وهذا يعني إدخال أوروبا في حرب لا مفر منها. الثاني: خلق تهديد كبير على الروس، الأمر الذي سيدفع كل من الروس والأوروبيين للتحالف ضد النازيين، وبذلك تقوم الحرب، وسيصفِّي بعضهم بعض، أما الولايات المتحدة الأمريكية فبقيت خلف الحشود، إلى أن انهار الألمان، عندها دخلت الولايات المتحدة الحرب من أجل توقيع النصر وأخذ غنائم الحرب التي أشعلتها، وصعد الروس قطبًا مهمًّا في مواجهة الأمريكيين، وعندما رفض الروس الخضوع للأمريكيين؛ قامت الولايات المتحدة بدعم الأفغان؛ لإضعاف الروس في حرب طويلة جدًا، إلى أن انهار الاتحاد السوفيتي، وتخلّصت الولايات المتحدة من كليهما.

وبعد أن علمنا بلعبة الولايات المتحدة الأمريكية، بات من السهل أن نفهم ما يحدث الآن، ليست هي اللعبة نفسها والأسلوب نفسه، الذي اعتمد في الحربين الأولى والثانية؟ وكيف لا والكاتب والمؤلف والمنفذ هو نفسه! للمرة الثالثة على التوالي تستخدم روسيا فتيل حرب، عبر مصيدة الدعم المسبق لها، ومن ثم جرّها إلى حرب خُطّط لها عبر عشرات الأعوام. وعلى هذا الأساس؛ فإن مبدأ توازن القوى، لم يكن ساكناً بشكل دائم، وإنما يبقى دائمًا في حالتي تطور ونمو مستمرين. وعلى أثر ذلك تغير التوازن الدولي، من توازن القوى التقليدي، إلى توازن الرعب النووي بين القطبين. وعلى ذلك ظهرت مفاهيم جديدة، منها توازن الرعب النووي، والحرب الباردة، والتعايش السلمي، والانفراج الدولي، والوفاق الدولي.

ويعد كل من التلويح باستخدام القوة، والاستخدام الفعلي لها، الأداتين الرئيستين لدبلوماسية توازن القوى. والحقيقة التي لا تخفى على أحد، هي أن توازن القوى لن يسعى بمفرده لتحقيق التوازن بشكل أحادي وتلقائي؛ لذا، يجب على الأطراف الداخلة في الصراع أن يكونوا مستعدين لقيادة دولهم إلى حرب ضد أي دولة توسعية، تهدف إلى فرض هيمنتها على النسق الدولي[1].

وتنقسم توازنات القوى إلي ثلاثة أنواع: نظام القطبية الثنائية – نظام أحادي القوى القطبية المسيطرة – نظام تعدد القوى، ففي نظام أحادي القوى القطبية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه، علمت أن كوريا الشمالية تقوم بتجارب نووية، وتأكدت بالفعل من امتلاكها السلاح النووي، ولديها القدرة على إطلاق صواريخ نووية تصل إلي السواحل الأمريكية، فقرّرت الجلوس معها على طاولة المفاوضات عام 2018م في سنغافورة، ومازالت المباحثات جارية حتى في إدارة الرئيس الأمريكي " بايدن ". لهذا، تنطلق روسيا في إستراتيجيتها تجاه النظام الدولي الأحادي القطبية، من نقطة عدم الثقة، لتلزم نفسها بالمحاولة قدر الإمكان؛ لإعادة ضبط توازن القوى المختل بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه. وقد أدي هذا الاختلال في توازن القوى الأحادي، بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، إلي دخول العالم في ترقب مخيف حول المرحلة الحالية الفاصلة، بتحولات موازين القوى في النظام الدولي. فالولايات المتحدة الأمريكية مصرة على الحفاظ على تفوقها عالمياً، ووقف تنامي الصعود الروسي والصيني، إلا أن الولايات المتحدة قد فشلت في كل ما قامت به من محاولات، فلا يبقى أمامها لوقف هذا الصعود إلا جر الصين للدخول إلي المصيدة الجديدة في حرب مع الجيران، من خلال دعم تايوان، وزرع فتيل خامد بينها وبين الصين، بالإضافة إلي الجزر المتاخمة لليابان، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بافتعال هذا النزاع عن طريق قطع إمداد الرقائق الإلكترونية عن الصين، التي يكمن مصدرها الأكبر في العالم في جزيرة تايوان؛ إذن، اللعبة الأمريكية تتمحور في جزأين:

– الأول: إدخال الروس في حرب مع أوروبا.

– والثاني: إدخال الصين في حرب مع الجيران ضد تايوان واليابان وكوريا الجنوبية.

أضف إلى ذلك الدول الآسيوية التي تخضع لحلف الناتو، وبهذا ستضطر تلك الدول للدخول في حرب مع الصين من دون أي خيار؛ لأنها ستكون في الموقف المدافع، وفي حقيقة الأمر، ستكون

1– دلال محمود السيد، التغيرات في توازن القوى الإقليمي، مجلة آفاق عربية، العدد2، ديسمبر 2017م، ص 116.

حربًا بالوكالة، نيابة عن الأمريكيين، وبهذه اللعبة ستكون أمريكا قد أضعفت كلًّا من الروس والصين، من أجل القضاء على الحلف الشرقي الذي يهدّد الحلف الأمريكي الغربي، وهذا الأمر واستمراره يعزز فكرة حتمية الصراع العسكري فيما بين هذه القوى[1].

إنّ استخدام القوات المسلحة، ما بين قوى نووية لديها القدرة على الضربة الثانية، ووقوع الطرفين في خطر الدمار الشامل؛ ليصبح من الصعب خوض حربٍ مباشرة ما بين الدول النووية؛ لأن هذا يسبب الدمار للدولتين، ولهذا يتضح لنا أن التوازن النووي كان سببًا في ظهور حالة السلام العالمي، وتكبيل الحرب التي ستكون في حالة حدوثها انتحارًا مشتركًا، إذا كان هناك منطقٌ عقلانيٌّ في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، إن سيناريو الوقوع في حتمية الصراع المسلح بعيد جدًا، بذلك يتجه النظام الدولي نحو تقبل الولايات المتحدة التعددية القطبية بشكل سلمي[2].

لذا؛ تُستخدم إستراتيجية الابتزاز من قبل أحد الأطراف الذي يكون لديه مطالب ينبغي أن تنفذ من قبل الطرف الآخر، وإلا يعاقب، فالطرف الذي يستخدم هذه الإستراتيجية من أجل إيجاد أزمة، حتى يستطيع أن يحقق مصالحه، فإذا نجح في ذلك فلا مجال للتصعيد، ولكن نجاح هذه الإستراتيجية مرهونة أساسًا بميزان القوى الذي يفترض أن يكون لصالح من يستخدم هذه الإستراتيجية. لقد استخدمت هذه الإستراتيجية من قبل الاتحاد السوفيتي سابقًا من أجل تغيير سياستها ضد ألمانيا خلال أزمة " 1958 – 1959 "[3]. أيضًا قد يستخدم الطرف المهاجم أفعال تضغط باستمرار على الطرف المدافع الذي يدافع عن الوضع القائم؛ لكي لا تفلت الأمور، ويفقد القدرة على التحكم؛ لتنزلق الأمور نحو المواجهة المسلحة[4].

ثانياً: ديناميكيات انتخابات الرئاسة الروسية وآلياتها:

شهدت انتخابات الرئاسة الروسية يوم 4 مارس لعام 2012م حسماً لجدل دام أربع سنوات، بشأن احتمالات عودة الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين للرئاسة مرة أخرى، بعد فترتين قضاهما فيها (2000 – 2008م)، إذ إنها تمرّ بمراحل مختلفة ومتداخلة، تستمر عملية الإعداد لها بفترة طويلة،

1- روبرت ما كنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين،(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970م)، ص51.

2- إبراهيم أبوخزام، مرجع سابق، ص 49.

3- سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، (بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة ،1998م)، ص61.

4- عبد السلام جمعة زاقود، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، (عمان. دار زهران، 2012م)، ص100.

ومن ثمّ يمتد مداها إلي أربع سنوات، وقد أسهم في هذا الجدل عوامل عديدة، منها صغر سن بوتين، وعدم مغادرته الساحة السياسية، حيث تقلد منصب رئيس الوزراء في عهد خليفته ديميتري ميدفيديف، وهناك من يرى أن بوتين هو الذي يتولّى مقاليد الأمور بالفعل، كما حظي بوتين بشعبية واسعة خلال فترتي رئاسته، حتى أصبح ينظر إليه من جانب الشعب الروسي رمزًا وطنيًّا يجب استمراره في الحكم[1]. وطرح بالفعل مشروع قرار في البرلمان الروسي "الدوما" في أبريل 2007م حول إمكانية تعديل الدستور؛ ليسمح بفترة رئاسة ثالثة للرئيس بوتين أو يمدد فترة الرئاسة الحالية إلي سبع سنوات بدلًا من أربع. ورغم القبول الكبير بهذا المشروع، فإن بوتين رفض هذا الطرح؛ لأنه يرفض تمامًا أي تعديل للدستور من أجله، وفي 11 نوفمبر 2008، أقرّ مجلس الدوما " البرلمان " الروسي تعديلًا دستوريًّا يمدد فترة ولاية الرئيس من أربع إلي ست سنوات، ومدة أعضاء مجلس الدوما من أربع إلي خمس سنوات، وشكل التعديل الدستوري الجديد أول تعديلات شهدها الدستور الروسي الصادر عام 1993م[2].

وقد دافع الرئيس الروسي ميدفيديف عن تلك التعديلات الدستورية، بأن فترة السنوات الأربع الحالية للرئاسة غير كافية للإحاطة بمجمل التعقيدات المرتبطة بقيادة بلد شاسع مثل روسيا، إذ أكد في منتصف نوفمبر 2008م أن القواعد الجديدة ستطبق مع مجيء خلفه الذي سينتخب في عام 2012م.

وفي 4 مارس 2012م حقق بوتين ما أراده، وفاز من دون الحاجة إلي جولة ثانية تحتاج إلي استمرار العمل الانتخابي المضني، والأهم أنها تضر بصورة زعيم الأمة. وحظي بوتين، بحسب النتائج، بثقة 63.75% من الناخبين، وهو ما مجموعه 45.6 مليون صوت، وحل ثانيًا زعيم الحزب الشيوعي جينادي زيوجانوف، الذي نال 12.3 مليون صوت، أي بنسبة 17.8%، وثالثاً المرشح المستقل، الملياردير ميخائيل بوخوروف، الذي حصد أكثر من 5.7 مليون صوت، وهو ما نسبته 7.89%، ورابعًا زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي فلاديمير جيرنوفسكي، بمجموع 4.4 ملايين صوت، بنسبة 6.22%[3]. هذه النتائج التي جاءت أفضل من المتوقع، والحضور الكثيف في الانتخابات سمح لبوتين بأن يعلن عن عودته إلي الكرملين[4].

1- رائد جبر، بوتين يدشّن حملته للعودة إلى الكرملين، مجلة الحياة اللندنية، العدد 136، يناير 2012م، ص22.

2- سامر إلياس، فوز بوتين، بداية ونهاية الصراع السياسي في روسيا، 2012م، ص104.

3- المرجع نفسه، ص105.

4- المرجع نفسه، ص107.

إن ما يشغل بال بوتين خلال الفترة المقبلة، هو حماية مصالح روسيا وأمنها الإقليمي ومجالها الحيوي، ومنع حدوث شرخ داخل روسيا، فور تسلمه مهامه الرئاسية في مايو 2012م، وذلك ضمن رؤيته لاستعادة الدور العالمي لروسيا الاتحادية؛ لذلك دخل في حوارات جماعية وفردية مع الغرب، بهدف الحصول على ضمانات خطية، بعدم السعي لإدخال دولة أوكرانيا في الحلف الأطلسي، عادًّا ذلك خطاً أحمر في حالة تجاوزه، إلا أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اكتفوا بطمأنة غير مكتوبة، الأمر الذي شجع روسيا لاستعادة جزيرة القرم، ودعم الولايات الأوكرانية المؤيدة لها ضد حكومة أوكرانيا ما بعد الثورة (على الرئيس الأوكراني حينذاك فيكتور باناكوفيتش) حيثُ شكِّلت حكومة يمينية موالية ومدعومة من الولايات المتحدة ودول الحلف الأطلسي، الأمر الذي أدى إلي توتر دولي بين روسيا والحلف الأطلسي، زادت حدته مع الحشود الروسية على الحدود مع أوكرانيا، وذلك لحماية المصالح الروسية، وهذا ما واعد به بوتين ناخبيه، سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي، داخليًّا و خارجيًّا.

ثالثًا: تحديات روسيا الاتحادية وطموحاتها داخليًّا وخارجيًّا :

إذا جاز لنا استعراض أهم ملامح هذه التحديات والطموحات على الساحة الروسية والدولية، فهناك منهجان للتعامل مع هذه النقطة: المنهج الاقتصادي الذي يتناول القضايا المطروحة، وما شهدته من تحولات، بينما الجانب الآخر، المنهج السياسي الذي يتناول الأطراف الدولية المؤثرة والفاعلة، ومعها أيضًا التكتلات والتجمعات والمنظمات الدولية والإقليمية، وأيٌّ من هذين المنهجين يقود إلي الآخر ويتقاطع بل ويتداخل معه.

1 – التحديات والطموحات الاقتصادية:

إن القوة الاقتصادية باتت تحتل نصيب الأسد في إعادة تشكيل قوة روسيا في العلاقات الدولية، إذ كان تخلف الاتحاد السوفيتي عن مقدرات الثورة الصناعية الثالثة سببًا رئيسًا في انهياره، وتجلّي أيضاً – بصورة واضحة – في التأثير الذي أحدثته وتحدثه هذه الثورة بإنجازاتها الهائلة، في إعادة صياغة وتعريف عناصر قوة أية دولة، وإعادة تشكيل التوازنات الدولية القائمة[1]. فإن بوتين سيواجه تحديات اقتصادية لتنفيذ وعوده الانتخابية التي تشمل زيادة الرواتب والأجور، والمعاشات والإعانات

1- عوض خليل، توجهات وأهداف، مجلة الشاهد، العدد 73، 1993م، ص22.

الاجتماعية المقدرة بـ 170 مليار دولار، إذ قال بوتين عشية فوزه، إنه " لم يقل شيئاً لا يستطيع الوفاء به، مضيفًا علينا العمل من أجل توفير 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيقه ". ويشمل العقد الاجتماعي الجديد بين بوتين والشعب الروسي إنفاق 116 مليار دولار، على مدى السنوات الست المقبلة؛ لزيادة رواتب المدرسين بالجامعات، وهم أقل شرائح المجتمع الروسي دخلًا، وأشدهم خطورة في تحريك الشباب نحو الشارع الروسي.

ويعتقد وزير المالية الروسي، أنطوان سيلوانوف، أن على الحكومة الاستعداد لمواجهة الزيادة في الإنفاق الاجتماعي، خاصة إذا ما انخفضت أسعار النفط تحت 70 دولار للبرميل؛ لأن بوتين لم يأخذ في الحسبان المقدرات التي ستتحملها روسيا للإنفاق على دورة الألعاب الأولمبية التي ستنظم في شتاء 2012م بمدينة سوتشي، إلى جانب نهائيات كأس العالم 2018م التي ستتكلف المليارات، بالإضافة للإنفاق على التسلح على مدى العقد المقبل، والمتوقع أن يزيد على 700مليار دولار، والنتيجة، كما حذر البنك المركزي الروسي، هي زيادات في الإنفاق قد تتجاوز 170 مليار دولار سنويًّا، أو 5% من الناتج المحلي الإجمالي؛ لذا، تعمل روسيا على حماية اقتصادها، وتحاول العمل على محاربة كل التنظيمات التي يمكن أن تهدد أمنها الداخلي والخارجي من خلال التعاون مع دول آسيا الوسطى، وكذلك منع الصراعات في المنطقة والتحكم في الأضرار الناجمة عنها، من أهم المصالح الروسية في منطقة آسيا الوسطى[1].

ويلاحظ هنا، أن موارد الطاقة تمثل المحور الأساس للعلاقات بين الدول، وخاصة الدول الفاعلة في النظام الدولي، ومنها الاتحاد الأوروبي، باعتباره أحد الشركاء التجاريين المهمين لروسيا الاتحادية، تصدر روسيا إلي الاتحاد الأوروبي حوالي 75% من أجمالي صادراتها من الغاز و 80% من إجمالي صادراتها النفطية، 51% من صادرات الفحم، في المقابل تصدر أوروبا إلي روسيا مواد غذائية 11% ومنتجات البيتروكيميائيات 18% والتكنولوجية من معدات وآلات، والسلع الاستثمارية حوالي 45%، وبهذا الشكل يوفر التعاون مع الاتحاد الأوروبي إرادات ضخمة، لا يمكن الاستغناء عنها لروسيا الاتحادية، وهذا يعني أن نحو 157 مليار دولار من إجمالي الصادرات الروسية إلي الاتحاد

1- Stephen M. Walt , 'AnInternational Relations Theory Guide to the war in ukraine-A consideration of which theories have been vindicated-and which have fallen flat ,Foreign policy ,March8 ,2022.

الأوروبي في عام 2019م، مقابل واردات روسية 91 مليار دولار من هذه الدول تشكل أيضًا نحو 37% من مجمل واردات روسيا[1].

تحتل روسيا المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، في التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بحصة تعادل 7% من صادراته و 11% من وارداته، وهذا يعني أن أوروبا هي المستفيدة[2].

على ضوء هذا المستوى القوي والمتين من التعاون الاقتصادي بين روسيا والاتحاد الأوروبي، يصعب تصور حدوث قطيعة في العلاقات السياسية، قد تؤدي إلى تدهور في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين؛ لذلك، فإن استمرار هذا الوضع قد يفتح باب مواجهة تهدد بنشوب حرب واسعة، لا يريدها أي من الطرفين في مناطق ساخنة مثل أوكرانيا، وهذا يعني خسائر بعشرات المليارات من الدولارات سنويًّا لكلا الطرفين، في وقت يئن فيه كلاهما من التبعات الكارثية لجائحة كورونا، ومن الحرب التجارية التي أججت نيرانها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب.

كما أن ممثلي الاقتصاد في الاتحادات والغرف التجارية والصناعية في أوروبا يعارضون القطيعة، لاسيما وأن مئات الشركات الأوروبية تطمح إلي مزيد من التجارة والاستثمار في السوق الروسية الكبيرة والواعدة، وبالمقابل لا يمكن لروسيا الاستغناء عن مبيعات موادها الأولية، ومنتجاتها الأخرى في الأسواق الأوروبية التي تشكل القسم الأكبر من إيراداتها الخارجية، كما أن عددًا كبيرًا من شركاتها ومشاريعها ومؤسساتها الحيوية تعتمد على التقنيات الغربية المستوردة[3]. وبالمقابل، لا يمكن لدول الاتحاد الأوروبي توفير بدائل لمصادر الطاقة الروسية التي تعتمد عليها، ولا ننسى أن دول الاتحاد الأوروبي نفسها منقسمة بشأن الموقف من موسكو، فدول مثل هنغاريا وإيطاليا واليونان لا تريد فرض عقوبات على روسيا، وحتى ألمانيا لا تبدو متحمسة لها، في وقت تسعى فيه بولندا ودول البلطيق

1- عوض خليل، توجهات وأهداف، مرجع سبق ذكره، ص23.

2- بسمة ماجد حمزة، إستراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي، إلى منزلة القوة العظمى، مجلة آفاق سياسية، العدد6، 2014م، ص 32.

3- علي محمد السيد، الاتحاد الأوروبي وتحديات الأمن المرتبط بالطاقة، مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قراءات استراتيجية، العدد 11، مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2007م، ص6.

إلي تشديدها[1]. وعلى ضوء اتجاه الخلافات السياسية بين الطرفين إلي مزيد من التأزم، فإن علاقاتهما الاقتصادية تتجه إلي مزيد من التباعد، وبالمجمل فإن التباعد المتزايد في هذه العلاقات سيترك أثارًا سلبية كبيرة على النمو والاستثمار والازدهار في منطقة تمتد من المحيط الهادي حتى المحيط الأطلنطي.

والجدول التالي يبين نسبة ما تستورده بعض الدول الأوروبية من الغاز الروسي عن طريق شركة غاز بروم:

الدولة	نسبة ما تستورده
1_ فنلندا	%100
2_ سلوفاكيا	%100
3_ اليونان	% 86.8
4_ جمهورية التشيك	% 80.8
5_ النمسا	% 73.4
6_ المجر	% 63.4
7_ بولندا	% 50.2
8_ ألمانيا	% 44.9

المصدر: عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية – الروسية والعمق الإستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11. 2014، ص 93.

كما لا ننسى أن أوكرانيا تمثل منطقة للتنافس بين المصالح العالمية، فهي ذات تأثير إستراتيجي وتلتقي عندها دوائر جيو اقتصادية كبرى، وكذلك جيوسياسية، ولهذا كان لروسيا موقف دفعها للتدخل في أوكرانيا بشكل يسمح لها بخدمة مصالحها وحمايتها، وضرورة التعامل بحزم، بعد أن أشعرها التحرك الغربي بالفزع والقلق، الذي عدّته تهديدًا للموارد الطبيعية الحيوية، ومنع روسيا من توسيع مناطق نفوذها لأغراض التجارة والسياسة؛ حيث تعد روسيا المصدر الرئيس لتزويد أوكرانيا بالطاقة، فهي من أكبر مستهلكي الطاقة الروسية بأوروبا، وتعتمد على الغاز الطبيعي الروسي، فإنتاج أوكرانيا يبلغ فقط 16% من الطلب المحلي، بينما الباقي يعتمد على الواردات بشكل أساس من روسيا. هذا بالإضافة إلي السوق

1- المرجع نفسه، ص8.

التجاري الكبير بين البلدين، إذ إن التجارة بينهما من المصادر الأساسية للاقتصاد الأوكراني، بسبب وجود سوق تجاري استراتيجي بينهما متمثل في استيراد روسيا من أوكرانيا قطع الغيار للمنتجات الحربية، ومكونات منظومة غلوناس الروسية للملاحة الفضائية، بالإضافة إلي المحركات المخصصة للحوامات الروسية من طراز مي – 8 و مي – 24[1]. كما تعد أوكرانيا المعبر الرئيس لتمرير الغاز الروسي إلي أوروبا، وهو من مصادر الاقتصاد الروسي، إذ من خلال هذا المعبر يتم تقصير المسافات، وتكاليف النقل الباهظة، حيث تمر 80 % من صادرات روسيا من الغاز الطبيعي إلي أوروبا عبر الأنابيب الممتدة في أوكرانيا، ولهذا، تعد أوكرانيا منطقة عازلة بين روسيا وأوروبا، وبصورة خاصة مجموعة دول أوروبا الشرقية السابقة، التي انضمت الآن إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو" وتعد أوكرانيا هي التي تصنع صورة روسيا قوى عظمى، فأوكرانيا بلد متعدد الإثنيات والأديان والأعراف واللغات، وهو منقسم، فالمدن التي تقع في شرق أوكرانيا يتكلم سكانها اللغة الروسية وهؤلاء يرون في روسيا بلدهم الأم، وأما المدن التي في غرب أوكرانيا؛ فيتكلم سكانها اللغة الأوكرانية وتدعو إلي الانضمام إلى أوروبا والحلف الأطلسي.

2– التحديات والطموحات السياسية:

في إطار برنامجه الانتخابي لانتخابات الرئاسة، الذي أعلنه بوتين في 12 يناير 2012، لوح بخطوات قوية تنوي موسكو اتخاذها ردًّا على الخطوات الأحادية للغرب، بعد عودته إلي الكريملين رئيسًا؛ إذ أعلن بأنه لن يسمح بالخطوات الانفرادية الغربية على الساحة العالمية التي لا تراعي رأي روسيا ومصالحها، إذ أعرب بأنه "لا يجوز تحديد قواعد اللعب في الاقتصاد والسياسة الدولية من وراء ظهر روسيا، أو بمعزل عنها وعن مصالحها، وأكد أن التعاون الدولي طريق ذو اتجاهين، مشددًا على السعي إلي التعاون البناء، والحوار في شأن قضايا مكافحة الإرهاب الدولي، والرقابة على الأسلحة، وصون الأمن العام، وقال بأن خطوات شركائنا الانفرادية التي لا تراعي رأي روسيا ومصالحها، ستلقى التقويم المناسب؛ مؤكدًّا أن مكانة روسيا الحالية وقدراتها تؤهلها للعب دور أوسع، وتجعل مشاركتها في الشئون الدولية ضرورية أكثر فأكثر، وشدد بوتين على عزمه مواصلة تعزيز القدرات العسكرية، والإنفاق

1– إيمان أشرف أحمد شلبي، الأبعاد الدولية للازمة الأوكرانية، مجلة السياسة والقانون، المركز الديمقراطي العربي ، 2022م، ص 66.

على الجيش، قائلاً: " سنزود القوات بأسلحة جديدة وحديثة، وسنركز الاهتمام على حماية الأفراد بأقصى درجة، سواء في ساحة المعركة، أو في زمن السلم. وأعلن أن القوات المسلحة الروسية يجب أن تكون قادرة على التصدي لأي نوع من الأخطار المحتملة، ونحتاج إلي جيش وأسطول بأعلى درجات التأهب، للقتال والتأهيل والتحرك السريع[1] مؤكدًا أن إعادة تسليح روسيا أصبحت ضرورية؛ لمواجهة سياسة الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في مجال الدفاع الصاروخي، وذلك يفرض عدم تخلينا عن قدراتنا للردع الإستراتيجي، التي تشكل الضمانة الأساسية لأمننا[2].

إن العلاقات الروسية مع الغرب قد مرت بمرحلتين: الأولى تمتد من تفكك الاتحاد السوفيتي إلي أواخر حكم الرئيس الروسي "بوريس يلتسن " أي عام 1999م، والثانية تبدأ بتولي فلاديمير بوتين السلطة، حيث اقتصرت المرحلة الأولى على تقديم المساعدات الأوروبية إلى روسيا؛ ليكون لها تأثير إيجابي لتقليص الأخطار من الشرق، حيث عمل الاتحاد الأوروبي على تقديم المساعدات التقنية في مجال التخطيط لوضع برامج التنمية، وذلك لأن أوروبا تخشى أن تكون على حدودها الشرقية دولة فاشلة تنتشر فيها الجريمة، فضلًا عن خشية امتلاكها تقنية لأسلحة متطورة، في إشارة إلى السلاح النووي، والصواريخ العابرة للقارات، والمقاتلات والغواصات، وذلك عبر أضخم برنامج للتسلح في البلاد، وهذا ما عبر عنه بوتين منذ فترة طويلة، ما قيمته 23 ألف مليار روبل (590 مليار يورو)، وشدد على أن بلاده لن تظهر أي ضعف في هذه المرحلة الحاسمة التي تتطلب تعزيز نظامنا الدفاعي الجوي والفضائي[3] الأمر الذي يؤثر سلباً في حالة الأمن والاستقرار في الدول الأوروبية، فالنتيجة التي وصلت إليها أوروبا أن تهديد روسيا لا يقتصر على التهديد العسكري فقط، بل يشمل الجوانب الأيديولوجية والاجتماعية، ويؤثر تولي بوتين السلطة في روسيا إلي بداية المرحلة الثانية التي شهدت تطورات في المجال السياسي، ولهذا تنظر أوروبا إلي روسيا بأنها خطر على أمنها، باعتبار أن روسيا تستعمل لذلك أنواعاً هجينة من التكتيكات القديمة والمستجدة، مثل الحرب السيبرانية أو الإلكترونية، بالإضافة إلي قيام روسيا بنقل سفينتين مسلحتين بصواريخ نووية من أسطولها في البحر المتوسط، إلي أسطول البلطيق،

1- رائد جبر، مرجع سبق ذكره، ص24.

2- المرجع نفسه، ص25.

3- المرجع نفسه، ص25.

حيث أعلنت موسكو نصب صواريخ قابلة لحمل رؤوس نووية للمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة؛ لذلك تدرك أوروبا أهمية تنمية التعاون مع روسيا، وكان ذلك من خلال التالي[1]:

1 – السماح لروسيا بالمشاركة في العمليات الأوروبية لحفظ السلام.

2 – عدّ روسيا شريكًا إستراتيجيًّا مهمًّا يمكنه المساعدة في بناء سياسة أوروبية أمنية مشتركة.

3– التنسيق والتعاون المكثف بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، ضمن إطار منظمة الأمن والتعاون الأوروبية.

في يوم 3–5–2000م، عقد في موسكو أول لقاء بين رئيس روسية الاتحادية بوتين ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية كلينتون، ووقع زعيما الدولتين أثناء المباحثات بغض الوثائق، بينها البيان المشترك حول مبادئ الاستقرار الإستراتيجي، والمذكرة حول الاتفاق الروسي الأمريكي على إنشاء المركز المشترك الخاص بتبدل المعلومات الواردة من منظومات الإنذار المبكر، والإبلاغ عن إطلاق الصواريخ.

وتعد العلاقات بين الدولتين، عاملاً مهمًّا في إشاعة الاستقرار الدولي، ومن أولويات السياسة الخارجية الروسية، وقد ثبتت مبادئ حوار الشراكة الثنائي في إعلان موسكو حول العلاقات الإستراتيجية الجديدة الذي وقعه الرئيسان الروسي والأمريكي في مايو 2002م وحدّدت الاتجاهات الأولية للتعاون الثنائي، وهي العمل المشترك لصالح الأمن الدولي والاستقرار الإستراتيجي، ومكافحة الإرهاب الدولي، ومواجهة الأخطار والتحديات الأخرى الشاملة الجديدة، ودعم حل النزاعات الإقليمية، وتطوير العلاقات والاتصالات بين الأفراد.

وفي 2007م أصدر الرئيسان بوتين وجورج بوش الابن في (كينيا نكبورت) البيان حول صناعة الطاقة النووية، وعدم الانتشار، بالإضافة إلي الوثيقة التي صدرت ختام قمة سوتشي في عام 2008م التي تضمنت إعلانًا إستراتيجيًّا للعلاقات الروسية الأمريكية، إذ كان نمط العلاقات بينهما محكومًا بصعود قوى جديدة، من خلال ما يجري في التطورات الدولية[2] وجرت مناقشات القضايا

1– قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي: من منظور أقطابه، (رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية جامعة الحاج الخضر باتنة، 2011م)، ص 102.

2– محمود محمد الكركي، العلاقات الروسية –الأمريكية في عهدي فلاديمير بوتين وجورج بوش(رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2009م)، ص54.

السياسية والعسكرية على أرفع مستوى، وفي محافل نزع السلاح التقليدي، ودوائر الرقابة على التصدير، والهيئات المختصة التي تشكّلت في إطار المعاهدات الثنائية والدولية.

وفي 21 نوفمبر 2013م تصاعدت الأزمة حين علق الرئيس الأوكراني فيكتور باناكوفيتش الاستعدادات لتنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أثار احتجاجات واسعة من مؤيدي الشراكة أطاحة بالرئيس باناكوفيتش في فبراير 2014 م، وكذلك احتجاجات واضطرابات في شرق أوكرانيا وجنوبها، وغالبية سكان هذه المناطق من الروس المؤيدين للرئيس باناكوفيتش، وحدوث أزمة سياسية حادة في البلاد، بما فيها جزيرة القرم المشمولة بالحكم الذاتي، الأمر الذي شجع روسيا الاتحادية لضم جزيرة القرم، ودعم سكان الولايات في الشرق والجنوب الأوكراني، ضد الحكومة الجديدة الموالية للغرب، وهذا الأمر زاد من حدة التوتر بين روسيا الاتحادية والغرب؛ وعلى ضوء ذلك قررت الإدارة الروسية التدخل العسكري في أوكرانيا؛ لحماية مصالح روسيا، وأمنها الإقليمي، ومجالها الحيوي، إلا أن هذا لم يمنع روسيا الاتحادية من طرح مبادرات للحل السلمي، وفي ضوء ذلك قدمت روسيا الاتحادية مقترحي معاهدتين يحتويان على طلبات روسية تلزم أوكرانيا بعدم الانضمام إلي الحلف الأطلسي، كان ذلك في ديسمبر 2021م، وإزاء رفض الغرب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للاستجابة للطلبات الروسية في يناير 2022م، صار التدخل الروسي في أوكرانيا واقعاً ملموساً، خاصة بعد توقيع الرئيس الروسي بوتين على قرار الاعتراف بالاستقلال عن أوكرانيا للمقاطعات الأربعة شرق وجنوب أوكرانيا بتاريخ 29 سبتمبر 2022م وانضمامها إلي روسيا الاتحادية، وهذه المقاطعات الأربعة هي (خيرسون في الجنوب، ودونيتسك ولوغانسك في الشرق، وزاباروجيا في الجنوب الشرقي من أوكرانيا)[1]. فسرعان ما واجهت الكتلة الغربية رياحًا غير مواتية، خاصة أوروبا الغربية، وصل ببعض الدول الأوروبية إلي الحديث عن مراجعة كل ما حدث منذ التدخل العسكري في أوكرانيا، وفرض العقوبات الاقتصادية والسياسية عليها.

إن الصمود الروسي في وجه العقوبات المفروضة عليها، ألقي بظلال من الشك حول رضوخ روسيا لتلك العقوبات، حيث يعد مؤشرًا على أن هامش التفوق يتقلص، وأنه إذا استمرت الأمور على ما تسير عليه الآن، فمن الوارد أن تتكبد الدول الأوروبية مزيدًا من الخسائر على جميع الأصعدة،

1- محمد أبوغزلة، تداعيات الأزمة الأوكرانية على هيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، 28 ابريل 2023م، ص 25.

بالإضافة إلي ذلك، فقد كانت هناك بعض الملفات المؤثرة في العلاقات الروسية الأمريكية، تتمثل في الآتي:

1 – الدور المتصاعد لحلف الناتو :

ينبغي التعرض للدور المتصاعد لحلف الناتو في الشئون الدولية، عبر دوره العسكري والسياسي في مناطق متعددة من العالم، منذ انتهاء الحرب الباردة، وفي ظل سعي الحلف لإعادة تعريف دوره، وقد بدأ هذا الدور في سياق أزمة البوسنة والهرسك في تسعينيات القرن الماضي، وركز على إنشاء آلية أطلسية – متوسطية، والبناء عليها، كالدور الحاسم للحلف في الأحداث الليبية، في ظل ولاية من الأمم المتحدة، لا يزال يدور الجدل حول مدى الالتزام بحرفيتها من قبل الناتو، كما طُرح دور للناتو للانتشار في العديد من مناطق العالم، بالرغم من مخاوف روسية تبدو مشروعة. وينتقل الحلف إلي جبهات جديدة في ضوء تحرك مراكز الثقل العالمية، مثل قرار الحلف نشر قوات في أستراليا، وهو الأمر الذي أثار مخاوف كل من روسيا والصين، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلي توسيع حلف الناتو وزيادة عدد أعضائه، حيث صارت دول من حلف وارسو السابق، مثل التشيك وهنغاريا وبولندا، أول الدول التي انضمت إلي حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي أقلق وزاد من مخاوف موسكو حيال أطماع وهيمنة الحلف الأطلسي؛ لوصوله حتى حدود روسيا، كما تقدمت دول أخرى للانضمام بناء على دعوة الولايات المتحدة، مثل جورجيا وأوكرانيا، إلا أن روسيا وعلى لسان رئيسها بوتين وجهه تحذيرًا واضحًا إلي المسئولين الأمريكيين، رفضت فيه خطط التوسع والهيمنة، حيث أكد بوتين معارضته لأي توسع لحلف الناتو، يضم جورجيا وأوكرانيا[1].

2 – برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي:

وهو نظام يتم فيه بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلي نقاط ارتكاز جغرافية عديدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ باليستي عابر للقارات، يستهدف أراضي الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها.

يعد ملف برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي من أبرز الملفات التي طبعت بصمتها على العلاقات الروسية الأمريكية، فهو ذو علاقة مباشرة بالأمن القومي، فالولايات المتحدة الأمريكية تعدّه

1- محمود محمد الكركي، مرجع سابق، ص66.

عاملًا لصالح حفظها على أمنها القومي، وأمن مصالحها في جميع أنحاء العالم، أما في المقابل فتعدّه روسيا عاملًا مهددًا لأمنها النووي، حيث رفضت روسيا المشروع رفضًا قاطعًا، ورفضت التبريرات الأمريكية بأنه موجه نحو إيران، وليس نحوها، وقد شنّ بوتين هجوماً قوياً على الولايات المتحدة الأمريكية، متهماً إياها بمحاولة فرض سياستها العسكرية على العالم، وأن إقامة هذه النظم الصاروخية في بولندا هي أكبر دليل على عدم احترام المصالح الروسية[1].

يعدّ الملف النووي الإيراني من بين قضايا الصراع بين روسيا والولايات المتحدة فروسيا اعتبرت انضمام جورجيا إلي الحلف أمراً لا يمكن تجاوزه، ولذلك نظرت بشكل عدواني إلى المطالبات الجورجية بالانضمام إلى الحلف، الأمر الذي أسهم في ازدياد العداء بين روسيا وجورجيا.

3– الصعود الصيني:

استطاعت الصين تحقيق نجاحات اقتصادية كبرى، خلال العقود الماضية، حيث تمكنت من مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ستين مرة، خلال الفترة من عام 1978 حتى عام 2010م، ووفقاً لبول وولفويتز، المدير السابق للبنك الدولي، كما أن الصين مسئولة عن 67% من الإنجاز العالمي في خفض الفقر خلال ربع القرن الماضي، وبناء على عديد من المؤشرات بدأ المتابعون للشأن الصيني الحديث عما يسمى بتوافق بكين، الذي يشير إلي ذلك النموذج الاقتصادي الخاص بالصين، القائم على العمل الجاد، والابتكار، والمبادرات الجريئة، والممارسة المستقلة، بعيداً عن المحاكاة الحرفية للنماذج الغربية.

بالرغم من تواصل سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على مقاليد السلطة، وفي إطار السوق الاجتماعي، أصبحت الصين بذلك تلعب دور "المنقذ " للنظام الرأسمالي العالمي، عقب الأزمة المالية العالمية، وهو ما دفع الولايات المتحدة وحلفاءها، للقبول بزيادة القوة التصويتية للصين في صندوق النقد الدولي، وبذلك أوصلت الصين رسالة للغرب، مفادها أن استقراره، وربما استمرار النظام الرأسمالي العالمي، بات مرهوناً بالدعم الصيني[2].

1– هالة خالد حميد، العلاقات الأمريكية الروسية بعد 2001، المسار والمستقبل، متحصل عليه من الموقع http//www.iasj.net/iasj? 23 –9 – 2019م.

2– جيهان شريف الحديدي، التيارات الفكرية الأمريكية وتأثيرها في السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الصين، مجلة السياسة الدولية، 2010م، ص55.

ولكن هذا الوضع الاقتصادي الجديد أبرز أيضاً مقدار التداخل بين مصالح الصين الاقتصادية، ومصالح النظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم، فإن الصين لا تتدخل لإنقاذ هذا النظام حبًّا فيه، بل تجنب لتداعيات كارثية لانهياره على اقتصادها، من ناحية أخرى، قوض الموقف الصيني من النظام الرأسمالي العالمي آمال المعارضين لهذا النظام في أن تلعب الصين دوراً في إنشاء نظام اقتصادي عالمي بديل، ولا تزال الصين تبقي على وضعيتها المتحالفة مع البلدان النامية في العديد من المحافل الدولية، كما تتمسك بحمايتها المستترة لكوريا الشمالية، ورفضها التصعيد ضد روسيا وإيران، وتجنبت الصين الانجرار إلى تصعيد نزاعاتها الإقليمية، إلى حروب تؤثر سلباً في أدائها الاقتصادي، الذي أوصلها إلى هذا القدر من التأثير في المعادلة العالمية، بالقدر نفسه، الذي تجنبت به الانجرار إلى سباق تسلح بلا سقف يستنفذ مواردها، مستفيدة بذلك من درس الاتحاد السوفيتي السابق.

أضافت الصين إلى ذلك سياسة خلق مصالح مشتركة مع جيرانها، حتى ترفع من تكلفة دخول أي منها في نزاعات معها[1]. وعلى صعيد القضايا السياسية الدولية يتوافق الموقف الصيني مع المواقف الروسية، خاصة في مجلس الأمن، لمواجهة مخططات غربية، وتحديداً أمريكية، لفرض معايير جديدة في العلاقات الدولية. وقد تجلى ذلك في موقف الدولتين من أحداث ليبيا، أو في مسيرة التعامل مع الملفين النوويين الإيراني والكوري الشمالي، أو إزاء الملف السوري. يتعلق الموقف الصيني بمصالح اقتصادية وسياسية وجيوإستراتيجية تتعلق بأمنها القومي، بما في ذلك استمرار نظامها الحاكم، وربما استمرار الدولة الصينية ذاتها بشكلها وحدودها الراهنة، يتضمن ذلك الحيلولة دون تقنين دولي لما يسمى "بحق التدخل " حتى ولو كان إنسانياً، وما يرتبط من " مسئولية الحماية "، وغيرها من عناوين تصلح للقياس عليها مستقبلاً؛ لتبرير تدخلات في النطاق الحيوي للصين، أو ربما في الصين ذاتها، من منطلق اتباع السوابق، ووسط ذلك كله، تواصل الصين بهدوء سعيها للتوحيد السلمي لأراضيها، التي لم يبق منها خارج حدود الصين الشعبية سوى تايوان، عقب عودة كل من هونج كونج ومكاو[2].

1- عبد الله العقرباوي، هل تكون الحرب في أوكرانيا بداية نظام دولي جديد ؟ الجزيرة دوت نت، 27 – 2 2022م، تاريخ الدخول 15 أكتوبر 2022م https: //bit. ly /31Rukfu

2- جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، آفاق العصر الأمريكي ،السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد (أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014م)، ص212.

4– مجموعة بريكس الصاعدة:

من المحتم الإشارة إلي بقية تجمعي "بريكس " و" إبسا" الصاعدين على صعيد العلاقات الدولية، وهي الهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى الصين، وروسيا، والدول الثلاث الأولى لها مطامع في العضوية الدائمة لمجلس الأمن، وتتمتع بعضوية مجموعة العشرين، وترى أنها، مع الصين وروسيا، تمثل جزءاً أهم ضمن مؤشرات الاقتصاد العالمي ومن سكان العالم، مقارنة بدول التحالف الغربي مجتمعة، ومن ثمّ تسعى هذه الدول لفرض أمر واقع دولي جديد، عبر تعزيز نسبي لموقعها التفاوضي على ساحة صنع القرار السياسي والاقتصادي الدولي[1].

5 – الأمم المتحدة ومنظومتها:

لا تزال الأمم المتحدة ومنظومتها، من أجهزة ووكالات دولية متخصصة، تعاني تراجعاً في فاعليتها، مقابل تصاعد فاعلية مؤسسات أخرى، لا تتسم بالقدر نفسه من العالمية أو الديمقراطية في عملية صنع القرار، ولم يعد من الممكن إنكار أن التحديات المتعددة التي تواجه البشرية هي أكثر تعقيداً مما كانت عليه، كما أن التجارب، خاصة منذ انتهاء الحرب الباردة، وتحديداً منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في 2008م، أثبتت أن دولة واحدة، أو حتى مجموعة من الدول، أيًّا كان حجم قوتها، لا تقوى بمفردها على إيجاد حلول لهذه التحديات.

تتسم تحديات هذا العصر بالطابع الكوني، وتتفاوت ما بين مخاطر التسلح، خاصة النووي، واتساع دائرة النزاعات المتعصبة أو المتطرفة، خاصة اليمنية القومية والعرقية، لاسيما في كثير من مناطق العالم، خاصة في أوروبا.

وتصاعدت وتيرة هذه النزاعات والحروب فيما بين الدول، أو داخل الدولة الواحدة، ومخاطر الاتجار بالبشر، وبالمخدرات، والأوبئة، بالإضافة إلى مخاطر الإرهاب، والكوارث الطبيعية، من الزلازل، والبراكين، والأعاصير، والعواصف، وغيرها من الظواهر التي من صنع الإنسان، والمخاطر البيئية، وآثارها السلبية على التنمية، وبقاء الجنس البشري[2].

1– هالة خالد، مرجع سابق.

2– المرجع نفسه.

ومن ناحية أخرى، إن تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية، واتساع نطاقها تدريجياً، ابتداءً من منتصف عام 2010م، قد ألقى بضغوط متزايدة على البنوك الأوروبية، والمؤسسات المالية العالمية، على نحو ينذر بتفاقم أزمة القطاع المالي العالمي، وهذا ما أدي إلي انتقالها إلى مجال الاقتصاد الحقيقي، صحيح أن الاحتكارات المالية الكبرى قد خرجت من أزمة 2008م أكثر قوة نتيجة ما حصلت عليه من دعم حكومي في شكل قروض وتأمين، ضد الخسائر، وضخ رؤوس أموال، وتمكنت بفعل الاندماجات الناتجة عن تلك الأزمة من تحقيق زيادة كبيرة في إجمالي أصولها، والاستحواذ على وزن نسبي أكبر في الاقتصاد[1] إلا أن معظم الأنظمة المصرفية في الدول الصناعية المتقدمة، كانت تعاني مشكلات ضخمة، تعالت الأصوات للمطالبة بإصلاح النظام المالي العالمي، ومراجعة الفكرة السائدة بتكريس التحرير المالي، بأن الأسواق تصحح نفسها[2].

تقديرات مؤشرات الدين الحكومي في الدول الصناعية الغربية المتقدمة في عام 2011 %

الدولة	نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي	نسبة الحيازة الأجنبية
الولايات المتحدة الأمريكية	100	30
اليابان	233	15
إنجلترا	81	19
كندا	84	16
منطقة اليورو	89	25
بلجيكا	95	58
فرنسا	87	58
ألمانيا	83	41
اليونان	166	91
إيرلندا	109	61
إيطاليا	121	51
البرتغال	106	53
إسبانيا	67	28

المصدر : IMF , Global Financial Stability Report , September 2011

1 –IMF, Global Financial Stability Report , April 2010, p.65.

2 –IMF, Global, Financial Stability Report , September 2011, p.19.

إن خلق نظام مالي محصن ضد الأزمات، هو أمر شبه مستحيل، فقد استهدف برنامج الإصلاح نقاط الضعف الرئيسة التي تسببت في اندلاع الأزمة المالية العالمية، سعياً لتخفيض احتمالات حدوث أزمة مماثلة، وتخفيض خسائرها، فيما لو حدثت، وبمتابعة تنفيذ ذلك البرنامج، وعرض النتائج دوريًّا على مجموعة العشرين. وفي هذا الإطار، ساد تصور بأن الدول الصناعية المتقدمة والاقتصادات الصاعدة، ستقوم بالفعل بخطوات جدية وناجزة لإصلاح القطاع المالي العالمي، والتصدي للمشكلات، ونقاط الضعف الرئيسة التي تسببت في اندلاع الأزمة المالية العالمية، على مستوى كل من المؤسسات والأسواق والأدوات المالية، والواقع أن نظام المدفوعات الدولية الحالي، هو الذي ساعد على استمرار نمط النمو الممول بالاستدانة في الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من الدول الأوروبية، الذي يتم تمويله من فائض الادخار في مجموعة الدول الصاعدة والنامية، وهكذا فإنه في ظل النظام الحالي للمدفوعات الدولية، تصبح الدول ذات الفائض التجاري، الحائزة على احتياطيات دولية كبيرة، تحت ضغط دائم للتدخل المتكرر، لنجدة الدول المهيمنة على نظام المدفوعات الدولية، ودعم عملاتها، وهذا السبب بالتحديد هو ما جعل قادة الاتحاد الأوروبي، يقدمون بكل ثقة، على دعوة الصين التي تحتفظ بأكبر رصيد للاحتياطات الدولية الرسمية "ما يقارب من 3 تريليونات دولار" للمشاركة في ضخ رؤوس الأموال اللازمة للخروج من الأزمة.

وتأتي في السياق نفسه، ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية الدؤوبة؛ لإقناع الصين برفع قيمة اليوان، على اعتبار أنه مقوم بأقل من قيمته الحقيقية، وأن هذا هو السبب الرئيس الذي يدعم تنافسية الصادرات الصينية بوجه عام، وفي مواجهة المنتجات الأمريكية بوجه خاص.

وفي تصور بعض المحلّلين أن حل مشكلات القطاع المالي العالمي، لا يمكن أن يتم في ظل النظام الحالي للمدفوعات الدولية، الذي لا يزال يتمحور حول الدولار، رغم تراجع دور الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي، وأنه يتطلب بالضرورة إيجاد بديل لنظام المدفوعات الدولية، وإحياء الفكرة القديمة التي طالب بها بعض الاقتصاديين، بخلق عملة دولية تخصص فقط لتسوية المعاملات على الصعيد

الدولي، وهذا لا يتأتى إلا في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب، تسهم فيه دول الفائض في مجموعة الدول الصناعية الحديثة آسيا، فضلاً عن دول الخليج[1].

ولا يقتصر ذلك على الدول والمنظمات الدولية فقط، بل يسري على المنظمات غير الحكومية التي يتزايد دورها في العالم، واكتساب هذه المنظمات وضعاً جديداً في المنظمات الدولية، وتبقى أهمية الشراكة مع هذه المنظمات، وقيامها بدور لتحمل مسئولياتها، جنبا إلى جنب مع الحكومات والمنظمات الدولية.

رابعاً – الإستراتيجية الأمريكية إزاء روسيا وتراجع هيمنتها:

لقد حدث تحول تدريجي، ولكن مستمر في موازين القوى الدولية، فعقب انتهاء الحرب الباردة، خرج إلى الوجود عالم القطب الواحد، أي الولايات المتحدة، وكانت أفضل التقديرات تتوقع صعود أوروبا الموحدة، غربية الهوى والتوجه، وعبور اليابان من أزمتها الاقتصادية التالية لانفجار "اقتصاد الفقاعة" ليقترب من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في سياق تحالف " العالم الحر" غير أن الواقع الدولي الحالي مختلف بدرجة كبيرة[2] فالولايات المتحدة كانت قد خرجت بإحساس الانتصار، عقب سقوط الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن اليمين الأمريكي سعى إلى مصادرة هذا الانتصار، وتوظيفه في إطار حملة ترويج لسياساته، حيث تولى الحكم في البيت الأبيض لثلاث فترات رئاسية متتالية (فترتي ولاية ريجان، ومن بعده جورج بوش الأب) بل نجح اليمين الجديد (تحالف المحافظين الجدد، واليمين المسيحي، والصهيونية المسيحية، واليمين اليهودي الأمريكي، وغيرها) في الوصول للحكم على يد بوش الابن، الذي وظف اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتنفيذ جزء من مخططاته؛ لتغيير الخريطة في العالم الإسلامي، ليس بالمعنى الجغرافي الضيق، ولكن بالمعنى الفكري والسياسي والجيوإستراتيجي، خاصة عبر غزو أفغانستان ثم العراق.

وبالرغم من الآمال التي عقدت على فوز المرشح الديمقراطي، باراك أوباما، للرئاسة في انتخابات نوفمبر 2008م، فإنه لاشك في أن الكثير من هذه الآمال قد تبخر، وأن نهج تعامل تلك

1- محمد السيد سليم، وآخر، التحولات الديمقراطية في آسيا، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1999م)، ص 42.

2- خليل حسن، النظام الدولي: المفاهيم والأسس، الثوابت والمتغيرات، (بيروت، منشورات الحلبي، 2013م)، ص112.

الإدارة مع التحديات التي تواجهها، أكد تحول هذه الإدارة نحو اليمين[1]. ربما جاء ذلك نتيجة الحملة الإعلامية التي أدارها اليمين الأمريكي لممارسة نوع من " الإرهاب الفكري " للرئيس الجديد، للحيلولة دون تنفيذ سياسات داخلية وخارجية، رأى فيها اليمين الأمريكي تهديداً خطيراً لمصالحه داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.

جاءت الأزمة المالية العالمية في 2008م لتفرض بوضوح قيوداً على خيارات الإدارة الأمريكية داخلياً وخارجياً، وذلك بالرغم من الإقرار بعدم مسئولية إدارة الرئيس أوباما عن هذه الأزمة، بالإضافة إلى الاحتجاجات التي امتدت للعديد من المدن الأمريكية، ودول ومدن خارج الولايات المتحدة الأمريكية، مطالبة بإسقاط " المجمع الصناعي العسكري " الذي يعد الرقم الصعب في النخبة الأمريكية الحاكمة، بل بإنهاء السيطرة الأمريكية والغربية على مقدرات الاقتصاد العالمي.

وخلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حدث تحول آخر ذو دلالة يتعلق بتراجع النفوذ الأمريكي وأعني ما حدث في أمريكيا اللاتينية، حيث تصاعدت قوى اليسار، متزامنة مع تضاعف مشاعر العداء للولايات المتحدة الأمريكية، توج هذا الاتجاه في مطلع ديسمبر 2011م بإعلان تأسيس منظمة " سيلاك " التي تضم دول أمريكيا اللاتينية، وتستبعد الولايات المتحدة وكندا، في إشارة لها مغزاها، خاصة في ضوء شكوى الدول اللاتينية في السابق من هيمنة واشنطن على منظمة الدول الأمريكية، وفي محاولة لمقاومة تراجع نفوذها، تقف الولايات المتحدة موقفاً، أقل ما يوصف به أنه غير متحمس لعملية توسيع مجلس الأمن، كما تستخدم المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية الدولية أداة ضغط لتحقيق مآرب سياسية وإستراتيجية وأمنية، كما هي الحال فيما يتعلق بتعاملها مع ملف انضمام روسيا الاتحادية إلى منظمة التجارة العالمية W.T.O. بالرغم من أن إدارة أوباما قد أبدت تحمساً لقضايا نزع السلاح النووي، حيث وقعت مع روسيا اتفاق " ستارت " إلا أنها لم تتخذ الأمر بالجدية المطلوبة منذ ذلك الوقت؛ لتحقيق خطوات عملية في هذا الملف " نزع السلاح النووي " ثم نأتي للتحول الأخير في 24 فبراير 2022م، حيث بدأت روسيا غزواً عسكرياً واسعاً لأوكرانيا، وصف بأنه صراع طويل الأمد.

1- محمد فايز فرحات، القوى الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185 يوليو 2011م، ص 122.

لم يكن الصراع مجرد حدث جيوسياسي كبير، بل نقطة تحول جيواقتصادي أيضاً بسبب موجة العقوبات الاقتصادية غير المسبوقة من القوى الغربية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا[1] التي شملت قطاعات مالية وتجارية وعسكرية، وحتى رياضية، كان الهدف منها إضعاف روسيا، وإظهارها دولة منبوذة ومعزولة " الحرب الاقتصادية العالمية الأولى ".

وبالرغم من الخسائر الهائلة التي تكبدها الاقتصاد الروسي، التي ستظل تلقي بظلالها لفترة طويلة قادمة، فإن موسكو تمكنت في فترة وجيزة من استيعاب أكثر الأضرار خطراً وحسنت من قيمة الروبل، وجنت ضعف ما كانت تجنيه من صادرات النفط والغاز، بعد بدء الحرب الاقتصادية العالمية الأولى ضد روسيا، بسبب ارتفاع أسعارهما في السوق الدولية، غير أن تداعيات العقوبات الغربية، تجاوزت روسيا نفسها، حيث تسببت الآثار غير المباشرة في حدوث اضطرابات في أسواق السلع الأساسية الدولية، واندلاع ذعر بين التجار، وقفزت أسعار القمح والنحاس والنيكل والألمنيوم والأسمدة والذهب؛ لأن الحرب أغلقت الموانئ الأوكرانية وتجنبت الشركات الدولية صادرات السلع الروسية، في وقت يلوح في الأفق نقص في الحبوب والمعادن عبر الاقتصاد العالمي، وأدت صدمة أسعار الطاقة والسلع في مختلف المجالات إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمي، في وقت تواجه البلدان الأفريقية والأسيوية التي تعتمد على واردات الغذاء والطاقة صعوبات أكبر[2].

ومع استمرار الصراع في أوكرانيا، وطرد الدبلوماسيين بين روسيا والغرب، وزيادة أثر العقوبات الاقتصادية على روسيا، نفذ الكرملين تهديده بوقف إمدادات الغاز على كل من بولندا وبلغاريا وفلندا، بعد أن رفضوا طلب موسكو دفع ثمن الغاز بالروبل. وبناءً على تهديدات الرئيس الروسي بوتين، بعرقلة إمدادات الغاز للدول غير الصديقة، وهو ما يعني أسعاراً كارثية للغاز في الأشهر المقبلة، على حد قول التجار المخضرمين في السوق، وبينما تبدو الولايات المتحدة في مأمن حتى الآن من ردود الفعل الانتقامية الروسية، إلا فإن الحلفاء الأوروبيين الذين يعتمدون بنسبة 50% على الغاز الروسي، يجدون أنفسهم في موقف صعب، إذ تواجه أوروبا صدمات اقتصادية متزامنة مع الحرب في أوكرانيا،

1- كيفين كو نولي، غزو روسيا لأوكرانيا: كيف كشف هشاشة السلام في أوروبا؟ بي بي سي، 10 مارس 2022م، تاريخ الدخول: 26 ديسمبر 2022م https :bbc.in/30fBkqv

2- منى سليمان، التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. 26 فبراير 2022م، تاريخ الدخول 15 أكتوبر 2022م، https://bit.ly /3tG3Lji

وزيادة في أسعار المواد الغذائية والطاقة، تفاقمت بسبب الصراع، ما أثار مخاوف بشأن "الركود التضخمي" حين يكون النمو الاقتصادي منخفضًا والتضخم مرتفعاً، بسبب الضربة القوية للنشاط الاقتصادي حتى نهاية موسم البرد المقبل في ربيع 2023.

فالإستراتيجية الأمريكية إزاء روسيا تهدف إلى الآتي:

أ – محاولة إجهاض أي تقارب روسي – أوروبي، من خلال إخضاع دول الاتحاد الأوروبي لهيمنة القوة العسكرية الأمريكية، ونزع أسس السيادة السياسية، وإضعاف المؤسسات النقدية والاقتصادية الأوروبية.

وهذا يعني تأكيد سيادة الإرادة والهيمنة الأمريكية على جميع دول العالم، في المقابل تتصدى روسيا للمبادرة الأمريكية تحت لافتة الناتو، الخاصة بنظام الدفاع الصاروخي، تراه روسيا في الأساس موجهاً ضد أمنها القومي، من دون أن تغلق باب التفاوض حوله مع الولايات المتحدة الأمريكية، بغرض تعظيم المكاسب، وتحجيم الخسائر.

وقد واصلت روسيا جهودها، حيث حظيت بالانضمام لمجموعة الدول السبع الصناعية المتقدمة، بحيث أصبح أسمها مجموعة الثماني، فإنها بقيت بعيدة عن احتمالات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول السبع، بما يحمل بعداً سياسياً يتعلق برغبة الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية، في إيصال رسالة، بأن روسيا لا تزال غير ذات محل ثقة كاملة من جانب الغرب، ولكن في مقابل ذلك، تتمتع روسيا بعضوية مجموعة العشرين التي اكتسبت منذ الأزمة المالية العالمية في 2008م وزناً متزايداً على حساب مجموعة الثماني، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية الدولية، وسط محاولات بأن يكون لها الدور نفسه في القضايا السياسية الدولية[1] لذلك سعت بعض الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا لإعادة الثقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، فألمانيا ترغب في أن تجعل من روسيا عمقاً استراتيجياً لأوروبا من الناحية الشرقية، أما فرنسا فترغب في تطوير العلاقات مع روسيا؛ لأنها ترى فيها قوة مؤثرة إقليمياً وعالمياً، وهو ما يمكن أن يعمل للحد من الهيمنة الأمريكية وإحداث توازن إستراتيجي في أوروبا[2].

1- براهما تشيلاني، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا، الجزيرة للدراسات، 2012م.

2- عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الإستراتيجي المتبادل، (الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 111، 2014م)، ص93.

ب – محاولة الاستمرار في إضعاف روسيا، وضمان تواجد الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة عسكرياً، في آسيا الوسطى، حيث عقدت العديد من الاتفاقيات مع دول المنطقة.

عُرفت منطقة آسيا الوسطى منذ القرن التاسع عشر، بأنها منطقة صراع وتنافس بين القوى العالمية، ومنها روسيا الاتحادية وبريطانيا، ومن ثم الولايات المتحدة، ويعود الصراع على المنطقة ليس لوجود النفط والغاز، وإنما لعوامل إستراتيجية عديدة قد خلفتها عمليات التفكك والتحلل لدول الاتحاد السوفيتي "السابق " ومن ثم بروز مجموعة من الدول التي تفتقر إلى كثير من مقومات بناء الدول، وتعاني من مشاكل سياسية واقتصادية، وفي الوقت نفسه تتوفر لديها موارد طبيعية كبيرة، وخصوصاً موارد الطاقة، الأمر الذي ترتب عليه حدوث صراع وتنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية؛ لإيجاد دور سياسي في المنطقة، ومحاولة لعب دور في التحولات السياسية[1].

ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، تحاول الولايات المتحدة التغلغل في منطقة آسيا الوسطى، وتعمل على إقامة قواعد لها في المنطقة؛ لتراقب عن كثب التطورات التي تحدث في روسيا والصين ودول المنطقة، وتكون قريبة من موارد الطاقة التي ستعيد تشكيل الخريطة الجيوبوليتك في آسيا الوسطى، والسيطرة على تنمية احتياطات البترول، وكذلك السيطرة على طرق خطوط الأنابيب التي لها تأثير كبير في المستقبل السياسي والاقتصادي لروسيا وآسيا الوسطى، وسيكون لها نتائج إستراتيجية من خلال تقليل الاعتماد على نفط الخليج[2].

إن السيطرة على خطوط الأنابيب سيكون انتصاراً للنفوذ الجيوبوليتك في آسيا الوسطى والصراع من أجل مستقبل طرق النفط إلى الأسواق العالمية، حجم الاحتياطيات من الغاز الطبيعي في دول آسيا الوسطى، وتقديرات الإنتاج والاحتياطي لأكثر الدول المصدرة لهذه المواد.

	كازاخستان	ترغيزستان	طاجاكستان	تركمانستان	أوزبكستان	المجموع	حصة احتياطي آسيا الوسطي في العالم%
الغاز, مليار برميل	30,000	0.040	0.012	0.600	0.594	31.246	2.37
الغاز الطبيعي, تريليون قدم مكعب	100	–	–	100	65	265	4.28

1– ممدوح محمود مصطفى، سياسات التحالف الدولي، القاهرة، منشورات مدبولي، 1995م، ص 32.

2– المرجع نفسه، ص 34.

الفحم الحجري , مليون طن	34.502	895	–	–	3.307	38.704	4.16
اليورانيم لكل ألف طن	816	–	–	–	111	928	17.00
الطاقة الكهرومائية لكل مليار كيلو واط في السنة	317	99	27	15	2	460	–

Sources: World Energy 2013: https//www.worldenergy.org/wp-content/uploads/2013/09/complete Survey.pdf

الأرقام الواردة أعلاه تظهر الأهمية التي تتمتع بها منطقة آسيا الوسطى، حيث شكل انهيار الاتحاد السوفييتي السابق مرحلة جديدة لدول آسيا الوسطى، التي أصبحت تمثل مجموعة من الدول حديثة الاستقلال، التي تسعى إلى بناء دولها في مختلف المجالات، واستغلال ما تملكه من موارد وإمكانيات، تجعلها قادرة على مواجهة مشاكلها المالية والاقتصادية، تزامن ذلك مع تزايد الاهتمام الدولي بتوفير موارد جديدة للطاقة، تقلل من الاعتماد على الموارد الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، هذا أوجد حالة من التنافس والصراع بين الولايات المتحدة وروسيا والصين.

إنّ علاقة روسيا بدول آسيا الوسطى، تحكمها عوامل جغرافية وتاريخية وجيوبوبولوتكية عديدة، حيث تمثل آسيا الوسطى، الخاصرة الجنوبية لروسيا، إضافة للعمق التاريخي للعلاقات والروابط الاجتماعية، كما تمثل هذه الدول موطناً لملايين الروس يتشاركون اللغات والثقافات على تنوعها، وبذلك يمكن القول، إن آسيا الوسطى هي امتداد للمجال الجيو-إستراتيجي لروسيا، الذي تحاول روسيا جاهدة إعادة سيطرتها عليه، وبسط نفوذها بطرق عديدة دبلوماسية أو حتى عسكرية[1]. كما زادت أهمية آسيا الوسطى للولايات المتحدة في فترة التسعينيات، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، تمثل التاريخ الأهم في تحول السياسة الخارجية الأمريكية نحو هذه المنطقة، تتجلى في البحث عن مصادر الطاقة الجديدة، في ظل التنامي غير المحدود للطلب العالمي على هذه المصادر، بالإضافة إلي تطويق النفوذ الروسي قدر الإمكان، وإبقاء نفسها القطب الأوحد في العالم.

1- عبد الرازق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014م)، ص30 وما بعدها.

وفي عام 2015م قدمت الولايات المتحدة إستراتيجية تلخص النهج الأمريكي المراد اتباعه في آسيا الوسطى، القائم على دمج دول آسيا الوسطى في نظام عالمي، يقوم على قواعد عالمية، خاصة القواعد المعمول بها في منظمة التجارة العالمية WTO[1].

بدأت هذه الدول تشهد تغيرات سياسية مهمة على المستوى المحلي والخارجي، ظهر ذلك من خلال محاولات هذه الدول بناء الدولة على أسس مختلفة؛ للوصول إلى تحقيق التنمية والاستقرار، تزامن ذلك مع تزايد التنافس بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، للعب دور مؤثر في واقع منطقة آسيا الوسطى ومستقبلها، وذلك أسهم في جعلها من أكثر مناطق العالم سخونة وتعرضاً للتنافس بين هذه القوى، التي تعمل على حماية مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة.

ومن أبرز هذه القوى على المستوى الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والصين) التي يعبر عنها الشكل التالي:

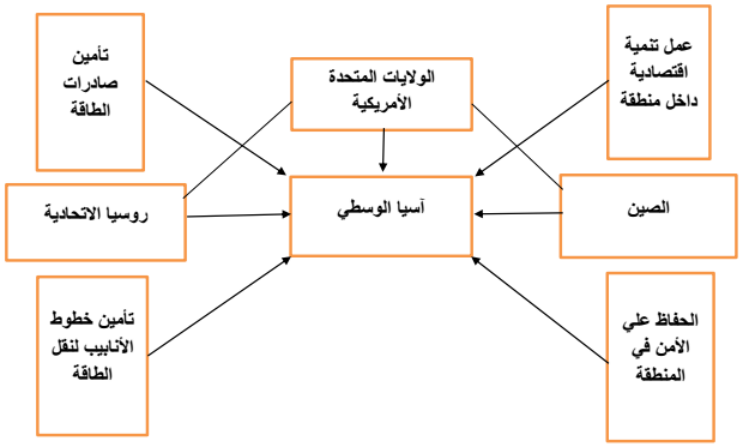

لقد جذب بترول آسيا الوسطى مصالح القوى الدولية لأسباب عديدة، منها ما يلي[2]:

1 – يدر بترول هذه المنطقة من النوع الجيد.

1– ريا خوري، آسيا الوسطى في صراع القوى العظمى، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، سوريا، من الموقع http://ncro.sy/?p=3057 2022

2– محمد دياب، صراع على الثروات في اسيا الوسطى، مجلة شؤون الأوسط، العدد 105، 2000م، ص86.

2 – إن دول المنطقة تفتقد إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا؛ للوصول بشكل مستقل إلى الحقول النفطية والبحرية منها، الأمر الذي يعطي فرصة أكبر أمام شركات تلك الدول.

3 – معظم إنتاج النفط والغاز في منطقة آسيا الوسطى يكون للتصدير الخارجي، وليس للاستهلاك الداخلي.

إن تحدي روسيا الواضح للضغوط الأمريكية، الذي بدأ غير متوقع، ليس فقط من جانب أوكرانيا، بل والولايات المتحدة ذاتها، يشير إلى بداية الانكسار الأمريكي، وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية والإقليمية، ربما لأسباب أخرى، لا علاقة لها بالأزمة في أوكرانيا، منها مشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، التي بدأت تطفو على السطح تدريجياً، إلى جانب فشلها في إدارة حملاتها العسكرية في أفغانستان والعراق، وهو أمر يبدو طبيعياً؛ فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد أن سيطرة أية قوة على قمة النظام الدولي، مهما طالت مدتها، إلى زوال.

إن المواجهة التي بدأت بين روسيا والولايات المتحدة، خلال أزمة أوكرانيا، هي إيذان ببدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية، إذ استمرت الولايات المتحدة في التصعيد مع روسيا بتأكيد أنه سيتم ضم أوكرانيا إلى حلف الأطلسي مستقبلاً، وما صاحب ذلك من تزويد أوكرانيا بمختلف أنواع الأسلحة، وهو ما عدّته روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي، هذا إلى جانب السلوك اللفظي المتغطرس للإدارة الأمريكية والدول الغربية تجاه روسيا، الذي لم يعد مقبولاً ليس فقط من جانب روسيا، بل من العالم أجمع؛ الأمر الذي دفع روسيا إلى الاستمرار في التصعيد ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الغربية[1].

ولمنع النفوذ الغربي من التغلغل في منطقة آسيا الوسطى، سبق لروسيا أن أصدرت وثيقة في24 يناير 2000م تتضمن مفهوم الأمن الروسي، من خلال منظومة متكاملة لضمان أمن الدولة والمجتمع الروسي ضد المخاطر الخارجية والداخلية، وعبرت الوثيقة عن رفضها للإستراتيجية الأمريكية للسيطرة العالمية، ولتوسع حلف الناتو شرقاً حتى لا تنضم إليه دول آسيا الوسطى، لذلك تحاول روسيا استعادة وضع التوازن السياسي والاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى، وتحاول الحد من سعي الولايات المتحدة للانفراد بمنطقة آسيا الوسطى، ومحاولة جذب دولها للسير في فلكها، وتحت مظلتها، بهدف

1– وسام فؤاد، التحولات في الحضور العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، المعهد المصري للدراسات، 6 مايو 2021م (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر2022م) https: //bit. Ly /3x0sp6w

تطويق روسيا جغرافياً واقتصادياً وعسكرياً لإضعافها دولياً، وإضعاف دورها في منطقة آسيا الوسطى[1]؛ لذا، تعد روسيا الحرب على أوكرانيا من أجل حماية حدودها، والعمل على محاربة كل الأطماع الغربية التي يمكن أن تهدد أمنها الداخلي والخارجي، في ظل تأكيد أن روسيا واحدة من الدول الكبرى، وأنها ذات موقع أوروبي آسيوي مهم، وذات قدرات علمية وتقنية وقدرات عسكرية كبيرة، ومن ثم فهي ستواصل حربها حتى تحقق أهدافها.

لم يعد من الممكن لأي مراقب، مهما تكن بساطة خلفيته الفكرية أو العلمية، أن يتجاهل أن هناك رابطاً ما، يجمع هذا الكم الضخم من المشاكل التي يواجهها العالم على جميع الأصعدة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تواتر الكوارث الطبيعية بشكل يكاد يكون غير مسبوق، والصحية المرتبطة بفيروس " كوفيد 19 "، ولن يخفى على أي مراقب أيضاً أن هناك فشلاً عاماً في التعامل مع هذه الأزمات على مستوى المؤسسات، والدول والنظام الدولي كله.

يرى العديد من المحللين من مختلف التخصصات والخلفيات الفكرية، أن ما يواجهه العالم من مشاكل وأزمات، ما هو إلا مؤشر على أننا نمر بمرحلة انتقالية، تتداعى فيها أركان النظام الدولي القديم بأبعاده الدولية والسياسية والاقتصادية، فيما لم تتضح بعد معالم وملامح النظام الدولي القادم.

لقد وصل العالم إلى لحظة من لحظات التحول النوعي، إلى لحظة ثورة حقيقية سوف تؤثر في حياة الناس العاديين في كل مكان، وتغير بشكل جذري من رؤيتهم للعالم ومفهومهم للتقدم، وأنماط العمل والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والمؤسس. هذه الثورة تتجاوز المفهوم التقليدي للثورة السياسية التي تستحوذ على اهتمام غالبية المحللين، وهي أشبه بالنقلة التي أحدثها عصر النهضة أو "الثورة الصناعية"

إن العالم على أعتاب ما يمكن أن يشكل أكثر التحولات "درامية" في النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا 1648م، وإن هذا التحول لا يمكن وقفه أو تجاهله.

إن سرعة ومدى هذا التحول وانتشاره، لن يعطي لأي فرد أو مجتمع رفاهية اختيار عدم المشاركة في هذا الواقع الجديد، ليست هذه الثورة متعلقة بتغير واحد مثل الحرب العالمية الثانية، أو سقوط الاتحاد السوفيتي السابق، بل سوف تأخذ شكل " شلال " من التغيير المتواصل سيؤدي ذلك إلى

1- محمد السيد سليم، وآخر، التحولات الديمقراطية في آسيا، مرجع سابق، ص43.

تقويض وإضعاف مؤسسات كانت تبدو ثابتة، ورفع حركات تبدو صغيرة وضعيفة إلى درجات عالية من القوة.

إن وحدة التحليل الأساسية في فهم العالم هي النظام الرأسمالي العالمي، الذي تشكل عبر قرون عدة، وتمدد حجمه مع تطور نضم النقل والاتصال، حتى وصل في زمننا هذا إلى درجة غير مسبوقة من الاتساع والاعتماد المتبادل. يتشكل هذا النظام من تفاعل القوى المختلفة بداخله، حيث تسعى كل منها لإعادة تشكيله وفق ما يحقق مصالحها، وتشير التذبذبات الشديدة في أسواق المال والعملات، والزيادة الكبيرة في حجم عدم المساواة بداخل هذا النظام، التي تعبر عن نفسها حالياً في شكل استقطاب سياسي واجتماعي حاد غير مسبوق، إلي دخول هذا النظام في أزمة هيكلية، وأنه وصل إلى حالة غير محتملة من عدم التوازن، ولا يمكن استمراره. ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بما يمكن أن تنتهي إليه هذه الحلقة المفرغة من الفعل ورد الفعل، إلا أنه من المؤكد أن الحرب الروسية – الأوكرانية، كشفت عن تغير حقيقي في النظام الدولي سوف تتضح معالمه، وتتأكد خلال السنوات القادمة، وما تنطوي عليه من تفاعلات بين روسيا والولايات المتحدة.

خامساً: سناريوهات النظام الدولي "الأزمة الحرب الروسية الأوكرانية"

إن حركة التقدم الإنساني قد ارتبطت تاريخياً بقدرة النظام الدولي على تطويع بنيتها لتحقيق ما تصبوا إليه من أهداف، ولكن حركة التقدم هذه في حد ذاتها تخلق مشاكل، والحلول التي يستخدمها لمعالجة هذه المشاكل تؤدي بدورها إلى خلق مشاكل أكبر، وعند مراحل معينة من التطور، تجتمع هذه المشاكل لتصنع ما يمكن تسميته " السقف الصلب "، على حركة النظام وتقدمه.

ولا يستطيع النظام تجاوز السقف الذي صنعته المشكلات المجتمعية عن طريق حلول أو تغييرات جزئية، يضع هذا الموقف النظام الدولي أمام خيارات صعبة، فإما أن يغير في موازين القوة السائد، لتصل إلى مرحلة التعددية القطبية التي يسودها العدل والإنصاف؛ فينجح النظام في تجاوز هذا السقف، وإما يزيد في حدة الصراع حتى يصل النظام إلى مرحلة عدم القطبية؛ فتتوقف حركة التطور، ويصاب النظام بالركود وبالتدهور، وربما بالانهيار الشامل، قد أوردت الدراسات التاريخية العديد من النماذج " لفقاعات مجتمعية " تعيش لعقود متعددة، بل وأحياناً قرون، وكلما طالت مدة بقائها، ازداد من يعيشون بداخلها والمستفيدون منها، اقتناعاً بالأفكار السائدة فيها، وازدادت صعوبة فهمهم للواقع خارجها،

أو للرؤية السائدة لدى من يعيشون فيه، ولكن التاريخ يشير أيضاً إلى أن التناقضات بين الرؤية السائدة داخل مختلف "الفقاعات" و" الواقع الحقيقي " تصل دوماً إلى مرحلة لا يمكن احتمالها، يضغط الواقع خارج الفقاعة عليها بشكل لا يمكن تجاهله؛ فتنفجر بشكل يراه من بداخلها مفاجئاً وغير مفهوم، ومن هذه النماذج ما يلي:

1 – أزمة هيكلية في النظام الرأسمالي الدولي:

النظام الدولي أو العالمي، كما يسمّيه البعض، هو نظام اجتماعي، أي أن له عمراً محدداً، بداية ونهاية، وخصائص يتغير بعضها بمرور الزمن، بينما يظل بعضها الآخر على ثباته، إن النظام الاجتماعي التاريخي يجب أن يخضع للتحليل وحدة واحدة، لكن العلوم الاجتماعية قسمت هذا العالم الحقيقي إلى دوائر منفصلة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وهو تقسيم مفتعل يخفي الروابط الوثيقة بين كل هذه الدوائر، أو الأجزاء التي يتكون منها النظام الدولي.

إن المشاكل التي يعانيها النظام الدولي اليوم، هي نتاج لطريقة في التفكير عفا عليها الزمن، طريقة تركز على " الجزء " وتتجاهل "الكل"، وهذه الرؤية تعجز عن فهم التنبؤ بتطورات الواقع أو تفسيره " الحقيقي " الذي نعيشه، وعندما يبدأ القائمون على النظام في اعتماد الرؤية "الكلية " للنظام، الذي يشكلون جزءًا منه، يبدؤون في فهم العيوب الأساسية في النظام الدولي السائد، و يصبح خلق مستقبل بديل أمراً ممكناً، وعندما يبدأ القائمون على النظام الدولي في فهم أن المشاكل التي يعانيها النظام الدولي مترابطة، وكلها أعراض لنظام دولي أو عالمي يعاني برمته " عدم توازن "، فإنهم يستطيعون التخلي عن عقلية التخوف من التغيير، ونمط التفاعل الذي يقتصر على "رد الفعل"، وأن يبدؤوا في ابتكار وسائل جديدة لصنع مستقبل أفضل[1] كما أن القائمين على النظام الدولي أو العالمي، لا يمكنهم حل المشاكل التي يتعرض لها النظام، باستخدام نوعية التفكير الذي تم استخدامه نفسها، وعندما يتعارض الواقع مع المنظومة الفكرية، يكون أمام المنظرين حل من اثنين، إما تجاهل الوقائع التي يتعارض مع النظرية، أو البحث عن إطار نظري جدي، وعادة ما يأتي مثل هذا التحول في المنظومات الفكرية من خارج المؤسسات التقليدية السائدة، أو على هوامشها، بل إن أكثر القوى الحركية " دينامية " وفعالية في المجتمعات، تأتي من خارج النخبة، سواء السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية، وهي قوى

1 –Joshua Cooper Ramo , The Age of the Unthinkable ,New York, Little, Brown and Company, 2009,

جديدة لا يفهمها الصفوة، ولا يتفقون معها، بل إن أفكارهم التقليدية، قد تعدّ عائقاً أمام فهمهم لرؤى فكرية جديدة. وفي إطار هذه الحالة من عدم الاستقرار، فقد أصبح متخذو القرار على جميع المستويات في حالة شلل تام، نحن الآن إذن، في مرحلة انتقالية بين انهيار النظام الدولي أو العالمي الحالي، وظهور ملامح نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، هذه المرحلة تتميز بالفوضى، كما أنها تتميز أيضاً بإتاحة الفرصة للابتكار والتجديد.

2 – أزمة بيئية اقتصادية عالمية.

لقد ظهرت التداعيات السلبية للعلاقة بين نمط الإنتاج الصناعي الذي أنتجته الثورة الصناعية، ونمط النظم البيئية والمجتمعية الأكبر، هذه التداعيات السلبية لم تعد محتملة، وهناك ضرورة ملحة لرؤية جديدة، وقد يعتقد الكثيرون أننا نعيش في عالم ما بعد العصر الصناعي، وذلك لشيوع استخدام التكنولوجية، وتحول المجتمعات المتقدمة إلى أشكال مختلفة من اقتصاد الخدمات، ولكن ربع القرن الماضي شهد في الواقع أكبر زيادة في النشاط الصناعي في تاريخ العالم.

لقد تزايد عدد السيارات المستخدمة في العالم من 50 مليون سيارة عام 1950م إلى 900 مليون سيارة عام 2014م، كما تضاعف تقريباً حجم الإنتاج العالمي من الصلب، ويتم استخراج الفحم، واستخدامه في أغراض صناعية بشكل أوسع بكثير من أي فترة مضت، تتميز هذه المرحلة من العصر الصناعي بقدر غير مسبوق من الاعتماد المتبادل، بين الدول والمناطق الجغرافية، بالإضافة إلى ظهور مشكلات بيئية واقتصادية ذات مستوى عالمي بالفعل.

إن اقتصاد الدول المتقدمة يعتمد بشكل كبير على مناطق أخرى في مختلف أنحاء العالم لإنتاج ما تحتاج إليه، وتشير الدراسات إلى كل رطل من مختلف المواد الغذائية بقطع رحلة طولها نحو ألفي ميل، قبل أن يشتريه المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا أخذنا في الحسبان تكلفة هذه الرحلة الطويلة، فإن الكوب الواحد من عصير البرتغال الذي يتناوله الأمريكيون يستهلك ما يوازي كوبين من النفط.

إنّ نظم توزيع المنتجات في العالم اليوم تنتج ما يقرب من 10% من إنتاج العالم من ثاني أكسيد الكربون "2 "، وإلى وقت قريب كان تركيز الساسة ورجال الأعمال والإعلام منصباً فقط على النظام الاقتصادي الصناعي، وكيفية الحفاظ على نموه، من دون أدنى اهتمام للنظم الاجتماعية والبيئية

الأوسع التي يعمل بداخلها، فالنظام الدولي أو العالمي، يعد في واقع الأمر، مفهوماً بسيطاً ومعقداً في الوقت نفسه، فهو بسيط؛ لأننا نعيش ونلاحظ تفاعلاته وتطوراته لحظة بلحظة، كما يلاحظ من ناحية أخرى بأنه يتسم بالتعقيد، نظراً لاختلاف مفهومه من دولة إلى أخرى ومن مجال إلى آخر.

لقد حقق العصر الصناعي إنجازات عظيمة في تحسين مستويات التعليم، وحقوق الإنسان، وتوفير الرخاء المادي، ولكنه أيضاً تسبب في تدمير نظم بيئية، واختفاء ثقافات تقليدية، وخلق نمطا من الحياة لا تتحمل النظم الطبيعية والاجتماعية، استمراره طويلاً؛ وبذلك يمكننا القول بأن العصر الصناعي يصل إلى نهايته بسبب تراجع فرص التوسع الصناعي، وأن أشخاص وشركات وحكومات أصبحت على قناعة بأن أضراره الجانبية لم تعد محتملة، وهناك مؤشرات عدة في " الواقع الحقيقي " على أن منطق ومنظومة العصر الصناعي قد وصلت أيضا إلى منتهاها.

إن هذه الفترة الانتقالية من تاريخ العالم، يقودها قادة لاتزال عقولهم أسيرة رؤى وطرق تفكير قديمة، عاجزة عن أن تفسر ما يحدث في العالم اليوم، أو أن تتنبأ بتطوراته المستقبلية؛ ولهذا، فهم يصلون المرة تلو الأخرى إلى أحكام خاطئة بشأنه، فهم اليوم يعجزون عن مواجهة هذا الانفصال بين طرق تفكيرهم، والواقع على الأرض، كما أنهم في حالة ذهول من الواقع الحالي، وغير مدركين تماماً للسرعة المذهلة التي تنتشر بها موجات التغيير فيه " 2" يجب أن نرى العالم كما هو، عالم يزداد تعقيداً وتداخلاً، ويشكل مصدراً للعديد من الأخطار المحتملة.

إن القضايا الكبرى، مثل تغير المناخ والهجرة، والكوارث الطبيعية، والحروب، والثورات، والدول الفاشلة، تضع ضغوطاً غير عادية على الحكومات، وعلى النظام الدولي كله ولا يجدي في مواجهتها إجراءات جزئية، بل إن كل ذلك يستلزم تغييراً جذرياً للمسار بأكمله.

إن تفسير عجز البعض عن إدراك الواقع الجديد كما هو، يرجع في اعتقادنا إلى استخدام تشبيه " الفقاعة " لتوضيح كيفية تشكل رؤيتين مختلفتين للواقع في أي مجتمع، رؤية يتبناها من هم بداخل " الفقاعة "، وأخرى يتبناها من هم بخارجها " 3"، وتعد تجربة " فقاعة الدوت كوم"، أو الشركات العاملة في مجال الإنترنت في التسعينيات من القرن الماضي، مثالاً جيداً على ذلك.

لقد حصلت الشركات العاملة في هذا المجال، في ذلك الوقت، على اهتمام غير عادي، واجتذبت استثمارات ضخمة، ثم بعد أن تمدد حجم هذا القطاع الاقتصادي بدرجة كبيرة، انهار مخلفاً

وراءه خسارة مالية ضخمة، تكون داخل الدوائر العاملة في الشركات " الدوت كوم " قناعة بأنهم يؤسسون لاقتصاد جديد، يتم تقييم النشاط فيه ليس على أساس ربحيته، بل على أساس تطوره التكنولوجي، وعدد الزائرين أو المستخدمين لكل موقع، لكن الواقع السائد خارج هذه "الفقاعة " كان يسير وفق معايير مختلفة، تأتي الربحية على رأسها، وعندما لم ينجح العاملون في الشركات " الدوت كوم " في تحويل الإقبال على مواقعهم إلى نشاط مربح، ضغط الواقع الخارجي على " الفقاعة "، وأدى إلى انفجارها؛ لذلك نرى أن العصر الصناعي يعد أحد هذه " الفقاعات "؛ إذ أنتج منظومة فكرية تتبنى التفسير " الميكانيكي " للواقع وتفاعلاته، فهي تتعامل مع النظم السياسية، والاقتصادية، والبيئية، والمجتمعية، بوصفها كيانات منفصلة، يمكن تفكيك كل منها إلى أجزاء، وهذه الأجزاء يحكم تفاعلها قوانين ثابتة، بحيث إن المقدمات دائماً ما تؤدي إلى نتائج بعينها يمكن التنبؤ بها.

في هذا الإطار، يصبح الواقع شيئاً يمكن قياسه والتنبؤ بتفاعلاته، بل والتحكم فيه، ويصبح هناك حلٌّ واحد واضح وصحيح لأية مشكلة، وعدد معروف من الإجراءات للتوصل إلى نتائج بعينها، ولكن العالم اليوم، يتسم بدرجة أكبر من التعقيد، وقد أصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، التحكم في تفاعلاته أو التنبؤ بنتائجها، يصدق على هذا الواقع الجديد وصف النظام المركب[1] وهو النظام الذي يشتمل على عدد كبير من المكونات والفاعلين، تتفاعل بعضها مع بعض بأشكال قد تكون نمطية في بعض الأحوال، وغير نمطية في أحوال أخرى. وكلما زاد عدد العناصر المتفاعلة بداخل هذا النظام، زادت درجة الاتصال والتفاعل فيما بينها، وزاد اختلاف هذه العناصر عن بعضها؛ أصبح هذا النظام في حالة تغير دائم، وزادت صعوبة التنبؤ بتفاعلاته.

خامساً الخلاصة – النتائج والتوصيات:

روسيا دولة ذات مكانة إستراتيجية عالمية، حيث كانت عاصمة الاتحاد السوفيتي سابقاً، ودولة عظمى، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، تراجع الدور الروسي والمعسكر الشرقي، وأصبح المعسكر الغربي المسيطر وصاحب النفوذ، ولكن إستراتيجية الرئيس بوتين التي تعمل على إعادة بناء الدور الروسي قوة عالمية، فكان على روسيا التدخل في أوكرانيا بصفتها بلدًا تابعًا لها وامتدادًا لمستعمراتها، وهي حق

1- وليد محمود أحمد، توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 33، 2014م، ص 288.

تاريخي وجغرافي لروسيا، وأن كل من الشعبين الروسي والأوكراني هما شعب واحد، وتعد أوكرانيا بلد متعدد الإثنيات والأعراف والأديان واللغات، وهو منقسم بين شرق، يتكلم سكانه الروسية، ويرون في روسيا بلدهم الأم، وبين غرب يتكلم سكانه اللغة الأوكرانية، ويدعو إلى الانضمام لأوروبا؛ لذلك عمل الرئيس بوتين على إنشاء اتحاد يعرف " بالاتحاد الروسي " الذي يعمل على تكوين كيان سياسي بين أعضائه، للدفاع عن الدولة ومصالحها، بالإضافة إلى قلق روسيا، ليس فقط من التقارب الأوروبي مع أوكرانيا، بل الخوف من ضم أوكرانيا لحلف الناتو، الأمر الذي ترفضه روسيا جملة وتفصيلا، هذا بالإضافة إلى السوق التجاري الكبير بين البلدين، حيث تعد روسيا المصدر الرئيس لتزويد أوكرانيا بالطاقة، فأوكرانيا من أكبر مستهلكي الطاقة الروسية في أوروبا، كما تستورد روسيا من أوكرانيا قطع الغيار للمنتجات الحربية، وغيرها من المكونات الفضائية والملاحية، كما تعد أوكرانيا المعبر الرئيس لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا، وهو يعد من مصادر الاقتصاد الروسي، وتعد أوكرانيا منطقة عازلة بين روسيا وأوروبا، وللمرة الثالثة على التوالي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام روسيا فتيلًا للحرب، عبر مصيدة الدعم المسبق لها، ومن ثم جرها في حرب خطط لها قبل عشرات السنين.

والسؤال المطروح اليوم "هل يكون غزو روسيا لأوكرانيا هو شرارة الحرب العالمية الثالثة، خاصة أن قادة أوروبا يحاولون تجنبها، ودخولهم للمرة الثالثة في صراع يفتت أوطانهم من الداخل إلى الخارج، ومن ثم يتحول إلى حرب شاملة كبرى على غرار الحربين العالميتين الأولى والثانية؟

إن الجواب على هذا السؤال يتطلب منا الرجوع إلى ما حدث في خمسينيات القرن الماضي، ووصولاً إلى الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، ليست إلا فتيلًا مشتعلًا حضر له منذ الخمسينيات، فيما عرف بالحرب الأهلية لشبه الجزيرة الكورية، اللعبة الأمريكية بدأت في سنة 1950م الحرب الكورية، عندما كانت شبه الجزيرة الكورية مقسمة إلى قسمين: شمالي وجنوبي، الشمالي يقع تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، وأما الجنوبي فيقع تحت سيطرة لجنة الأمم المتحدة المؤقتة، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والسياسة الأمريكية تسعى دوماً للتفريق تحت شعار القوميات، ففي 25 يونيو 1950م هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية، وتوسع نطاق الحرب.

بعد ذلك دخلت الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الصين أطراف في الصراع، انتهي بتقسيم كوريا وزرع فتيل مشتعل إلى الآن، وهو ما يفسر اليوم، وبشكل صريح إعلان

كوريا الشمالية دعمها الكامل للحلف الروسي القديم، بانتظار الفرصة المناسبة لضرب عدوها اللدود كوريا الجنوبية، ومن ثم ضمها تحت حكم " كن ".

كما توجهت الولايات المتحدة إلى تايوان، وزرع فتيل خامد بينها وبين الصين، بالإضافة إلى الجزر المتاخمة لليابان، إذ قامت الولايات المتحدة بافتعال هذا النزاع عن طريق قطع إمداد الرقائق الإلكترونية عن الصين، التي يكمن مصدرها الأكبر في العالم في جزيرة تايوان، وبهذا ستجر الولايات المتحدة الصين للدخول للمصيدة الجديدة، في حرب مع الجيران، إذن، المخطط الأمريكي هنا مقسم إلى جزأين:

الأول – فصل الروس في حرب مع أوروبا.

الثاني– إدخال الصين في حرب مع الجيران ضد تايوان واليابان وكوريا الجنوبية، أضف إلى ذلك الدول الآسيوية التي تخضع لحلف الناتو، وبهذا ستضطر تلك الدول الدخول في حرب ضد الصين من دون أي خيار؛ لأنها ستكون في موقف المدافع، وفي الحقيقة ستكون حربا بالوكالة نيابة عن الأمريكيين.

وهنا ينقسم العالم إلى ثلاثة معسكرات: المعسكر الصيني – المعسكر الروسي – المعسكر الأمريكي، وبعدها ستندلع الحرب العالمية الثالثة الشاملة بين الحلف الشرقي بقيادة الصين وروسيا – والحلف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وكما في كل مرة، ستكون الولايات المتحدة خارج نطاق الحرب، وستدفع بحلفائها عوضا عنها، وبعد أن يخرج الجميع منهكًا من الحرب، هنا ستدخل الولايات المتحدة في حرب مباشرة مع الصين، لن يكون فيها فائز، فهذا الأمر هو بداية انهيار العالم بشكله الحالي.

إن العالم على أعتاب ما يمكن أن يشكل أكثر التحولات درامية في النظام الدولي، منذ معاهدة وستفاليا 1648م، وأن هذا التحول لا يمكن وقفه أو تجاهله، الأمر الذي يجعل من زمننا هذا زمنا استثنائياً. إن سرعة انتشار هذا التحول ومداه، لن يعطي لأي فرد، أو مجتمع رفاهية اختيار عدم المشاركة في هذا الواقع الجديد، فالذي يحدث سوف يأخذ شكل " شلال " من التغيير المتواصل سيؤدي ذلك إلى تقويض وإضعاف مؤسسات كانت تبدو ثابتة، ورفع حركات تبدو صغيرة وضعيفة إلى درجات عالية من القوة؛ فإن هناك حالة من الانتشار الواسع للتوترات على الساحة العالمية، تطرح احتمالات مختلفة، قد تؤدي في النهاية إلى تشكيل سياسات مغايرة على ما كانت عليه في السابق، ففي هذا

العصر الجديد من الصراعات الفوضوية العابرة للحدود؛ فإن الحكومات والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات سوف تتنافس كلها على ملعب واحد، مترامي الأطراف، بشأن قضايا متعددة ومتشابكة؛ لأنه ليست هناك قوة دولية أو مجموعة من الدول قادرة على السيطرة على هذا العالم، كما أن الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية التقليدية، لن تكون ذات جدوى.

النتائج والتوصيات:

1 – من الصعوبة بمكان التنبؤ بما يمكن أن تنتهي إليه هذه الأزمة – الحرب الروسية – الأوكرانية، إلا أنه من المؤكد أن هذه الحرب قد كشفت عن تغيير حقيقي في النظام الدولي، وفي موازين القوى فيه، سوف تتضح معالمه وتتأكد خلال السنوات القادمة، وما تنطوي عليه من تفاعلات بين روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة.

2 – إن المواجهة التي بدأت بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، خلال الحرب الروسية –الأوكرانية، هي إيذان ببدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية، هذا إلى جانب السلوك اللفظي المتغطرس للمسئولين الأمريكيين تجاه روسيا، وما اتخذوه من تدابير، الأمر الذي دفع روسيا إلى الاستمرار في التصعيد، ويتوعد بإمكانية استخدام السلاح النووي.

3 – إن تحدي روسيا الواضح للضغوط الأمريكية، الذي بدأ غير متوقع، ليس فقط من جانب أوكرانيا، بل والولايات المتحدة ذاتها، يشير إلى بداية الانكسار الأمريكي، وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية والإقليمية، ربما لأسباب أخرى تتعلق بمشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، التي بدأت تطفو على السطح تدريجياً.

4 – الصراع الدولي الحالي والمستقبلي هو صراع على مصادر الطاقة، وتحديداً النفط والغاز الطبيعي، بدأنا بالفعل نشهد أزمات في ارتفاع أسعار النفط والغاز والغذاء، وظهور السياسات الحمائية في أكثر من دولة، هذا كله وضع الحكومات في موقف حرج، وأصبحت تعاني تناقصاً في إيراداتها من ناحية، وضغوطاً من دوائر المال والأعمال عليها؛ لكيلا ترفع الضرائب من ناحية أخرى.

التوصيات:

1 – إن المشكلات التي يواجهها النظام الدولي الحالي، لا تنبع من غياب المعرفة أو الإدراك أو الإمكانيات؛ لأن المقاربات التقليدية لم تصمم من أجل التعامل مع التغير المستمر وغير المتوقع، والدرجة العالية من التشابك والتكيف التي يتميز بها العالم اليوم، إن تغيير الطريقة التقليدية التي يفكر بها النظام الدولي الحالي، هي الخطوة الأولى الأساسية اللازمة لتطوير مقاربات جديدة ونماذج فكرية جديدة، من خلال بحث إمبريقي واسع، لجمع كمية وافرة من المعلومات من مصادرها على الأرض.

2 – يجب تفادي البحث عن حل واحد يعالج جميع أبعاد المشكلة، ولكن يجب العمل على عدة مسارات في الوقت نفسه.

3 – يجب العمل على فهم النظام الأوسع الذي تقع في إطاره المشكلة، وكيفية تطورها عبر الزمن، والحرص على تحديد الجهات، أو الدول، أو الأشخاص الذين لهم أكبر الأثر في تطورات المشكلة، وإشراكهم في عملية صنع القرار، وتنفيذ السياسات.

4 – يجب أن يكون هناك استعداد دائم لعمل تغييرات جذرية في المسار، كلما تغير الواقع على الأرض، كما يمكن إعادة هيكلة العمل كله، بوصفه شبكة من العلاقات الديناميكية بين نظم وفاعلين متعددين.

قائمة المراجع :

أولا- المراجع العربية

1. ابراهيم ابوخزام، الحرب وتوازن القوى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، 1999م.
2. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، 2011م.
3. إيمان اشرف أحمد شلبي، الأبعاد الدولية للازمة الأوكرانية، مجلة السياسة والقانون، المركز الديمقراطي العربي، 2022م.
4. براهما تشيلاني، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا، الملامح والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات 19 -2- 2012م شوهد في 3 -8 – 2021م : https://cut.us/ksria
5. بسمة ماجد حمزة، استراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي إلى منزلة القوة العظمى، مجلة آفاق سياسية، العدد6، 2014م.
6. جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي ،السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد ،ط1، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014م.
7. جيهان الشريف الحديدي، التيارات الفكرية الأمريكية وتأثيرها في السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الصين، مجلة السياسة الدولية، 2010م.
8. خليل إسماعيل الحديثي، الوسط في التنظيم الدولي، العراق، جامعة بغداد، 1991م.
9. خليل حسن ،النظام الدولي: المفاهيم والأسس، الثوابت والمتغيرات، بيروت، منشورات الحلبي، 2013م.
10. دلال محمود السيد، التغيرات في توازن القوى الإقليمي، مجلة آفاق عربية، العدد2، ديسمبر 2017م.
11. رائد جبر، بوتين يدشّن حملته للعودة إلي الكرملين ،مجلة الحياة اللندنية، العدد 136 يناير 2012م.
12. رائد جبر، بوتين يطلق أضخم برنامج لتسليح روسيا في مواجهة تحديات الغرب والأطلسي، مجلة الحياة اللندنية، 21 فبراير 2012م.
13. روبرت ما كنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970م.
14. ريا خوري، آسيا الوسطي في صراع القوى العظمى، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، سوريا، من الموقع 2022م https://ncro.sy/?p=3057
15. سامر إلياس، فوز بوتين، بداية ونهاية الصراع السياسي في روسيا، 2012م.
16. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، 1998م.
17. شوقي عبد الكريم، التغيرات الإقليمية الجديدة وتأثيرها على التوازنات الدولية في الشرق الأوسط: دراسة في التحالف الروسي، الجزائر :م. دراسات لجامعة عمار ثلجي الأغواط، عدد 57.
18. عبد الرازق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية ن رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ن جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014م.
19. عبد السلام جمعة زاقود، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، عمان. دار زهران، 2012م.
20. عبد الله العقرباوي، هل تكون الحرب في أوكرانيا بداية نظام دولي جديد ؟ الجزيرة دوت نت، 27 -2 2022م تاريخ الدخول 15 أكتوبر 2022م. https//bit.ly /31Rukfu
21. عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية –الروسية والعمق الإستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 11، 2014م.
22. علي الدين هلال، تقديم كتاب توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربي 1967- 1973م، القاهرة، مكتبة متبولي، 1989م.
23. علي محمد السيد، الاتحاد الأوروبي وتحديات الأمن المرتبطة بالطاقة، مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قراءات استراتيجية، العدد 11، مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2007م.

24. عوض خليل، توجهات وأهداف، مجلة الشاهد، العدد73، 1993م.
25. قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي: من منظور أقطابه، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية جامعة الحاج الخضر باتنة، 2011م.
26. كيفين تونولي، غزو روسيا: كيف كشف هشاشة السلام في أوروبا ؟ بي بي سي، 10 مارس 2022م تاريخ الدخول 2 ديسمبر2022م. https: bbc.in /30fbk
27. مايكل شبهان، توازن القوى: التاريخ والنظرية، 2016م.
28. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، مصر، دار النهضة العربية ، 1968م.
29. محمد أبوغزلة، تداعيات الأزمة الأوكرانية على هيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، 28 ابريل 2023م.
30. محمد السيد سليم، وآخر، التحولات الديمقراطية في آسيا، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1999م.
31. محمد دياب، صراع على الثروات في آسيا الوسطى، مجلة شؤون الأوسط، عدد 105، 2000م.
32. محمد عصام أكبر خوجة، الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج من عام 1990م إلي 2009م، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن 2010م.
33. محمد فايز فرحات، القوى الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 185، يوليو 2022م.
34. محمد نجيب بوليف، الغزو الروسي لأوكرانيا: جنون العظمة أم سقوط نحو الهاوية، دار رؤى برنت، 2022م.
35. محمود محمد الكركي، العلاقات الروسية –الأمريكية في عهدي فلاديمير بوتين وجورج بوش: رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2009م.
36. ممدوح محمود مصطفى، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى، القاهرة، منشورات مدبولي، 1995م.
37. منى سليمان، التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، السياسة الدولية، القاهرة، 26 فبراير2022م، تاريخ الدخول 15 اكتوبر 2022م .https//bit.ly /3tg3lji
38. هالة خالد حميد، العلاقات الأمريكية –الروسية بعد 2001م، المسار والمستقبل، متحصل عليه من الموقع http//www.iasj.net/iasj? 23 -9 – 2019م.
39. وسام فؤاد، التحولات في الحضور العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، المعهد المصري للدراسات، 6 مايو 2021م، تاريخ الدخول: 10 سبتمبر2022.
40. وليد محمود أحمد، توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة 2000-2008، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 33، 2014م.

ثانيا- المراجع الأجنبية

41. IMF, Global Financial Stability Report , April 2010.
42. IMF , Global Financial Stability Report , Sept,2011.
43. G.C.Field-Political Theory- London ,Methuen-(1963,P.7).
44. Jaco viner ,The implication of the for international Relations,1946.
45. Stephen M. Walt , An international Relations Theory Guide to the war in Ukraine-A consideration of which theories have been vindicated-and which have fallen flat ,Foreign Policy , March 8 , 2022.
46. Kenneth N , Waltz , 1979.

جهود الوساطة السعودية بين السودان وتشاد عام 2007 في إطار سياسة المملكة تُجاه إفريقيا

د. شيرين مبارك فضل الله– جامعة القاهرة*

المستخلص

وقّع السودان وتشاد اتفاق مصالحة برعاية المملكة العربية السعودية عام 2007م، تعهدا فيه بالتعاون لتحقيق السلام بينهما، مع التزام الجانبين بالعمل مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة؛ لإنهاء الصراع في دارفور، وشرق تشاد؛ لتحقيق الاستقرار والأمن للجميع. جاء هذا الاتفاق بعد فترة طويلة من التوتر سادت العلاقات بين الجانبين، على خلفية اتهامات متبادلة بدعم كلا الطرفين لجماعات متمرّدة على الطرف الآخر، حيث اتهمت تشاد السودان مرارًا بدعم هجمات ميليشيا الجنجويد المتمركزة في دارفور، قرب حدود تشاد. وبالمثل اتهمت الخرطوم الحكومة التشادية بدعم حركات معارضة للحكومة السودانية في تشاد وإيوائها.

الكلمات الدالة: السودان– تشاد– حركات المعارضة – الوساطة السعودية.

مقدمة

تكمن أهمية الوساطة كونها وسيلة بديلة لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وهي مسار مغاير للعنف والحروب التي تنشأ بين الدول المتنازعة، وتعد الوسيلة البديلة للقضاء، والمتجاوزة عن تعقيداته وإجراءاته الطويلة في فض النازعات الدولية. وهي محاولة للتوصل إلى حل ودي يقبله أطراف النزاع، في ظل وساطة طرف ثالث غير منحاز، ومقبول من الطرفين، ومن أهم مهام الطرف الثالث توفير ملتقى للأطراف المتنازعة للاجتماع والحوار وتقريب وجهات النظر، وهو الدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية عام 2007م فيما يخص النزاع السوداني التشادي، الذي نشب بين الجارتين، على خلفية التعقيدات التي سببها اندلاع الصراع المسلح في دارفور.

* د. شيرين مبارك فضل الله، مدرس التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر.

مرّت علاقات الخرطوم بأنجامينا بكثير من حالات الشد والجذب، نتيجة إيواء الدولتين ودعمهما للحركات المعارضة في كلا البلدين. ويبقى الهدف الأساس لكلا البلدين هو محاولة السيطرة على الحدود الممتدة بينهما؛ لكبح جماح أي نشاط معادٍ يمكن أن يحدث، ويشكل تهديدًا للسلطة القائمة، مثل أنشطة الحركات المسلحة المناوئة للحكومة في كلا الدولتين.

قبل عام 2005م كان الرئيس التشادي إدريس ديبي حليفًا للنظام في السودان، ورفض تقديم المساعدة للمعارضة السودانية – سواء في دارفور أو جنوب السودان – لكن ابتداءً من العام 2003 لم يعد قادرًا على منع حركتي المعارضة المسلحة في دارفور، جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، من استخدام تشاد قاعدة خلفية، ومكانا لتجنيد المقاتلين. وفي شهري مارس وأبريل من العام 2003، أرسل إدريس ديبي قوات تشادية لمقاتلة جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، داخل دارفور، غير أن الجنود البريين/الزغاوة التشاديين لم يبدوا – نظرًا للارتباطات القبلية– استعدادًا كبيرًا لمقاتلة أفراد آخرين من البريين، فأخطروا قوات المعارضة الدارفورية بنيتهم في الهجوم.

في المقابل، قام البشير بدعم جماعات المعارضة المسلحة التشادية الساعية إلى الحصول على قواعد خلفية، وأسلحة من الخرطوم. ووصل الأمر إلى إعلان أنجامينا أن هناك «حالة حرب» مع السودان بعد هجمات على بلدة حدودية شنها متمردون، ادعت الحكومة التشادية أن الحكومة السودانية سلحتهم. فشلت قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي في تخفيف حدة العنف في دارفور، وما نتج عنها من آثار عابرة للحدود السودانية التشادية. في إطار هذا السياق صرح مسئولون من الاتحاد الإفريقي أن الصراع لا يمكن حلّه، ما لم تتوقف الأعمال العدائية على الحدود السودانية التشادية.

كان هناك العديد من جهود الوساطة لنزع فتيل الأزمة بين الدولتين، منها توقيع تشاد والسودان اتفاقيتي سلام سابقتين على الوساطة السعودية بحوالي ثمانية عشر شهرًا بوساطة ليبيا. لكن الاتفاقات المتتالية لم تفعل الكثير لوقف الهجمات والحوادث على حدود دارفور المضطربة، واتهم كل من أنجامينا والخرطوم بعضهما بعضًا مرارًا بالفشل في الحفاظ على الاتفاقات السابقة.

تهدف هذه الورقة إلى البحث عن جذور التوتر في العلاقات السودانية– التشادية، وجهود التهدئة، والوصول إلى سلام، من خلال الوساطة السعودية، برعاية الملك عبد الله بن عبد العزيز، التي جاءت بعد مبادرات عربية وأفريقية عديدة، لوضع حد للصراع بين الدولتين، مع إلقاء الضوء على طبيعة

حركات المعارضة في السودان وتشاد ومطالبها وأهدافها، وكيف تشابكت أطراف الصراع الداخلي في الدولتين بعضهما ببعض، حتى أصبح صراعًا عابرًا للحدود، صانعًا لتوتر هدّد بالحرب بين الجارتين السودان وتشاد.

في السادس عشر من شهر ربيع الثاني 1428هـ، الموافق الرابع من مايو 2007، تم إنهاء خصومة دامت أكثر من ثلاث سنوات بين السودان وتشاد، بعد توقيع اتفاق مصالحة تم بين البلدين في الجنادرية في المملكة العربية السعودية، وقعه الرئيسان السوداني عمر حسن البشير، والتشادي إدريس ديبي.

أولًا– سياسة المملكة العربية السعودية تُجاه إفريقيا في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز

تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ ومعطيات جغرافية، وتاريخية، ودينية، وسياسية، واقتصادية، وأمنية، وذلك على أساس: الانسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والعمل لأجل السلام والعدل الدوليين، وإدانة الإرهاب بجميع أشكاله، والالتزام بقواعد القانون الدولي،

والمواثيق الدولية والثنائية، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية، ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية[1].

وبشكل عام، تدور حركة السياسة الخارجية السعودية بين أربع دوائر أساسية هي: دائرة الخليج العربي، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، والدائرة الدولية. وهنا تحتل القارة الإفريقية موقعًا متميزًا، حيث إنها تمثل قاسمًا مشتركًا بين الدوائر العربية، والإسلامية والدولية[2]. تضم إفريقيا ما يقرب من 650 مليون مسلم (حوالى 35 بالمائة من إجمالي سكان إفريقيا)، إضافة إلى تمتعها بموقع إستراتيجي، وثروة بشرية وطبيعية ضخمة، لذا كان من الطبيعي أن تولى المملكة القارة الإفريقية اهتمامًا خاصًّا، وأن يكون لها دورٌ بارزٌ في شؤون العديد من دول القارة، خاصة في ظل الاستقطاب الإيراني، ومحاولة

1– أيمن شبانة، السياسة السعودية في إفريقيا: آفاق واعدة، ورقة عمل، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، ص 1.

2– المرجع نفسه والصفحة نفسها.

إيران المستمرة تأسيس نفوذ قوى في إفريقيا، في إطار منافسة الدولتين على الهيمنة الإقليمية، والسياسية، والأمنية، والدينية[1].

حرصت المملكة على مد جسور التواصل مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، منذ عقد الستينيات من القرن المنصرم، بالتزامن مع حصول الدول الإفريقية على استقلالها. وتعد زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز للسودان عام 1965م، وجولته في إفريقيا عام 1972م، من العلامات الفارقة في تاريخ علاقات المملكة مع الدول الإفريقية. وقد سعت المملكة في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى الانفتاح على إفريقيا؛ لتنويع خارطة تحالفات المملكة الإقليمية، خاصة أن القارة تحتل المرتبة الثانية – بعد الكتلة الآسيوية– بين الكتل التصويتية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمجموع (54 دولة). كما أنها تحتفظ بثلاثة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن الدولي. فضلاً عن عضوية الكثير من دولها في مجموعة عدم الانحياز، ومجموعة السبع والسبعين، ومنظمة التعاون الإسلامي، كما تضم القارة أكثر من 21 دولة منتجة للنفط، منهم أربع دول تنتمي لأوبك هي: نيجيريا، وأنجولا، وليبيا، والجزائر[2].

كما توفر القارة الإفريقية فرصًا اقتصادية سانحة أمام المملكة للاستثمار الزراعي، حيث تتوافر بالقارة مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، ولطالما كانت الأراضي الزراعية محورا مهما وأساسيا للاستثمار الخليجي في إفريقيا جنوب الصحراء[3]، أضف لما سبق حجم السوق الإفريقية الضخمة التي تسمح بفتح أبواب متعددة ومتنوعة للاستثمارات السعودية، في ظل تنوع ووفرة المواد الخام في القارة، إذ تزخر القارة بنحو 30% من احتياطي الثروات المعدنية في العالم، وتعدّ من أهم منتجي العالم من الماس، والذهب، والبلاتين، واليورانيوم، والأخشاب، والكاكاو، والبن. تمتلك القارة أيضًا ما يزيد عن عشرة بالمائة من احتياطي البترول العالمي، و7.5% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، لذلك سعت

1 –Feierstein، Gerald، Craig Greathead، The Fight for Africa، The new Focus of the Saudi– Iranian Rivalry، Middle East Institute، Policy Foucus، 2017، p.2.

2– أيمن شبانة: مرجع سبق ذكره، ص 2.

3– Mason، Robert، Simon Mabon،The Gulf States in East Africa: Security، Economic and Strategic Partnerships? Working Paper، Workshop 3، Gulf Research Centre Cambridge، 2015، p.1.

المملكة إلى تعزيز التبادل التجاري مع دول القارة، مستندة إلى الجوار الجغرافي، وتاريخ طويل وقديم من العلاقات بين شبه الجزيرة العربية والقارة الإفريقية [1].

في إطار حرص المملكة على تعزيز العلاقات الاقتصادية بينها وبين القارة الإفريقية، جرى تنظيم العديد من الاجتماعات بين مجلس الغرف السعودية، وسفراء الدول الإفريقية بالمملكة. كما استضافت الرياض في ديسمبر 2010م مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي، بمشاركة عدد كبير من دول الخليج وإفريقيا، وبحضور ستة رؤساء أفارقة، ووزراء، وسفراء، وأكاديميين، وعدد كبير من رجال الأعمال، بهدف تعزيز الاستثمار بين الجانبين في مختلف القطاعات[2].

كان من ضمن توصيات المؤتمر: إنشاء صندوق خليجي إفريقي لإنشاء شركات استثمار؛ لتحقيق الأمن الغذائي في قطاع التنمية الزراعية، كما حث المؤتمر البنوك التجارية الخليجية على فتح فروع لها في إفريقيا، واقتراح تأسيس مؤسسة جديدة، بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي، لدعم الاستثمار في المنطقة، من خلال إنشاء مكتب إقليمي، يكون هدفه الرئيس السماح بالتدفق السهل للسلع والخدمات ورأس المال بين الطرفين، وتخصيص صناديق الاستثمار لدعم المشاريع الاستثمارية المشتركة في إفريقيا[3].

أكّد الدكتور فهد السلطان، الأمين العام لمجلس الغرف السعودية، على أهمية التعاون مع دول القارة الإفريقية، وقال إن المؤتمر ينعقد بناء على توجيهات المملكة لتعزيز العلاقات مع القارة الإفريقية وتطويرها، خاصة أن القارة أصبحت جاذبة لأهم دول العالم، نظرًا لمواردها الطبيعية الغنية، وأشار إلى أنّ المملكة ترتبط بعلاقات تاريخية مع القارة الإفريقية، من خلال شراكة تجارية بارزة [4].

1- Roxburgh، et.al. Lions on the Move: The Progress and Potential of African Economies،Mckinsey Global Institute، June 2010، pp.39- 46.

2- Gulf-African Fund، a new idea to support exports and agricultural investment، News Article by ahram online، Archived from the original Monday 6 Dec 2010. Retrieved 21 November 2021.

3- Ibid.

4- Gulf-African Investment Conference -2010 Opens Saturday، Set to Promote Economic Partnerships 2 Riyadh، News Article by Saudi Press A gency، Archived from the original 29/11/ 2010. Retrieved 21 November 2021.

تطورت العلاقات الاقتصادية بين المملكة والقارة، وازدادت زخمًا في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، وبنهاية عام 2015م، بلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية والدول الإفريقية نحو 68.6 مليار ريال سعودي، منها 55.9 مليار صادرات سعودية إلى إفريقيا، و12.7 مليار واردات المملكة من إفريقيا. ضمت قائمة الصادرات السعودية النفط ومشتقاته. بينما شملت الواردات: اللحوم، والفحم، والمعادن[1].

استثمرت المملكة بكثافة، في شراء الأراضي للاستثمار الزراعي في شرق إفريقيا، خاصة في ظل مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز للاستثمار الزراعي في الخارج، وكان لهذه المبادرة دور رئيس في التعاون بين المملكة وإثيوبيا والسودان على وجه الخصوص.

وتعد مكافحة الإرهاب أحد أهم دوافع التحرك السعودي في إفريقيا، خاصة مع تعرض المملكة للعديد من الحوادث الإرهابية منذ العام 2003م، وهو ما دفعها إلى تبنى إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب تابع للأمم المتحدة، حيث أطلق الملك عبد الله بن عبد العزيز هذه الفكرة، وتوّجت بإنشاء المركز عام 2011م [2].

شملت علاقات المملكة مع إفريقيا كل الأقاليم الإفريقية جنوب الصحراء بلا استثناء. لكن يظل القرن الإفريقي ومنطقة شرق إفريقيا في مركز الصدارة، نظرًا لارتباطهما الوثيق بأمن المملكة والخليج العربي. تنافست السعودية والإمارات وإيران وتركيا وقطر وإسرائيل ومصر والصين وروسيا لترسيخ النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، نظرًا لأهمية هذه المنطقة الإستراتيجية[3].

كانت الأولوية في السياسة السعودية، إبعاد النفوذ الإيراني عن جوارها القريب. وتأمين الملاحة والشحن الدولي في باب المندب. خاصة في ظل سعى إيران لإنشاء المزيد من المجموعات التابعة لها

1 – أيمن شبانة: مرجع سبق ذكره، ص 2.

2 – Feierstein، Gerald، Craig Greathead، Op. Cit، p.3.

3 – Lons، Camille،saudiarabia and the uae look to africa، Carnegie endowment for international peace،archived from the original october 23،2018. Retrieved 10 april 2021. https://carnegieendowment.org/sada/77561

في المنطقة، وتوفير الدعم والتدريب العسكري للشيعة في شرق وغرب إفريقيا على وجه الخصوص، لذلك؛ أظهرت المملكة اهتمامًا مطّردًا بممارسة نفوذ جيوسياسي في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي[1].

كان من أهم النجاحات التي حققتها إيران في المنطقة هو تحالفها مع السودان، الذي أثبت أنه حليف إيراني مهم لسنوات عديدة. حيث أنشأت الدولتان علاقة تعاونية بين الجيش والمخابرات. وقد دفع إدراك المملكة لخطورة السماح لإيران بتأسيس موطأ قدم لها في القرن الإفريقي، وفى السودان خاصة، بما له من خصوصية إقليمية عربية وإفريقية إستراتيجية. لذلك؛ استثمرت المملكة العربية السعودية بكثافة لمواجهة النفوذ الإيراني في السودان، ونتيجة التحركات الدبلوماسية والاستثمارية نجحت المملكة إلى حد كبير في حصار النفوذ الإيراني في السودان[2].

استخدمت المملكة نفوذها الدبلوماسي لجذب السودان بعيدًا عن النفوذ الإيراني، وما يمثله من تداعيات خطيرة على أمن منطقة القرن الإفريقي والخليج العربي. كما تعهدت المملكة بمساعدة السودان على الخروج من عزلته، ورفع بعض العقوبات الاقتصادية التي وقعتها الولايات المتحدة على نظام عمر البشير[3]. وفى عام 2014م، طرد السودان المسئولين الإيرانيين، بعد اتهامهم بنشر المذهب الشيعي في البلاد من خلال مراكزهم الثقافية. نتيجة هذه التطورات في العلاقة بين البلدين، في إطار ترحيب السودان بهذا الاتجاه الإيجابي في العلاقات، أكد الرئيس السوداني بأنه يجب السعي لتنفيذ إستراتيجية مشتركة لوقف تغلغل الشيعة في إفريقيا، وأعلن أن الحكومة السودانية أغلقت المركز الثقافي الإيراني في الخرطوم، لأن عمله يشكل خطرًا حقيقيًا على المسلمين السنة في السودان، كما صرح البشير بأن على الدول العربية أن تتغلب على خلافاتها وتتحد في مواجهة التحديات[4].

كانت هذه خطوات سودانية مهمة نحو تحقيق التقارب مع المملكة العربية السعودية، وفى المقابل قاد المسئولون السعوديون حملة للتغلب على إدانة المحكمة الجنائية الدولية للرئيس عمر البشير،

1 -Mason، Robert، Simon Mabon،Op. Cit، p.2.

2 -Feierstein، Gerald، Craig Greathead، Op. Cit، p.3.

3 -Mason، Robert، Simon Mabon،Op. Cit، p.2.

4 -Sudan's Bashir says Relations with Saudi Arabia now Normal، news article by Sudan Tribune، Camille،saudiarabia and the uae look to africa، Carnegie endowment for international peace،archived from the original Sunday 12 Oct 2014. Retrieved 28 April 2021.

بخصوص المزاعم المتعلقة بجرائم إبادة في دارفور. كما استثمرت المملكة في مليون هكتار من الأراضي الزراعية في السودان، وأصبح السودان ضمن حزام الأمن السعودي في شرق إفريقيا[1].

كشف الدور الذي أدّته المملكة العربية السعودية تجاه التقارب مع السودان عن استعدادها المتزايد للوجود بقوة في منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، والظهور في موقع الجهة التي تسعى إلى بسط الاستقرار والأمن في المنطقة، والتوسّط من أجل السلام في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. لذلك حرصت المملكة في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز على استثمار ثقلها السياسي والديني في الوساطة لحل النزاعات في المنطقة، وعملت بمهارة على ترسيخ تصدرها لمكان مؤثر في علاقاتها بدول شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، وأرست شيئًا فشيئًا دعائم قوسٍ من النفوذ السياسي في هذه المنطقة الإستراتيجية[2].

ثانيًا– طبيعة وأبعاد النزاع السوداني – التشادي وأهم تطوراته

يمثل تعدد الأطراف وتداخل أدوارها سمة من سمات الصراعات الإفريقية بسبب تداخل وتشابك الجماعات الإثنية على حدود الدول الإفريقية. وإذا نظرنا إلى واقع دارفور الجغرافي، نجد أن الموقع الجيوسياسي للإقليم كان له تأثير كبير في أزمته التي تفجرت عام 2003م، إذ يقع الإقليم في موقع إستراتيجي في أقصى غرب السودان[3]، وتشكل حدوده الغربية الحدود السياسية للسودان مع ليبيا، وإفريقيا الوسطى، وتشاد[4].

يعد السبب الرئيس في امتداد الصراع من دارفور إلى تشاد هو الحدود التشادية السودانية المفتوحة، حيث تعيش مجموعات إثنية، لا تمثل لها الحدود إلا مجرد خط صوري على الخريطة [5]. تنوعت

1 –Feierstein، Gerald، Craig Greathead، Op. Cit، p.4.

2 –Ibid.

3 – تصل المساحة الكلية للإقليم إلى حوالي نصف مليون كم²، ويقطنه زهاء الستة ملايين ونصف المليون نسمة، يتكون الإقليم من ثلاث ولايات، هي: ولاية شمال دارفور، وعاصمتها الفاشر. ولاية جنوب دارفور، وعاصمتها نيالا. ولاية غرب دارفور، وعاصمتها الجنينة. السعيد البدوي: دارفور الإطار الجغرافي، في السيد فليفل، حسن مكي (محرران)، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، الأصول والمواقف، وسيناريوهات الحل والتدخل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 3، 4.

4 –Wai، Dunstan M.، The African – Arab Conflict in the Sudan، New York: Africana Pub، 1981، p.22.

5 – يبلغ طول الحدود بين البلدين أكثر من 1300 كم، وتمتد هذه الحدود في الجانب السوداني في إقليم دارفور من شمال كتم إلى وادى صالح، وتمتد في الجانب التشادي في ثلاث محافظات هي، بلتن، ووَدّاي، وسلامات. محمد عبد الستار سليمان: العلاقات

ارتباطات الجماعات في دارفور مع دول الجوار؛ فالجماعات العربية، مثل التعايشة، والهبانية، والرزيقات، والمسيرية، ارتبطوا أكثر بالحكومة السودانية وليبيا[1]، أما الجماعات الإفريقية، وبخاصة قبائل البري– المعروفين باسميهما العربيين الزغاوة والبديات–إضافة إلى المساليت والفور، فقد ارتبطت مصالحهم بتشاد، وإفريقيا الوسطى، وليبيا في كثير من الأحيان[2]. لعب الزغاوة/البري، دورًا رئيسًا في أزمة دارفور، حيث يُعد الزغاوة من القبائل الرئيسة في شمال وشمال غرب دارفور، وفى شرق تشاد أيضًا[3]. يمثل الزغاوة مالا يزيد عن 8% من تعداد سكان دارفور[4]. وبسبب قربهم من ليبيا وتشاد، وغياب السلطة المركزية سُجّلوا منذ الثمانينات[5].

تخطى الصراع في دارفور بآثاره البعيدة المدى الحدود السودانية إلى تشاد بشكل خاص، وأنتج تحالفات عبر الحدود. كما أن الصراع حول السلطة في كل من تشاد والسودان جعل من دارفور امتدادًا للفضاء السياسي في تشاد، ومن شرق تشاد امتدادًا للفضاء السياسي في السودان[6]. وذلك في ظل أنظمة سياسية فقدت السيطرة على الأطراف، وجماعات إثنية استثمرت غياب السلطة في مناطقها للتمرد على الحكومة، ردّ فعل على غياب مظاهر الأمن، والتنمية، إضافة للتهميش، ومن ثمّ تكرست أزمة عدم ثقة في الحكومة المركزية [7].

التشادية السودانية منذ 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2012، ص 48.

1 – غادة فؤاد السيد: الصراع الداخلي في دارفور منذ 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015، ص 57.

2 – يذكر بعض الدارسين أن السلاح الموجود في دارفور عند بدء الصراع عام 2003، وصل إلى نصف مليون قطعة سلاح. إجلال رأفت: العوامل الداخلية وأزمة القرن الإفريقي، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص 170.

3 – Giroux، Jennifer،David Lanz،Damiano Sguaitamatti،The Tormented Triangle: The Regionalisation of Conflict in Sudan، Chad، and the Central African Republic،Working Paper no. 47، Crisis States Research Centre،April 2009، p.11.

4 – عبد الوهاب الطيب البشير: أوضاع النازحين في دارفور في ضوء ديناميات الصراع بين الدولة والمعارضة والمجتمع الدولي، في السيد فليفل، حسن مكى (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص 88.

5 – محمد عبد الستار سليمان: مرجع سبق ذكره، ص 48.

6 –Institute for Security Studies، Chad– Sudan Relations: The Prisoner’s Dilemma، Addis Ababa، May14، 2009، p.2.

7 –International Crisis Group، Chad: Powder Keg in the East، Brusseles، International Crisis Group، Africa Report، NO.149، 15 April 2009، p.3.

اندلع النزاع المسلح في دارفور في فبراير 2003م عندما بدأت مجموعتان متمردتان هما: حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة بقتال الحكومة السودانية. بدأت هذه المجموعات المسلحة هجماتها الأولى على المنشآت الحكومية في المنطقة. وحققت نجاحات عسكرية مبكرة، الأمر الذي ساعدهم على تجنيد الآلاف [1]. بدأ تسليط الضوء على أحداث دارفور في الإعلام الغربي من خلال لقطات فيديو أخذها صانع أفلام بريطاني داخل دارفور مع المتمردين، وبُثتْ على قنوات CNN الأمريكية، والتلفزيون البريطاني، والألماني، والأسترالي في يناير 2004م. من هنا بدأ العالم يتابع الصراع الدائر في دارفور بشكل محموم[2].

استمر متمردو جيش تحرير السودان في مهاجمة القرى في دارفور بشكل منتظم، ونهبها. أجبر هذا الوضع الأمني عشرات الآلاف على الفرار من منازلهم[3]. وفى نفس الوقت تصاعد العنف على طول الحدود التشادية – السودانية، حيث شنت المعارضة المسلحة التشادية مجموعة من الهجمات انطلاقًا من دارفور إلى تشاد، انتهازًا لفرصة انفلات الأوضاع الأمنية في دارفور[4].

ظل الرئيس التشادي إدريس ديبى حليفًا مواليًا للنظام في السودان إلى أن تفجر الوضع في دارفور عام 2003، لكنه لم يستطع أن يحول من دون دعم المسئولين المقربين منه المنتمين إلى البري (الزغاوة) للمتمردين في دارفور[5]. في النهاية أجهز عجز ديبي عن السيطرة على أبناء قبيلته البري (الزغاوة)، على علاقة جيدة دامت أكثر من عشر سنوات مع النظام السوداني، ولم يعد قادرًا على منع حركتي التمرد في دارفور من استخدام تشاد قاعدة خلفية، ومن تجنيد مقاتلين من بين الحرس الجمهوري

1 –مجموعة الأزمات الدولية: توحيد متمردي دارفور شرط أساس للسلام، تقرير إفريقيا، التقرير رقم 32، بروكسل، مجموعة الأزمات الدولية، أكتوبر 2005، ص 10.

2 –Slim، Hugo، Dithering over Darfur? A preliminary Review of the International Response، International Affairs، Vol. 80، No.5، Oct.2004، p.814.

3 –Hoile، David،Darfur in Perspective،The European–Sudanese Public Affairs Council،London WC2N 5BW، 2006، p.12.

4 –United Nations، Security Council، S/2007/42، Report of the Security general on Sudan، 25 January 2007، P.5.

5 –Tubiana، Jerome، The Chad– Sudan Proxy War and the Darfurization of Chad: Myths and Reality، Reality، Working Paper 12، Norwegian Ministry of Forign Affairs، Small Arms Survey HSBA 12، P.12.

التشادي نفسه[1]، ومن الحصول على دعم قبيلة البري في تشاد، ومنهم نافذون جدًا في الحكومة التشادية[2].

في المقابل ضمت الحكومة السودانية إلى ميليشيا الجنجويد التابعة لها في دارفور عناصر تشادية معارضة، اتخذت من دارفور مقرًا لها، لاسيما العرب منهم، والمناصرون السابقون للمجلس الديمقراطي الثوري (وهم مجموعة من المتمردين العرب التشاديين)، والتاما الأعداء التقليديون للبري. كانت هذه الجماعات حين لا تقاتل بجانب الجيش السوداني في دارفور، تبدأ بشن هجماتها على تشاد عبر الحدود، ومن ثم اندلع عنف شبيه بعنف دارفور في شرقي تشاد، وتمخض ذلك عن تشريد أكثر من 170ألفا من المدنيين[3].

شكّلت محاولات الرئيس ديبي لإرضاء النافذين في حكومته من البري/الزغاوة وفى الوقت نفسه الحكومة السودانية معضلة كبيرة، وذلك كان سببًا في توتر العلاقات بين تشاد والسودان، نظرًا لوقوع ديبي تحت ضغط هائل من الزغاوة التشاديين، وخصوصًا من ضباط الجيش، الذين هددوه بالانتقام، إذا ما تحرك ضد متمردي دارفور من الزغاوة، بل طالبوه بدعم المتمردين. على الجانب الآخر، كانت الحكومة السودانية واثقة من أن المتمردين يستفيدون من دعم النافذين من الزغاوة في تشاد، خاصة أبناء القبيلة في الأجهزة العسكرية والأمنية التشادية[4].

لذلك؛ سعت الخرطوم إلى الردع العسكري، وفي يناير 2004م، تم قصف النصف التشادي من بلدة الطينة الحدودية. منذ ذلك التاريخ تفاقمت الأزمة وزاد تدفق معارضو الرئيس ديبى على السودان أملًا في الحصول على دعم الحكومة السودانية. في أبريل 2005م، احتجت تشاد رسميًا على دعم السودان لحوالي ثلاثة آلاف مقاتل من المتمردين التشاديين المتمركزين بالقرب من الحدود، وما زاد

1 –Tubiana، Jerome، Op. Cit، p.12.

2 – تقرير السودان، التقييم الأساس للأمن الإنساني، تداعيات الصدى، عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور، العدد 9، شباط 2008، ص 2.

3 – جيرومبتوبيانا: حرب تشاد– السودان بالوكالة، وعملية دارفور تشاد: الأسطورة والحقيقة، الطبعة الأولى، المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف، 2007، ص 2.

4 –Giroux، Jennifer،David Lanz، Damiano Sguaitamatti ،Op. Cit، p.11.

الأوضاعَ سوءًا هجومٌ قام به الجنجويد عبر الحدود على بلدة تشادية في أواخر سبتمبر 2005م، قُتل فيه خمسة وسبعون شخصًا، مما كان سببًا في زيادة التوتر بين الجارتين [1].

اتسمت تلك المرحلة من مراحل تطور النزاع التشادي – السوداني بتصاعد المخاوف من حرب صريحة بين البلدين. كانت الخرطوم ترى أن الزغاوة هم مكمن الخطر، وأحد الأسباب التي تهدد استقرار السودان الداخلي، لانتشارهم على جانبي الحدود، ودعمهم من الحكومة التشادية[2]. ومثلما شرح أحد السياسيين التشاديين الوضع في تصريح له عام 2006 قائلاً:" يعتقد السودانيون طالما ظللنا نحن الزغاوة في السلطة بتشاد فلن يستطيعوا إنهاء التمرد في دارفور، لذلك؛ فإن الذي يريدونه فعلًا هو تغيير النظام في أنجامينا"[3].

اتجهت العلاقات نحو التوتر بشكل تصاعدي بين الجارتين منذ النصف الثاني من عام 2005م، حيث واصل كل جانب دعم متمردي الجانب الآخر، الذين كانوا متمركزين على جانبي الحدود في السودان وتشاد. من جانبها أظهرت الحكومة السودانية تقاربًا مع كل الخصوم السياسيين للرئيس التشادي، وأبدت وأجهزتها الأمنية عزمها على إسقاط ديبى، لإضعاف متمردي دارفور، الذين بات نظام ديبى يدعمهم بشكل سافر [4].

شكل الهجوم الذي شنه (التجمع من أجل الديمقراطية) المعارض لنظام ديبى على مدينة (آدرى) التشادية الحدودية في 18 ديسمبر 2005م، نقطة تحول في حدود الأزمة بين الدولتين، خاصة أن هذا التجمع ضم في تشكيله الرئيس عناصر حاربت مع الميليشا العربية المدعومة من الحكومة السودانية في غرب دارفور[5]. وبذلك تأكد ديبي من دعم الحكومة السودانية للمتمردين التشاديين. كان هذا الهجوم سببًا في قرار الرئيس التشادي بتقديم المزيد من الدعم للمتمردين في دارفور، وبعد الهجوم

1 – مجموعة الأزمات الدولية: تقرير رقم 32، مرجع سبق ذكره، ص 10.

2 –Jennifer L، De Maio، Is War Contagious? The Trans nationalization of Conflict in Darfur، African Studies Quarterly، Vol.11، Issue 4، Florida، 2010، p.6.

3– جيرومستوبيانا: مرجع سبق ذكره، ص 14.

4 –Prendergast، Jhon، Sudan، Chad and the Central African Republic: The Regional Impact of the Darfur Crisis، Statement before the Subcommittee on African Affairs، Committee on Foreign Relation، U.S. Senate، Washington، D.C، March 20، 2007، p 4.

5 –Ibid، p 5.

على آدرى في يناير 2006م، اتهم الرئيس التشادي الحكومة السودانية علنًا بدعمها للمعارضين التشاديين، وتشجيعها للعنف عبر الحدود [1].

في أبريل عام 2006م، كانت الحرب بالوكالة من خلال جماعات المعارضة قد بلغت ذروتها بين البلدين، وذلك عندما استخدمت الجبهة المتحدة من أجل التغيير، بقيادة محمد نور عبد الكريم أسلحة حصلت عليها من الحكومة السودانية في مهاجمة العاصمة التشادية أنجامينا، ولكن نظرًا للدعم الاستخباراتي الفرنسي، استطاع الرئيس ديبي صد الهجوم. وفي أعقاب هجوم المتمردين على العاصمة التشادية، قطعت أنجامينا العلاقات الدبلوماسية مع الخرطوم، وأعلنت أنها تعدّ نفسها في حرب مع الحكومة السودانية[2].

شهدت هذه الفترة ترديًا خطيرًا في العلاقات بين تشاد والسودان، كان من علاماته ارتفاع عدد وتيرة الهجمات على كلا الجانبين، وتبادل الحكومتين للاتهامات. من هذه الهجمات، الهجوم الذي تعرض له موقع للقوات المسلحة السودانية في (كاري ياري). في المقابل في 22 و23 /أكتوبر2006م، سيطرت جماعة من المتمردين التشاديين المتمركزين في دارفور، يطلقون على أنفسهم اسم "اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية" على بلدتي (جوزبيدا) و(أم تيمان) التشاديتين لفترة قصيرة قبل أن تنسحب. لاحقت القوات المسلحة التشادية المتمردين، وذلك أسفر عن وقوع المزيد من الاشتباكات العنيفة في الأراضي التشادية، قرب الحدود السودانية في 29 أكتوبر. اتهمت تشاد القوات الجوية السودانية بقصف بلدات، بهاي، وتيني، وكاري ياري، وبامينا على طول حدودها الشرقية، وهو الاتهام الذي نفته الحكومة السودانية[3].

ظل التوتر مرتفعًا على طول الحدود بين تشاد والسودان. وفي 25 نوفمبر 2006، أقدمت جماعات من المعارضة التشادية المسلحة المتمركزة في دارفور على عبور الحدود السودانية إلى تشاد، فاستولت على مدينة (أبشي) شرق تشاد، لكن القوات المسلحة التشادية ردتها على أدبارها. في 28 نوفمبر، أعلنت تشاد رسميًا أنها في "حالة حرب" مع السودان نظرًا لدعم السودان للمتمردين

1 – محمد عبد الستار سليمان: مرجع سبق ذكره، ص 98.

2 – جيرومستوبيانا: مرجع سبق ذكره، ص 14.

3 –United Nations، Security Council،Monthly Report of the Secretary-General on Darfur، S/ 2006/1041، 28 December 2006، P.5.

التشاديين [1]. وهكذا، يتضح أن الحركات المسلحة العاملة بالوكالة التي دعمتها أنجامينا والخرطوم معًا بعضهما ضد بعض، أخذت أكثر فأكثر تخرج عن سيطرة داعميها، وأصبحت تشكل خطرًا على السودان وتشاد معًا، حيث ارتبط وجود ومصالح هذه الجماعات باستمرار النزاع بين السودان وتشاد، واستمرار الصراع في دارفور، ومن ثم فإن استقرار العلاقات بين البلدين لم يكن يصب في صالحهم، وأصبحت هذه القوى تحد من قدرة البلدين والمجتمع الدولي على إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. وبذلك غدا السودان وتشاد متورطين في حرب تقوم بها حركات متمردة وميليشيات مساعِدة[2].

ثالثًا- الملك عبد الله بن عبد العزيز وجهود الوساطة بين السودان وتشاد

على الرغم من استمرار التوتر بين تشاد والسودان، فإنه لم يتم تسجيل أية هجمات عبر الحدود التشادية السودانية في الشهرين الأولين من عام 2007م، إلا أن مجموعة مليشيات تعمل انطلاقًا من الأراضي التشادية، قامت في 31 مارس، بمهاجمة قريتي (طويرو) و(مورني) السودانيتين الواقعتين غرب دارفور على مقربة من الحدود التشادية. أودت الهجمات بحياة زهاء ثلاثمائة شخص، بينهم مدنيون. في 9 أبريل 2007م، وقعت أول اشتباكات مباشرة بين القوات التشادية والقوات السودانية الحكومية، وذلك عندما توغلت القوات التشادية في الأراضي السودانية لملاحقة مجموعات تشادية معارضة. تم قتل ستة عشر فردًا من القوات المسلحة السودانية. وفي اليوم التالي، اعتذرت حكومة تشاد عما وصفته بأنه: "مصادمات غير مقصودة"[3].

ظل التوتر يشوب العلاقة بين تشاد والسودان على مدى شهر أبريل، وأسفر عن حشد للقوات العسكرية على جانبي الحدود. مما أثار شبح حرب واسعة النطاق بين البلدين، وبالرغم من اعتذار الحكومة التشادية عن هذا الهجوم، وتبريرها لدخول قواتها العمق السوداني بحجة ملاحقة المتمردين، فإن

1 -United Nations، Security Council، S/ 2007/104،Monthly Report of the Secretary-General on Darfur،23 February 2007، P.3.

2 - جيرومستوبيانا: مرجع سبق ذكره، ص 15.

3 -United Nations، Security Council، S/ 2007/462،Report of the Secretary- General on Darfur، 27 July 2007، P.5، 6.

هذا الهجوم عكس مدى نفوذ الجناح المتشدد داخل نظام إدريس ديبي، الداعم لزغاوة السودان، الذي كان يعمل على تقويض استقرار العلاقات السودانية – التشادية[1].

دعمت جامعة الدول العربية والمملكة العربية السعودية خلال هذه الأزمة قوة الاتحاد الإفريقي المنتشرة في دارفور(AMIS) ، التي كانوا يصفونها بأنها الحل الأمني الوحيد القابل للتطبيق لأزمة دارفور. على مدى سنوات، كانت سياسة الجامعة العربية تتماشى تمامًا مع الموقف السوداني الرسمي الرافض لأية قوة دولية أخرى في دارفور، الذي يرى أن هذا الأمر يعد انتهاكًا لسيادة السودان، وتهديدًا لسلامة أراضيه ووحدتها[2].

كان تفاقم الوضع في دارفور يرسل إشارة تحذير بأن المنطقة العربية تشهد تحولات إستراتيجية كبرى، وما لم يندفع العرب لملء فراغ وجود قوة كبرى، ووسيط فعال لحل الأزمة، فلن تُحصر المشاكل التي تواجهها المنطقة العربية فقط في دارفور. كما أن قضايا الأمن القومي العربي تقتضي تناولها من منظور شامل وكامل، يراعي مصادر وأشكال التهديدات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الآتية من داخل الدول العربية أو خارجها. بناءً عليه، كانت المملكة العربية السعودية بما لها من ثقل ديني واقتصادي وسياسي في المنطقة، أكثر القوى المؤهلة للعب دور الوسيط في هذا الصراع؛ لحماية الأمن القومي العربي من مآلات قد تدفع المنطقة لمزيد من التعقيدات والتهديدات التي تمس أمنها القومي[3].

في ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة والدول الغربية، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الإنسان والنشطاء في أمريكا الشمالية وأوروبا، ينظرون إلى الأزمة بوصفها تعبيرًا عن التطهير العرقي المنظم من جانب الحكومة السودانية ضد مواطنيها الأفارقة. ومن ثم كانت عبارات مثل "أسوأ أزمة بشرية"، "أسوأ جريمة ضد الإنسانية في القرن الحادي والعشرين" و"المأساة الإنسانية" تطغى

1 – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: الصراعات الإقليمية في إفريقيا، المسار التشادي السوداني، التقرير الإستراتيجي العربي 2008/2007، القاهرة، 2008، ص 197.

2 –Crisis Group، About the Arab Stance Vis– a– vis Darfur، 21March 2007sgroup.org/africa/horn–africa/sudan/about–arab–stance–vis–vis–darfur.

3 –A Hassan،Hamdy، Dimensions of the Darfur crisis and its consequences: An Arab perspective، African Security Review 19، March، 2010، p. 22.

على الخطاب الدولي فيما يتعلق بالأزمة في دارفور. كان الغرب ينظر إلى دارفور على أنها حلقة من حلقات الصراع بين العرب والأفارقة، أو حملة منظمة من التطهير العرقي. لذلك جاء تدخل المملكة العربية السعودية لحل الأزمة، ونزع فتيل الحرب بين السودان وتشاد، وتقديم حل إقليمي لقوة إسلامية، تدرك طبيعة الواقع على الأرض، ولها ثقلها الروحي لدى كل أطراف النزاع، كونهم من الجانبين عرب وأفارقة معظمهم من المسلمين[1].

كانت الحكومة السودانية ترى أن صناعة أزمة دارفور، إنما هو حلقة ضمن مسعى دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقوى سودانية داخلية معارضة، وقوى إقليمية ذات مطامع خاصة في إعادة هيكلة السودان وتفكيكه، سعيًا وراء مصالحهم، للانفراد بثروات السودان[2]. لذلك؛ تم الاتفاق في اجتماع على هامش اجتماعات القمة العربية التاسعة عشرة التي عقدت في الرياض عام 2007م، برئاسة الملك عبد الله بن عبد العزيز، على أن يوضع ملف أزمة دارفور تحت إشراف الملك عبد الله، وأن تقوم الحكومة السودانية بتنسيق تعاملاتها مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عبر المملكة العربية السعودية، حتى لا تحدث مواجهات مباشرة مع المجتمع الدولي، وتجنُّبًا للضغوط التي كانت تمارس على السودان بشأن موضوع انتشار القوات الدولية في دارفور[3]. استخدمت المملكة قوتها الناعمة للوصول إلى تهدئة للموقف المتوتر في المنطقة، الذي يهدد بنشوب حرب من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات على هامش القمة العربية، مع الرئيس السوداني عمر البشير، بحضور القادة العرب؛ لبحث كيفية إنهاء الأزمة في دارفور. وقد أمضى البشير قرابة ساعة ونصف الساعة في اجتماع عقد بعد ظهر يوم الأربعاء 28 مارس مع الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بحضور الملك عبد الله في الرياض؛ لبحث الوصول إلى حلول للأزمة في دارفور، والوصول إلى تهدئة مع تشاد[4].

---

1 -Hassan،Hamdy، Op. Cit، p. 23.

2- Natsios، Andrew S، Beyond Darfur: Sudan's Slide toward Civil War، Foreign Affairs، New York، Council on Foreign Relations، Vol.87، No.3، May- Jun 2008، p.82.

3 -Sudan Tribune، Saudi Arabia to Supervise Resolution of Darfur Crisis- Report، March 31، 2007. https://sudantribune.com/article21429.

4 -Crisis Group، About the Arab Stance Vis- a- vis Darfur، 21March 2007sgroup.org/africa/horn-africa/sudan/about-arab-stance-vis-vis-darfur.

كانت هناك جلسة أخرى مع الرئيس السوداني استمرت حتى صباح يوم الخميس 29 مارس، ضمّت الملك عبد الله بن عبد العزيز، إضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عمر موسى، وألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وأكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وخافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد) الرئيس الكيني موايكيباكي، والرئيس الباكستاني برويز مشرف، لبحث سبل حل الأزمة. قدمت قمة الرياض وعودًا للحكومة السودانية بالمساهمة في إعادة إعمار دارفور والمناطق المهمشة، والمناطق المتضررة من أعمال العنف في الإقليم[1].

صرّح بان كى مون فيما بعد عن جلسته مع البشير في الرياض بحضور الملك عبد الله قائلًا:" أعتقد أننا أحرزنا تقدمًا، كان هناك طريقٌ مسدودٌ، وتدخل الملك عبد الله دعم موقفي بشدة". أفاد المسئول الأممي أن المشاركين في الاجتماع حققوا تقدمًا كبيرًا في صياغة طرق لإنهاء الهجمات على عمال الإغاثة في الإقليم، ومساعدة أولئك الذين قُطعوا عن المساعدة في دارفور. ركزت المحادثات على الحاجة إلى إقناع الجماعات المتمردة المنشقة بالتوقيع على وقف إطلاق النار [2].

توسط الملك عبد الله في الوصول لاتفاق بين الرئيس السوداني والأمين العام للأمم المتحدة، خلال قمة الرياض، بشأن قبول السودان لحزمة الدعم الثقيل المقدم من الأمم المتحدة لمساعدة قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور. ضمت حزمة الدعم 3000 من قوات الأمم المتحدة، والشرطة، والمدنيين، إلى جانب ست مروحيات هجومية [3].

أكّدت القمة العربية في ختام دورتها المنعقدة في الرياض أهمية استمرار جهود الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي لإرساء الأمن والاستقرار في دارفور. ودعت الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لرعاية الوساطة السياسية بين حكومة السودان، والدول غير الموقعة على اتفاق أبوجا، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. كما رحبت القمة بنتائج القمة الرباعية

1 -Ibid.

2 -Hoge، Warren، "Arabs and U.N. Chief Press Sudan's Leader to End Darfur Crisis"، The New York Times، March 29، 2007.

3 -Ibid.

التي عقدت في طرابلس في 21 فبراير 2007 بمبادرة من ليبيا، وبمشاركة قادة السودان وإريتريا وتشاد، التي شارك فيها أيضًا بعض القادة المسلحين من حركات المعارضة، التي خُصصت للبحث عن تسوية سلمية عن طريق التفاوض للوصول إلى تسوية للنزاع في دارفور، وإحلال السلام في المنطقة[1].

دعت قمة الرياض الجماعات المسلحة التي لم توقع على اتفاق سلام دارفور إلى نبذ التصعيد العسكري والعنف. كما حثت المجتمع الدولي على بذل مزيدٍ من الجهود الرامية إلى منع التصعيد العسكري، أو تأجيج التعصب القبلي داخل مخيمات النازحين واللاجئين. طالبت قمة الرياض أيضًا الدول العربية والإفريقية بزيادة مشاركتها في قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، وذلك لتأكيد أهمية دور بعثة الاتحاد الإفريقي في التعامل مع الأزمة. كما أكدت القمة العربية من جديد أن إرسال أي قوات أخرى إلى دارفور يتطلب مشاورات وتنسيق وموافقة مسبقة من حكومة السودان [2].

اتفق القادة العرب على دعوة الدول الأعضاء والمنظمات وهيئات العمل العربي الجماعي، وصناديق التمويل والاستثمار العربية، وغرف التجارة العربية؛ للمشاركة مع المنظمات غير الحكومية العربية، والقطاع الخاص العربي إلى "المؤتمر العربي لدعم ومعالجة الأوضاع الإنسانية في دارفور"، الذي تقرر عقده في الخرطوم، بهدف تقديم دعم عربي ملموس للمساهمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية التي أوجدها الصراع، والمساعدة على العودة السريعة للاجئين والنازحين من دارفور إلى ديارهم، وإنهاء هذا الوضع المأساوي[3].

في أبريل عام 2007م، صرّح السفير السعودي لدى الولايات المتحدة عادل الجبير للصحافيين، عقب لقائه الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أنّ بلاده تؤيّد الحل الإقليمي للأزمة. ناقش الجبير الوضع في دارفور مع بن كى مون، واستعرض تطور المفاوضات التي ترعاها المملكة؛ للتوصل إلى حل للنزاع، كما ناقش مع الأمين العام إمكانية زيادة عدد قوات حفظ السلام التابعة للأمم

1 -Sudan Tribune،Riyadh Summit of 29 March 2007، Saudi Arabia to Supervise Resolution of Darfur Crisis- Report، March 31، 2007. https://sudantribune.com/article21429.

2 -Ibid.

3 -Ibid.

المتحدة في دارفور. وقال الجبير إن المملكة العربية السعودية تسعى إلى حل الأزمة على أساس إقليمي أكثر، وأكد أنّ المسئولين السودانيين لن يقبلوا أية قوات غير إفريقية في دارفور[1].

في سياق نفس السياسة الرامية لحل الأزمة في دارفور، كثفت الدبلوماسية السعودية مساعيها لاحتواء تداعيات الأزمة الإقليمية، حيث جاء تحرك الرياض الدبلوماسي لنزع فتيل الحرب بين الخرطوم وأنجامينا، من خلال رعاية الملك عبد الله بن عبد العزيز، لاتفاق توسطت فيه المملكة بين السودان وتشاد؛ لإنهاء حالة التوتر المهددة بحرب إقليمية بين الجارتين.

في 3 مايو، 2007م، وُقّع في الرياض على اتفاق لتعزيز العلاقات بين تشاد والسودان، وتطويرها تحت رعاية المملكة العربية السعودية[2].

جاء في ديباجة الاتفاقية التي أطلق عليها الاتفاقية الثنائية لتطوير وتعزيز العلاقات بين السودان وتشاد، أنه نظرًا لرغبة الطرفين، حكومة جمهورية السودان، وحكومة جمهورية تشاد في تأكيد أواصر الصداقة بين الحكومتين، وتعزيز الروابط التاريخية والعلاقات الودية والأخوية بين البلدين الشقيقين، والتعهد بالالتزام بمبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة وسلامة كل طرف لأراضي الطرف الآخر، وعدم التدخل في شئونه الداخلية. وحل النزاع بين الدولتين بالوسائل السلمية، لما للنزاعات المسلحة من آثار مدمرة للأمن والاستقرار وجهود التنمية. مع مراعاة مبادئ القانون التأسيس للاتحاد الأفريقي وأهدافه. واستجابة للمبادرة الكريمة والجهود المخلصة لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، يؤكد الطرفان موافقتهما على البنود التالية[3]:

البند الأول: يؤكد الطرفان مجددًا التزامهما الكامل باحترام الاتفاقيات الموقعة بينهما على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لاسيما اتفاق طرابلس الموقع في 8 فبراير 2006م، وأنهما سيراعيان البنود

1 -Ali، Wasil، Saudi Arabia describes the Situation in Darfur as Tragic، News article by Sudan Tribune، Monday 30 April 2007.

2-United Nations، Security Council، S/ 2007/ 488، Report of the Secretary- General on Chad and the Central African Republic، 10 August 2007، P.3.

3 -Bilateral Agreement for the Development and Strengthening of Relations between the Republic of Sudan and the Republic of Chad. University of Edinburgh،pp 1.2. archived from the original PA-X، Peace Agreement Access Tool (Translation © University of Edinburgh). www.peaceagreements.org. Retrieved 28 April 2021.

الواردة في الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف الهادفة إلى تعزيز اتفاق طرابلس، وحل الخلاف بين السودان وتشاد، وتطبيع العلاقات بينهما.

البند الثاني: يلتزم الطرفان بالعمل بإخلاص وجدية من أجل تحسين العلاقات الثنائية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، وتحقيق هذه الغاية من خلال القنوات الرسمية والشعبية للبلدين[1].

البند الثالث: يلتزم الطرفان باحترام سيادة أراضي الطرف الآخر وسلامتها، وتجنب التدخل في الشئون الداخلية للطرف الآخر حظر استخدام أراضي البلدين لإيواء أو تعبئة أو تدريب أو مرور أو تموين الحركات المسلحة المعارضة للطرف الآخر. منع تقديم أي نوع من أنواع الدعم المادي أو المعنوي لهذه الحركات المسلحة، والسعي لإخراجها من أراضي البلدين. دعم جهود الاتحاد الإفريقي السياسية لإعادة الاستقرار لإقليم دارفور والمناطق الحدودية بين البلدين من خلال تنفيذ اتفاق سلام دارفور[2].

البند الرابع: يتفق الطرفان على تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين وتوطيدها، بشكل مشترك بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين؛ في هذا الصدد الطرفان يتعهدان بفتح قنوات اتصال مباشرة بين المسئولين في البلدين، وتشجيع الاتصالات الرسمية والخاصة، لاسيما بين رجال الأعمال والمستثمرين لإبرام اتفاقيات وبروتوكولات بهدف التعاون المشترك.

البند الخامس: يتفق الطرفان على التعاون والعمل المشترك من أجل تطوير العلاقات وتعزيزها بين المناطق الحدودية، ولاسيما في المجالات الاقتصادية والصحية؛ وبشكل عام تنمية التجارة عبر الحدود، ومكافحة الأوبئة، والاهتمام بالنقل والاتصالات؛ من خلال إنشاء الهياكل والبروتوكولات لهذا الغرض[3].

البند السادس: يلتزم الطرفان بالعمل والتعاون مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، إيجاد حل دائم للصراع في دارفور وشرق تشاد؛ لتحقيق السلام والاستقرار لمصلحة الجميع.

البند السابع: يكرر الطرفان التزامهما ببذل كل جهد ضروري للتنفيذ الكامل لاتفاق طرابلس، لاسيما فيما يتعلق بأنشطة اللجنة العسكرية العليا التي اتفقت الأطراف على إنشائها في 28 أغسطس 2006م.

1 -Bilateral Agreement for the Development and Strengthening of Relations between the Republic of Sudan and the Republic of Chad، Op. Cit، p.2.

2 -Ibid.

3 -Ibid.

البند الثامن: تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها من قبل الطرفين. صيغت هذه الاتفاقية في شهر ربيع الثاني سنة 1428هـ، الموافق لشهر مايو 2007م، وقعها عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان، وإدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد، بحضور خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية[1].

قال السفير السيد عادل الجبير عن هذا الاتفاق إنه: " يمثل خطوة مهمة في تحقيق الاستقرار والسلام في منطقة دارفور التي مزقتها الحرب، وأن تنفيذ هذا الاتفاق سيتم برعاية المملكة". وقد أجرى الرئيسان عمر البشير وإدريس ديبي اللذان دعاهما الملك عبد الله إلى المملكة لمباشرة المحادثات التي مهّدت لتوقيع هذه الاتفاقية في المزرعة الملكية بالجنادرية بحضور الملك عبد الله. وقد هنأ الملك عبد الله الرئيسين البشير وديبي على الوصول إلى هذا الاتفاق، وأقام مأدبة غذاء على شرفهما؛ لتلطيف الأجواء، والإسهام في تطبيع العلاقات بين الرئيسين[2].

نص الاتفاق، كما جاء في البند الرابع والخامس، على سعي البلدين لتعزيز التعاون بينهما في مختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصاد، وخاصة تنمية اقتصاد المناطق الحدودية التي عانت كثيرًا من الإهمال، وفقر التنمية، والتهميش[3]. وفى لقاء صحفي أكد وزير الدولة السوداني للعلاقات الخارجية "علي أحمد كرتي" أنّ المملكة العربية السعودية ستكون الضامن لتنفيذ هذا الاتفاق. وردًّا على سؤال عما إذا كانت المملكة العربية السعودية، ستقدم أموالًا للطرفين؛ لضمان ثبات الاتفاقية واستمرارها، حتى لا تلقى مصير الاتفاقيات السابقة التي ظلت حبرًا على ورق، قال كرتي: "لا يوجد نص في الاتفاقية حول

1 -Bilateral Agreement for the Development and Strengthening of Relations between the Republic of Sudan and the Republic of Chad، Op. Cit، p.2.

2 -He Embassy of the Kingdom of Saudi Arabia، (WASHINGTON، DC)،President Omar Al-Bashir of Sudan and President Idriss Deby of Chad signed the agreement at King Abdullah's ranch in Janadriyah، outside Riyadh. May 03، 2007. https://www.saudiembassy.net/archive/200705.

3 -Young، Helen. Osman، A.M.،Aklilu، Y.، Dale، R.،Badri، B. and Fuddle، A.J.A،Darfur – Livelihoods under Siege، Feinstein International Famine Center، Tufts University، Medford، MA، USA، 2005، p. 19.

هذا الأمر، ولكن التفاهم هو أن المملكة ستساعد السودان، والمسلمين في كل مكان؛ لتحقيق الرخاء والاستقرار"[1].

تأكيدًا لهذا، واستمرارًا لدور المملكة في متابعة تنفيذ الاتفاق، وتذليل جميع العقبات المادية، حرص الملك عبد الله على تقديم الدعم المادي واللوجستى للسودان؛ للإسهام في تخفيف حدة المعاناة الإنسانية في دارفور، حيث قدمت المملكة حوالي 138 مليون ريال لدعم العمل الإنساني في دارفور، ولدعم عمل قوات الاتحاد الإفريقي في المنطقة. في كلمته أمام المؤتمر العربي لدعم الوضع الإنساني في دارفور، قال عضو مجلس الوزراء السعودي، الدكتور مسعد بن محمد، الذي مثل المملكة في المؤتمر:" إن المملكة العربية السعودية أنشأت أربعة عشر مركزًا صحيًا مجهزًا تجهيزًا جيدًا، كما قامت ببناء مدارس مستوى أساسي وثانوي، وحفرت تسعين بئرًا في دارفور؛ لدعم جهود التنمية وإحلال السلام". وأضاف أن دعم المملكة العربية السعودية سيستمر في المساعدة حتى تحقيق السلام والاستقرار في دارفور[2].

قدمت المملكة من خلال برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية، التابع للبنك الإسلامي للتنمية، خطة لتعزيز السلام والاستقرار في دارفور، تتضمن إنشاء مرافق وخدمات في المناطق المتضررة من النزاع في الإقليم، مثل منطقة (الملم) الواقعة جنوب دارفور، يهدف المشروع إلى تنمية منطقة (الملم) التي تضم عشر قرى، وتهيئتهم لاستقبال العائدين من النازحين واللاجئين، وذلك بتوفير الخدمات الأساسية للسكان من مصادر المياه، والخدمات التعليمية، والمرافق الصحية، وبناء دور العبادة، وتوفير فرص العمل المستدام، من خلال خلق فرص عمل للسكان؛ انطلاقًا من الاستثمار الفعال للموارد المتاحة، وتعزيز المهارات المهنية للسكان[3].

1 -Staff، Beuters، Reuters،"Sudan، Chad sign reconciliation deal in Saudi"، May 3، 2007. https://www.reuters.com/article/us-sudan-chad-deal-id.

2 -Sudan: Saudi Arabia provides 138 million reyals in support of Darfur، Suna، 30 Oct 2007.https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-saudi-arabia-provides-138-million-reyals-support-darfur.

3 -Islamic Development Bank: King Abdullah bin Abdulaziz Program for Charity Works: Main Projects: Construction of Utilities & Services in Al Malam Region in South Darfour،

كان المستفيدون المباشرون من هذا المشروع هم سكان دارفور الحاليون والعائدون المتوقعون الذين نزحوا من منازلهم بسبب النزاعات في حوالي عشر قرى، وعددهم حوالي 100،000 شخص. استهدف المملكة من خلال هذا المشروع تحسين نوعية حياة الناس، ومعالجة سبب رئيس من أسباب الصراع، وهو الصراع حول الموارد، وضعف التنمية بالإقليم، الأمر الذي سيسهم بشكل كبير في الاستقرار والسلم المجتمعي في الإقليم والسلام العام في المنطقة. كما سيكون له مساهمة ملحوظة في الحد من معدلات الفقر، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية في المنطقة المستهدفة. وقد بلغت الميزانية التقديرية للمشروع 63.3 مليون دولار [1].

من جانبهما أكدت الحكومة السودانية وحكومة تشاد التزامهما بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة؛ لإيجاد حل دائم للنزاع الدائر في دارفور، وشرق تشاد؛ لتحقيق استقرار البلدين. وبناءً على ما تم الاتفاق عليه في الرياض، رفعت الحكومة التشادية حالة الطوارئ في 26 مايو 2007[2]. منذ توقيع اتفاق الرياض في 3 مايو، تراجعت حدة التوتر بين السودان وتشاد بعض الشيء. وفي الأسبوعين الأخيرين من مايو، أفادت تقارير بأن أكثر من ألف من المتمردين السودانيين قد عبروا الحدود التشادية إلى السودان في أعقاب انتهاء مهلة أصدرها الرئيس التشادي إدريس ديبي، لانسحابهم من الأراضي التشادية، بموجب اتفاق الرياض. علاوة على ذلك، تعهد البلدان، بموجب هذا الاتفاق، بالتقيد بأحكام اتفاق طرابلس المؤرخ في 8/فبراير 2006م، وكل الاتفاقات التي تلته، بما في ذلك إنشاء اللجنة العسكرية الأمنية المشتركة، التي اتُّفِقَ على إنشائها في تلك الاتفاقية[3].

رحب الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بالاتفاق الثنائي الذي وقعه في الرياض كل من الرئيس السوداني والرئيس التشادي، برعاية الملك عبد الله بن عبد العزيز. ووصف الاتفاق بأنه يهدف إلى تخفيف حدة التوتر بين السودان وتشاد، بعد تدهور العلاقات بينهما إثر وقوع اشتباكات

Sudan.https://www.isdb.org/kaap/case-studies/construction-of-utilities-services-in-al-malam-region-in-south-darfour.

1 -Ibid.

2 -United Nations، Security Council، S/ 2007/ 488، Op. Cit، P.3.

3 -United Nations، Security Council، S/ 2007/462،Op. Cit، P.6.

حدودية. وقال بان كى مون: "إن الاتفاق خطوة إلى الأمام نحو تطبيع العلاقات بين الجانبين، التي تعد عاملًا مهمًا في حل النزاع الدائر في إقليم دارفور وشرق تشاد"[1].

وأضاف قائلًا "إنه من المهم أن يلتزم الجانبان بهذا الاتفاق، وأن يتعاونا مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لتحقيق السلام الدائم والاستقرار." كما أشاد بان كي مون بجهود الملك عبد الله لتيسير التوصل إلى هذا الاتفاق، مشيدًا بدوره البناء في معالجة قضايا المنطقة. وفى نوفمبر 2008م، استأنفت الخرطوم وأنجامينا العلاقات الدبلوماسية بينهما[2].

التقى الملك عبد الله بن عبد العزيز، والرئيس التشادي إدريس ديبي، في المملكة بعد توقيع الاتفاق، وبدء استئناف العلاقات بين السودان وتشاد، طبقًا للاتفاق في فبراير عام 2008م، إبان زيارة الرئيس التشادي للمملكة لاستعراض مجمل المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، وبحث موقف البلدين منها. وقد رحّب الملك عبد الله بالرئيس التشادي والوفد المرافق له، متمنيًا لهم طيب الإقامة في المملكة العربية السعودية. من جانبه عبر الرئيس ديبي عن شكره وتقديره للملك عبد الله لجهوده في تحقيق المصالحة بين تشاد والسودان، التي نتج عنها تقارب بين البلدين في ظل المباحثات التي أجراها رئيسا الدولتين في الرياض، وانتهت في مكة المكرمة[3].

وقد حضر اللقاء الأمير نايف بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، والأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، والأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس المخابرات العامة، والأمير متعب بن عبد الله بن عبد العزيز النائب. ورئيس الحرس الوطني للشؤون التنفيذية، الأمير عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز. كما حضرها من الجانب التشادي وزير العلاقات الخارجية موسى فكي محمد، ووزير البنية التحتية والنقل آدم يونسمي، وسفير جمهورية تشاد لدى المملكة صقر يوسف،

1 –الأمم المتحدة: أخبار الأمم المتحدة، الأمين العام يرحب بتوقيع اتفاق للمصالحة بين تشاد والسودان، 7آيار/مايو 2007 /https://news.un.org/ar/story/2007/05.

2 –United Nations، Security Council،Report of the Secretary–General on the United Nations Mission in the Central African Republic and Chad، 17 December 2007. P.3.

3 –GOV. SA.King Abdullah and President Debbi Discuss Regional and International Developments، 22 Feb، 2008.

ومدير مكتب رئيس الجمهورية بشارة عيسى جاد الله، والمستشار الخاص برئاسة الجمهورية محمد إسماعيل شايبو[1].

وهكذا استطاعت المملكة العربية السعودية من خلال طرح المبادرات لتسوية الصراع بين السودان وتشاد، أن تسهم في تهدئة التوتر، الأمر الذي كان له أثر كبير في دفع العلاقات بين الجانبين، في إطار إستراتيجية الملك عبد الله بن عبد العزيز، لتأمين مصالح المملكة من خلال تأمين منطقة القرن الإفريقي، والبحر الأحمر، والخليج العربي، وحماية الأمن القومي للمملكة، وترسيخ دور قيادي لها في إفريقيا، لاسيما منطقة الشرق والقرن الإفريقي.

ختامًا، يمكن القول إن أزمة دارفور – والعوامل التي أدت إليها – عميقة الجذور، تسبب فيها المنافسة على الموارد الشحيحة. حيث كان الصراع على الأرض والموارد ينبع من حاجة الدارفوريين للمياه والمراعي. وقد أدت ندرة الموارد إلى زيادة الاحتكاك القبلي الذي أدى إلى الصراع بين القبائل المستقرة (معظمها إفريقية) والقبائل البدوية (معظمها من العرب). بدوره شكل هذا الصراع الدارفوري بيئة خصبة للجماعات المعارضة على جانبي الحدود السودانية – التشادية، الذين استغلوا بيئة الصراع في الإقليم، وهشاشة الوضع الأمني، لتتحول مشكلة الصراع على الموارد إلى نزاع إقليمي منذر بحرب بين السودان وتشاد، هددت المنطقة بأسرها، لهذا كانت أطراف النزاع بحاجة إلى وسيط قوى يمكن أن يجمع كل الأطراف على مائدة المفاوضات؛ للوصول إلى تسوية عادلة لهذا الصراع الذي تسبب في مقتل الآلاف وتشريدهم، معظمهم مسلمون، وقد استطاعت المملكة العربية السعودية لعب الدور، إبان تلك الفترة بنجاح ملحوظ، وبالنهاية يظل أي اتفاق حبرًا على ورق، ما لم يكن هناك إرادة سياسية ومعطيات على الأرض لضمان تنفيذه.

1 –GOV.SA.King Abdullah and President Debbi Discuss Regional and International Developments، 22 Feb، 2008.

قائمة المراجع:

أولا– المراجع العربية

1. إجلال رأفت: العوامل الداخلية وأزمة القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
2. الأمم المتحدة: أخبار الأمم المتحدة، الأمين العام يرحب بتوقيع اتفاق للمصالحة بين تشاد والسودان، 7آيار/مايو 2007 /https://news.un.org/ar/story/2007/05.
3. أيمن شبانة: السياسة السعودية في إفريقيا: آفاق واعدة، ورقة عمل، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة. تقرير السودان، التقييم الأساس للأمن الإنساني، تداعيات الصدى، عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور، العدد 9، شباط 2008.
4. جيرومستوبيانا: حرب تشاد– السودان بالوكالة، وعملية دارفور تشاد: الأسطورة والحقيقة، الطبعة الأولى، المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف، 2007.
5. غادة فؤاد السيد: الصراع الداخلي في دارفور منذ 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015.
6. مجموعة الأزمات الدولية: توحيد متمردي دارفور شرط أساس للسلام، تقرير إفريقيا، التقرير رقم 32، بروكسل، مجموعة الأزمات الدولية، أكتوبر 2005.
7. محمد عبد الستار سليمان: العلاقات التشادية – السودانية منذ 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2012.
8. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: الصراعات الإقليمية في إفريقيا، المسار التشادي السوداني، التقرير الإستراتيجي العربي 2008/2007، القاهرة، 2008.

ثانيا– المراجع الأجنبية

9. A Hassan،Hamdy، Dimensions of the Darfur crisis and its consequences: An Arab perspective، African Security Review 19، March، 2010، p. 22.
10. Ali،Wasil، Saudi Arabia describes the Situation in Darfur as Tragic، News article by Sudan Tribune، Monday 30 April 2007.
11. Bilateral Agreement for the Development and Strengthening of Relations between the Republic of Sudan and the Republic of Chad. University of Edinburgh،pp 1.2. archived from the original PA-X، Peace Agreement Access Tool (Translation © University of Edinburgh) www.peaceagreements.org. Retrieved 28 April 2021.
12. Crisis Group، About the Arab Stance Vis- a- vis Darfur، 21March 2007sgroup.org/africa/horn-africa/sudan/about-arab-stance-vis-vis-darfur.
13. Feierstein، Gerald، Craig Greathead، The Fight for Africa، The new Focus of the Saudi-Iranian Rivalry، Middle East Institute، Policy Foucus، 2017، p.2.
14. Giroux، Jennifer، David Lanz،DamianoSguaitamatti، The Tormented Triangle: The Regionalisation of Conflict in Sudan، Chad، and the Central African Republic، Working Paper no. 47، Crisis States Research Centre، April 2009، p.11.
15. GOV.SA. King Abdullah and President Debbi Discuss Regional and International Developments، 22 Feb، 2008.
16. Gulf-African Fund، a new idea to support exports and agricultural investment، News Article by ahram online، Archived from the original Monday 6 Dec 2010. Retrieved 21 November 2021.

17. Gulf-African Investment Conference-2010 Opens Saturday، Set to Promote Economic Partnerships 2 Riyadh، News Article by Saudi Press A gency، Archived from the original 29/11/ 2010. Retrieved 21 November 2021.
18. Hoge، Warren، "Arabs and U.N. Chief Press Sudan's Leader to End Darfur Crisis"، The New York Times، March 29، 2007.
19. Hoile، David، Darfur in Perspective، The European-Sudanese Public Affairs Council، London WC2N 5BW، 2006، p.12.
20. Institute for Security Studies، Chad- Sudan Relations: The Prisoner's Dilemma، Addis Ababa، May14، 2009، p.2.
21. International Crisis Group، Chad: Powder Keg in the East،Brusseles، International Crisis Group، Africa Report، NO.149، 15 April 2009، p.3.
22. Islamic Development Bank: King Abdullah bin Abdulaziz Program for Charity Works: Main Projects: Construction of Utilities & Services in Al Malam Region in South Darfour، Sudan. https://www.isdb.org/kaap/case-studies/construction-of-utilities-services-in-al-malam-region-in-south-darfour
23. Jennifer L، De Maio، Is War Contagious? The Transnationalization of Conflict in Darfur، African Studies Quarterly، Vol.11، Issue 4، Florida، 2010، p.6.
24. Lons، Camille،saudiarabia and the uae look to africa، Carnegie endowment for international peace،archived from the original october 23،2018. Retrieved 10 april 2021. https://carnegieendowment.org/sada/77561
25. Mason، Robert، Simon Mabon، The Gulf States in East Africa: Security، Economic and Strategic Partnerships? Working Paper، Workshop 3، Gulf Research Centre Cambridge، 2015، p.1.
26. Natsios، Andrew S، Beyond Darfur: Sudan's Slide toward Civil War، Foreign Affairs، New York، Council on Foreign Relations، Vol.87، No.3، May- Jun 2008، p.82.
27. Prendergast،Jhon، Sudan، Chad and the Central African Republic: The Regional Impact of the Darfur Crisis، Statement before the Subcommittee on African Affairs، Committee on Foreign Relation،U.S.Senate، Washington، D.C، March 20، 2007، p 4.
28. Roxburgh، et.al. Lions on the Move: The Progress and Potential of African Economies،Mckinsey Global Institute، June 2010، pp.39- 46.
29. Slim، Hugo، Dithering over Darfur? A preliminary Review of the International Response، International Affairs، Vol. 80، No.5، Oct.2004، p.814.
30. Staff،Beuters، Reuters،" Sudan، Chad sign reconciliation deal in Saudi"، May 3، 2007. https://www.reuters.com/article/us-sudan-chad-deal-id
31. Sudan Tribune، Riyadh Summit of 29 March 2007، Saudi Arabia to Supervise Resolution of Darfur Crisis- Report، March 31، 2007. https://sudantribune.com/article21429/
32. Sudan Tribune، Saudi Arabia to Supervise Resolution of Darfur Crisis- Report، March 31، 2007. https://sudantribune.com/article21429.
33. Sudan: Saudi Arabia provides 138 million reyals in support of Darfur،Suna، 30 Oct 2007. https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-saudi-arabia-provides-138-million-reyals-support-darfur
34. Sudan's Bashir says Relations with Saudi Arabia now Normal، news article by Sudan Tribune، Camille،saudiarabia and the uae look to africa، Carnegie endowment for international peace،archived from the original Sunday 12 Oct 2014. Retrieved 28 April 2021.
35. The Embassy of the Kingdom of Saudi Arabia، (WASHINGTON، DC)، President Omar Al-Bashir of Sudan and President IdrissDeby of Chad signed the agreement at King Abdullah's

ranch in Janadriyah، outside Riyadh. May 03، 2007.
https://www.saudiembassy.net/archive/200705

36. Tubiana، Jerome، The Chad- Sudan Proxy War and the Darfurization of Chad: Myths and Reality، Working Paper 12، Norwegian Ministry of Forign Affairs، Small Arms Survey HSBA 12، P.12.

37. United Nations، Security Council، Monthly Report of the Secretary-General on Darfur، S/ 2006/1041، 28 December 2006، P.5.

38. United Nations، Security Council، Report of the Secretary-General on the United Nations Mission in the Central African Republic and Chad، 17 December 2007. P.3.

39. United Nations، Security Council، S/ 2007/ 488، Report of the Secretary- General on Chad and the Central African Republic، 10 August 2007، P.3.

40. Wai، Dunstan M.، The African – Arab Conflict in the Sudan، New York: Africana Pub، 1981، p.22.

41. Young، Helen. Osman، A.M.،Aklilu، Y.، Dale، R.،Badri، B. and Fuddle، A.J.A، Darfur – Livelihoods under Siege، Feinstein International Famine Center، Tufts University، Medford، MA، USA، 2005، p. 19.

الديمقراطية والليبرالية وعلاقتهما بالدولة القانونية

(رؤية تحليلية)

د. خليفة عبد الحفيظ الغناي– جامعة إجدابيا*

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة الديمقراطية والليبرالية، وعلاقتهما بالدولة القانونية "رؤية تحليلية" إذ أوضحت أن مفهوم الديمقراطية واحدٌ من أقدم المفاهيم السياسية، وذلك منذ أن عرف الإنسان ظاهرة المجتمع السياسي، ومن تلك اللحظة أضحى هذا المفهوم من أشهر المفاهيم على الصعيد النظري في مجال النظم السياسية، والنظرية السياسية.

وتنطلق الدراسة من التساؤل الأساس الذي يسعى البحث إلى الإجابة عنه، وهو: ما طبيعة العلاقة ما بين الديمقراطية والليبرالية وأسس الدولة القانونية؟ حيث يتفرّع عن التساؤل الرئيس للبحث عددٌ مماثلٌ من الفروع ما الديمقراطية وتطورها وانتقاداتها؟ وما مفهوم الليبرالية والديمقراطية الليبرالية؟ ما الأسس التي تقوم عليها الدولة القانونية؟ ما العلاقة ما بين الديمقراطية والليبرالية ودولة القانون؟ ما علاقات التمايز أو الاختلاف بين المفاهيم الثلاثة؟ كما أوضحت الدراسة بأن مفهوم الديمقراطية يعدّ من المفاهيم القديمة التي ناقشها الفلاسفة، وتعني الديمقراطية الحرية التي تشكّل جانبًا مهمًّا في حياة الفرد وبناء رفاهيته، اقتصادية وثقافية وحرية التعبير، وحرية المشاركة، وبينا بأن الديمقراطية في النموذج الليبرالي، وتسميته بالديمقراطية الليبرالية، وما المقصود بها على الصعيدين النظري والواقعي؟ وعرض تلك العلاقة الجدلية ما بين كلا المفهومين "الديمقراطية والليبرالية"؟

وتنتهي الدراسة إلى أبرز المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة، وذلك بالتعرض لتعريف كلٍّ من مصطلح الديمقراطية، والليبرالية، والديمقراطية الليبرالية، وكذلك تناولت الدراسة بالتحليل الأسس التي تقوم عليها الدولة القانونية، كما وضّحت العلاقة بين الديمقراطية، والليبرالية، ودولة القانون، والتمايز أو الاختلاف بينهما، وما حققته من إنجازات، وما وجّه إليها من انتقادات، وتوضيح الأبعاد والخصائص المختلفة لهما.

* د. خليفة عبد الحفيظ الغناي، عضو هيئة التدريس قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد، جامعة إجدابيا، ليبيا.

مقدمة

عُدّ مفهوم الديمقراطية واحداً من أقدم المفاهيم والقيم السياسية، وذلك لأنه النموذج الأمثل لتحقيق التوافق السياسي والاجتماعي، ومن تلك الوهلة أصبح هذا المفهوم من أشهر المفاهيم على الصعيد النظري في مجال النظم السياسية بشكل خاص، والنظرية السياسية بشكل عام، ولسنا في حاجة إلى القول إنّ "الديمقراطية" كلمة إغريقيه الأصل تعني: "Rule of the many" أي تعني حكم الأكثرية" وقد وضعها " أفلاطون" في مقابل نمطين آخرين من الحكم هما الملكية "حكم الفرد" الأوليجاركية بمعنى "حكم القلة"، وأنها بدأت عند اليونان في دول المدن"city State" في شكل مشاركة معظم أفراد المدينة الأحرار بطريقة مباشرة في إدارة شؤونهم العامة، من خلال التصويت العلني في مجالس جامعة، وذلك فيما عرف تاريخيًّا باسم "الديمقراطية المباشرة"1". ولكن في هذا السياق تقوم الديمقراطية على الإيمان بقيمة الإنسان، والمدى الذي تؤمَن فيه بعض الحقوق الأساسية، مثل حرية التجمع، والتعبير، وحرية الصحافة، والحركة، والدين، كما تعطي الديمقراطية الحق في التصويت لكل مواطن، والانتخابات بصفتها خيارًا فعالًا، ووسيلة يشارك من خلال المواطنون في اختيار حكوماتهم، ومن ثمّ بناء الدولة المؤسسة على القانون.

تعدّ الدولة الإنجليزية في مقدمة الدول الأوروبية التي عرفت الشكل الحديث للديمقراطية "الشكل النيابي" "الليبرالي" وذلك عندما اقتنص الأمراء والنبلاء من الملك الحق في عدم فرض الضرائب عليهم، من دون أخذ موافقتهم ضمن عدد آخر من الحقوق التي دُوّنتْ في وثيقة سميت الماجناكارتا Magna "Charta" أو "بالعهد الأعظم" التي عُدّتْ أولى خُطاه في تقييد الملكية المطلقة في إنجلترا واستبدالها بالملكية الدستورية في مسألة بناء الدولة.

كما وصفت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها من أول الدول في العصر الحديث ذات نظام ديمقراطي ليبرالي، بالرغم من اشتراط مسيحية رئيس الدولة، إذ نص الدستور الفدرالي 1788م، على أسس أن الحكومة يجب أن يرأسها فردٌ منتخبٌ انتخاباً مباشراً على درجتين، ومجلسٌ تشريعيٌّ فيدراليٌّ ذو غرفتين، وقضاء اتحادي مستقل كفيل بحماية مجموعة كبيرة من الحقوق والحريات المدنية و السياسية في مواد

1 – مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، (القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2000م)، ص ص 606-607.

الدستور. وفي ضوء تلك العلاقات نستطيع أن نتبين؛ أن الديمقراطية قد أصبحت على درجة من الذيوع والانتشار والتأييد، يصعب معها التعرض للفكر بأي نوع من التجريح، ناهيك عن الانتقاد أو النقض.

وتزداد المشكلة تعقيداً إذ ما علمنا أن معظم الانتقادات التي وجهت للديمقراطية أتت من أيديولوجيات رجعية، أو استبدادية، أو تسلطية، أو على الأقل محافظة، وهو الأمر الذي يجعل مهمة الورقة تحت نفس العنوان، ينفرج قليلاً، لاسيما إذا ما بيّنا أن تلك الرؤية النقدية لا تستبطن اتجاهات معادية للديمقراطية، وإنما نابع من رغبة صادقة في تطبيق روح الديمقراطية الحقيقية، والفكر الليبرالي مع بعض التحفظات في مسألة بناء دولة القانون، التي راودت عقول الفلاسفة والجماعات السياسية المنظمة، ووضعوا لها تصورات في أذهانهم، حتى قبل أن تبرز على أرض الواقع، الدولة التي ترى أن البشرية جمعاء ليس لها الحق في إسكات صوت فرد واحد، حتى وإن اختلف معه في الرأي.

ومن هنا، سعت هذه الورقة البحثية إلى أسباب أعمق، وتفسيرًا أشمل وأعمق من خلال ثلاثة مباحث:

أولًا– تعريف الديمقراطية وتطورها وانتقاداتها، ومفهوم الليبرالية، والديمقراطية الليبرالية.

ثانيًا– الأسس التي ترتكز الدولة القانونية.

ثالثًا– تحليل العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية والدولة القانونية.

ثانياً: مشكلة البحث:

في ضوء ما سبق تتمحور المشكلة البحثية لهذا البحث في عرض العلاقة ما بين الديمقراطية والليبرالية، وأسس دولة القانون، وتحليل أوجه التقارب والتباعد فيما بينهما ومدى ارتباط الممارسة الديمقراطية، بالبعد الأيديولوجي الليبرالي، ومن ثمّ ليسوغ لنا التساؤل الأساس، الذي يسعي البحث إلى الإجابة عنه، وهو: ما طبيعة العلاقة الجدلية ما بين الديمقراطية والليبرالية وأسس دولة القانون؟

ثانياً– تساؤلات الدراسة:

يتفرع عن التساؤل الرئيس للبحث عدد من التساؤلات الفرعية، متمثلة في الآتي:.

1. ما الديمقراطية وتطورها وانتقاداتها ومفهوم الليبرالية والديمقراطية الليبرالية؟
2. ما الأسس التي تقوم عليها الدولة القانونية؟
3. ما العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية والأسس القانونية للدولة ؟

4. ما علاقات التمايز أو الاختلاف بين المفاهيم الثلاثة؟

رابعاً:ـ أهمية الدراسة:

بعد تناول مشكلة الدراسة، وما تفرع عنها من تساؤلات فرعية، وفرضية للدراسة، يمكن القول بأن للدراسة أهميتين، إحداهما علمية، والأخرى عملية على النحو الآتي:-

1:. الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية في التأصيل التاريخي لظهور الديمقراطية والديمقراطية الليبرالية، كذلك طبيعة العلاقة فيما بينها، وتحليل الأنماط والتصنيفات المختلفة للديمقراطية الليبرالية، وكذلك جدلية العلاقة بالدولة القانونية، وبالتعرض لعيوب الديمقراطية الليبرالية ومزاياها، وما حققته من انجازات، وما وجِّه لها من انتقادات، ومن ثم تسعى الدراسة لتقديم إسهام في هذا الصدد.

2:. **الأهمية العملية:**. وتركز الأهمية العملية على ضرورة إدراك ووعي القائمين على المؤسسات السياسية، والأفراد في المجتمع، بأهمية الديمقراطية والإصلاح على الصعيد الواقعي، حيث ارتبط الوصفي الديمقراطي دومًا بإقامة انتخابات حرة ونزيهة؛ ليعد تطبيقًا لمفهوم حكم الشعب أو الأغلبية، ومن ثمّ توضح الأهمية العملية للفرد والمجتمع ممارسة الحق في اختيار من ينوب عنهم في الحكم، وإدراكهم لهذا الحق.

خامساً:ـ مناهج الدراسة: المنهج التحليلي:"The Analytical Method: تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي، لتحليلها مفهوم الديمقراطية والليبرالية والديمقراطية الليبرالية، واستنباط مجرياتها ووضعها؛ للوصول إلى علة تأثيرها في الفكر السياسي المعاصر، وكذلك في تشكيل الواقع السياسي الممل في النظم السياسية، والمؤسسات السياسية، وعلاقات السلطة في الدولة والمجتمع، وهذا يفسر لنا الكثير من أوجه الشبه بين الديمقراطية، والديمقراطية الليبرالية، عبر العصور المختلفة، وتوضيح أسبابها ونتائجها؛ لكونه يسهم في تحليل الأحداث والظواهر المتعلقة بالمفاهيم وفرضية الدراسة.

سادساً:ـ تقسيم الدراسة: واتساقاً مع ذلك، تسعي الدراسة للإجابة عن التساؤل السابق، من خلال التعرّض لعدد من النقاط، منها المقدمة، وعرض أبرز المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة، وذلك بالتعرض في **المبحث الأول:** لتعريف كلٌّ من مصطلح الديمقراطية، والليبرالية، والديمقراطية الليبرالية، وفي **المبحث الثاني:** عرض الأسس التي تقوم عليها الدولة القانونية. وفي **المبحث الثالث:** تحليل

العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية والدولة القانونية، والتمايز أو الاختلاف بينهما، وما حققته من إنجازات وما وجهه إليها من انتقادات، وتوضيح الأبعاد والخصائص المختلفة لهما على النحو الآتي:

المبحث الأول:

مفهوم الديمقراطية وتياراتها والتعريف بالليبرالية والديمقراطية الليبرالية.

لضرورات البحث العلمي، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، أولها: مفهوم الديمقراطية وتياراتها، وثانيها: التعريف بالليبرالية والديمقراطية الليبرالية.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية وتياراتها:

1. **مفهوم الديمقراطية:** إن الحقيقة أو البديهية الأولى هي التطرق لتعريف هذا المفهوم، على صعيديه النظري والتطبيقي، أن نعود تاريخياً إلى نشأة هذا المفهوم وبداية الحديث عنه، بحيث يمكن القول إن فلاسفة الإغريق قديماً، كانوا أول من استنبط فكرة الديمقراطية، ومن ثم ظهور مفهوم الديمقراطية إلى حيث الوجود"[1]". عند بحثهم عن أصل نشأة الدولة، حيث أرجع المفكرون الفلاسفة أصل نشأة الدولة إلى التطور الطبيعي للتاريخ، وإن الإنسان بطبيعته يميل إلى العيش في جماعة لكونه، كما وصفه ابن خلدون، حيوان اجتماعي، وقد بدت الدولة لفلاسفة الإغريق وسيلة لحماية الفرد، ولإشباع احتياجاته، وهو ما يعني أن الفرد يبدو الغاية الأساسية لنشأة الدولة ووجودها؛ وعليه يكون الفرد هو مناط نشأة الدولة، فإن الحكم لابد أن يرد إلى جموع الأفراد في المجتمع. ومن هنا جاء ظهور ما يسمّى بالديمقراطية المباشرة في دولة اليونان القديمة، وحتى إن وجهت إليها عدد من الانتقادات التي رفضت مسماها، ووصفها بالمباشرة، كما سنرى لاحقاً، أضف لهذا ما يواجهه هذا النوع الآن من صعوبات في التطبيق الحديث في ظل مفهوم الدولة القومية في أوروبا"[2]". وأما تعريف المقصود بمفهوم الديمقراطية اصطلاحاً: فهي كلمة مركبة من شقين عند الإغريق، تتكون من شقين أو اصطلاحين فرعيين هما: Demos وتعني عامة الشعب، وثانيهما kratia وتعني حكم، ويؤدى من ثم اجتماعهما إلى مصطلح Democratia وتعني لغة حكم عامة الشعب أو الأغلبية، وهي

1 -Frank Cunningham, Theories Of Democracy: A Critical Introduction, (London and New York, Rout Ledge. 2002), Pp.1-6.

2 - محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والواقع، (بيروت، دار النهضة العربية، 1985)، ص ص11-12.

بصفتها شكلًا من أشكال الحكم، فيه يحكم الشعب نفسه بصورة جماعية، عبر ما يسمى بحكم الأغلبية، وعبر آلية التصويت والاختيار المباشر، قائم بالإجمال علي التداول السلمي للسلطة والأكثرية، أي حكم الأكثرية "[1]".

2. **الانتقادات التي وجهات للديمقراطية التقليدية:** ليست الديمقراطية بالمفهوم البسيط، فعلى الرغم مما يبدو لنا من سهولة ظاهرية في تعريف مصطلح الديمقراطية، فإنه ينطوي كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية، على بعض الغموض والتداخل، ويثير بهذا بعض اللبس بشأنه في الكثير من الأحيان، ومن ثمّ فإن العديد من مفكري ومنظري النظم السياسية يوجهون بدورهم عددًا من الانتقادات لمفهوم الديمقراطية"[2]" التي قد تصل الى الدرجة التي يرى فيها بعضهم أن الديمقراطية مسمّى لا حقيقة له وجودٌ، وأنها لا تبدو كما هي اصطلاحاً على أرض الواقع، ومن أهمها إيجازاً في النقاط الآتية:

أولاً– تثير الديمقراطية بوصفها حكمًا، في الحالة اليونانية، الغموض بشأن ما نعنيه بمفهوم الشعب، في ممارسة الديمقراطية، وعبر ما يسمى بالديمقراطية المباشرة، بحيث يرون أن الشعب لم يمارس حقه المباشر في الحكم، وذلك أنّ من أسسوا هذا النظام كانوا فئة قليلة من الناس. كما يرفض منتقدو الديمقراطية انطباقها اصطلاحاً على الديمقراطية المباشرة، ويرون الأمر يختلف كثيراً في حالة الديمقراطية غير المباشرة أو التمثيلية، ويستندون في هذا إلى قول "جان جاك روسو" الذي سخر من الديمقراطية الإنجليزية، فيقول: إن الأمة الإنجليزية تعد نفسها حرة، ولكنها مخطئة خطأً فادحاً، فإنها تبدو حرة فقط فترات انتخابات أعضاء البرلمان " كما يرون أن اختيار الأعضاء لا يتم بالإجماع، وإنما بالأغلبية لأكثر من 50% وهو يعني إمكانية تلاشي رأي 49% من جموع الشعب، فإذا ما اجتهدنا محاولين أن نفند هذه الحجج يمكن أن نشير إلى أن الالتزام من قبل عضو البرلمان بإرادة الناخب، لا يبدو وقت الانتخابات فقط في الدول الديمقراطية، بل يسعى على مدار الدورة البرلمانية لكسب هذا الدعم؛ كي يضمن أن يعاد انتخابه من جديد، وإلا فقد مقعده في البرلمان أضف لهذا أن الاختيار، وإن

1– عبد المنعم الحنفي، الموسوعة الفلسفية، دار ابن زيدون، (القاهرة، مكتبة مدبولي، بدون . ت)، ط1، ص193.

2– أ. هـ. م. حرنر، ترجمة: عبدالمحسن الخشاب، الديمقراطية الأثينية، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م)، ص9.

تحكّمت فيه الأغلبية؛ فإن الدول الديمقراطية يمكنها أن تضع بعض الآليات والضمانات لحماية حقوق الاقليات في المجتمع، وهو ما يبدو في التلازم بين الديمقراطية والليبيرالية، كما سنرى لاحقاً "[1]".

3: التيارات المختلفة للديمقراطية التقليدية: من خلال عرضنا السابق، يتضح لنا تطور مفهوم الديمقراطية، وبأن هناك تيارات فكرية مختلفة في تعريف مفهوم الديمقراطية، نذكر أهمها:

أ- التيـار الأول: المُسمّى "بالاتجاه القيمي أو الاصطلاحي، ويركز هذا الاتجاه على مفهوم الديمقراطية من منطلق لفظي اصطلاحي، مشتق من اللغة الإغريقية القديمة، بصفتها حكم الشعب، وإن لم يمانع هذا الاتجاه من أعمال هذا المصطلح تطبيقاً على أرض الواقع، حتى إن استخدم في هذا وسائل قد لا تبدو ديمقراطية، بمعنى آخر فإن استخدام وسائل غير ديمقراطية لتحقق أهداف ديمقراطية، تدعم من حرية الرأي، والاختيار المباشر يلقي تبريره في هذا الاتجاه"[2]".

ب- التيار الثاني: يعُرف "بالاتجاه الوصفي" ويركز بدوره على الجانب التطبيقي في ممارسة الديمقراطية، أي أن هذا الاتجاه يستمد أفكاره من مفهوم الديمقراطية من واقع الممارسة الفعلية، حيث يستنبط المبادئ الديمقراطية من توصيفه لواقع الممارسات الخاصة بتلك النظم السياسية التي توصف بأنها ديمقراطية، يركز على البنية الحزبية الديمقراطية، وآلية إقامة الانتخابات التي تسمح للمواطن بالاختيار الحر والنزيه، أي بمعنى تعيين الحاكم بواسطة المحكومين عن طريق الانتخابات المباشرة"[3]".

ج- التيار الثالث: عُرف هذا التيار" بالاتجاه التصنيفي"، ويرتكز على الجانب التطبيقي، وتحديد تلك السمات التي يجب أن تتسم وتمتاز بها النظم السياسية الديمقراطية الغربية من غيرها، إلا أنه يبدو مختلفاً عن سابقه في كونه يركز على ما يجب أن يكون أكثر، من تركيزه على ما هو

1 – ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة النظم السياسية، (الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1996م)، ص152.

2 – عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية "دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي"، (بيروت، منشورات زين الحقوقية،2009م)، ص 200– 220.

3 – محمد طه بدوي، أصول علم السياسة، (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2010م)، صص169–170.

كائن؛ فيميل إلى الفلسفة السياسية، أي المثالية، أكثر من الواقعية السياسية، إذ يوصف بالتيار الفلسفي"[1]".

ويمكن تلخيص العرض التعريفي للتيارات المختلفة بالقول إن الديمقراطية قد تبدو ثقافة، أكثر من كونها شكل من أشكال الحكم، فوجود حكومة ديمقراطية، لا يعني بالضرورة أن هناك مجتمع ديمقراطي، وعلى العكس، فان المجتمع الديمقراطي تحكمه حكومة ديمقراطية؛ لكونها جزءًا من نسيج هذا المجتمع، ونتاجًا لهُ.

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية والليبرالية ومصادرهما:

مرت الدول الديمقراطية الغربية، بعد تجارب طويلة، إلى الأخذ بالمنطق والعقلانية في تنظيم شؤون الحكم فيها من نواحي مختلفة، ولاشك في وجود روابط أكيدة وقوية بين المفهومين من جميع النواحي، ويمكن التعرف عليهما على النحو الآتي:

أ. مفهوم الليبرالية:Liberalism":

أرجع بعض الدارسين الجذور الفكرية والتاريخية لمصطلح الليبرالية، بوصفها فلسفة، إلى عصر سقراط ووجدت في الفكر السياسي عند الإغريق"[2]"، وبأن ظهورها في أوروبا يرجع إلى أواخر القرن السابع عشر، مع قيام الثورة الإنجليزية، التي قادها عدد من الفلاسفة والمفكرين، الذين دافعوا عن عدد من القيم والمبادئ التي في مقدمتها حرية الفرد في مواجهة الدولة، والحد من تدخلها الصارخ في شؤون الأفـراد، وكان في مقدمتهم "**ديفيد هيوم، وأدوارد سميث، وأدموند بيرك، ولورد أكستون**" وظهور ما يمكن أن نسميه بالحركة الليبرالية في القارة الأوروبية."[3]"

وتتضمن الليبرالية بصفتها مصطلحًا أساسيًّا، في الفكر السياسي معانيَ متعددة، لكن هذه المعاني جميعاً لا تبتعد كثيراً، بأية حال، عن الاشتقاق الأصلي للمصطلح من الكلمة اللاتينية Libber أي التحرر، فهي بشكل عام تعبّر عن وجهة نظر أولئك الذين يبحثون عن درجة أكبر من التحرر، أو الحراك، عن طريق التخلص بقدر الإمكان من السيطرة التي تمارسها الدولة، التي تعوق الحرية

1 – إكرام بدر الدين، الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، (بيروت، دار الجوهرة، 1986م)، ص 41–42 .

2 – مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم السياسة، (مصراته، الدار الجماهيرية، 2004م)، ص395.

3 – إكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص 43 .

الإنسانية، والمصطلح يستخدم حالياً بمعنيين: **الأول** ضيق محدود، **والآخر** عام، فالليبرالية بالمعنى الضيق تستخدم لتعني مركزاً سياسياً وسطاً بين المذهب المحافظ والاشتراكية، وهو مركز يحبذ الإصلاح، ولكنه يعارض الراديكالية. وهي بهذا المعني تناسب الطبقة المتوسطة بدلاً من الطبقة الارستقراطية التي عادة ما تكون ذات مصلحة مباشرة في الوضع "القائم" أما الليبرالية في المعنى الأكثر توسعاً فهي تعد تعبيراً يعادل تقريباً ما عُدّ تسميته بالديمقراطية، تمييزاً لها من الشيوعية أو الفاشية، التي يرى أنصارها أن التقدم الاقتصادي سيمحو العوز ويحقق الوفرة، فتنتهي الصراعات والتفاوت واستغلال بعض الطبقات بعضها الآخر"[1]". ولكن الممارسة الفعلية لمفهوم "الليبرالية" وبداية وضعه موضع التطبيق، قد جاء مع بدايات القرن التاسع عشر، بحيث بدأ أول تطبيق لليبرالية ومبادئها في إسبانيا عام 1812م بتكوين حزب سياسي سمي بالحزب الليبرالي"Les Liberals" اعتنق أعضاؤه المبادئ الدستورية، إذ تعد أول من عرف هذا المفهوم، ثم بدأ ذيوع تلك المبادئ وانتشارها في دول أوروبا؛ فشكلت فيما بعد أول حكومة ليبرالية " حكومة "glad stone" في إنجلترا في العام 1868م، إذ عُدّ القرن التاسع عشر بحق، وكما أطلق عليه الكثيرون، القرن الليبرالي "liberal. Century"؛ فدفعت هذه الأفكار إلى المبادئ الليبرالية على الصعيدين، السياسي والاقتصادي، وازدهرت فيه مبادئ الحركة الليبرالية، وذلك تعبيراً عن الثقة في أهلية الفرد وقدرته على التنسيق بين سعادته الخاصة وسعادة مجتمعه، وقدرته على تحقيقهما في الوقت ذاته"[2]".

ويري الفقهاء الغربيين، أن الثقة بالفرد مصدرها الحضارة اليونانية اللاتينية، بما انطوت عليه من أفكار أخلاقية واجتماعية وسياسية، والمسيحية التي أعطت فكرة الإنسان الحر مزيداً من القيم"[3]"؛ وعليه تبدو الليبرالية بوصفها التزاماً بحماية القيم الليبرالية المتمثلة في الحرية الفردية، والمساواة والكرامة الإنسانية، في ضوء المواقف الاجتماعية المتغيرة معطلة إلا أن هذه الحرية ليست مقيدة بدورها بحرية

1 – موريس دوفرجيه، ترجمة: سامي الدروبي، جمال الأتاسي، مدخل إلى علم السياسة، (دمشق، دار دمشق، دون . ت)، ص ص 10. 13.

2 – راجع : هارولد .ج .لاسكى، "تعريب: عزالدين محمد حسن، مدخل إلى علم السياسة، (القاهرة، مؤسسة السجل العربي، 1980م)، ص 13.

3 – ماجد راغب الحلو، مرجع سبق ذكره، ص7.

الآخرين، ومن ثم يدفع مناصرو الفكر الليبرالي بأنها لا تقبل وصفها بالفوضوية"[1]. فإذا أردنا أن نعرف المقصود بالقيم والمبادئ والشعارات التي ترتكز عليها الليبرالية، وتستند **إليها الليبرالية، التي من أهمها: قيمة الحرية، والعدالة، وقيمة التسامح والعقلانية، والفردية، وغيرها:**

1. **قيمة الحرية:** لقد اختلفت الآراء حول التعريف بمفهوم الحرية، وخصائصها، وأنواعها، كما اختلف مفهوم الحرية بوصفه مبدأ، والحرية بوصفها قيمة سياسية، من عصر إلى آخر، هذا فضلاً عن اختلافه من نظام سياسي إلى نظام آخر، إذ عبر عنه الشاعر اليوناني: "هوميروس" عندما سئل: **(**لأىّ تصلح؟ فقال للحرية**)**"[2]. وتعرف الحرية هنا تعريفا جامعا ومجرداً" كلمة الحرية في أوسع معانيها تعني اختفاء القيود على النشاط الفردي أو الجماعي، الحرية بهذا المعني هي مرادف للقدرة على الحركة من دون ضوابط، إنها بمعني آخر تعني عدم التبعية"[3]. ومن ثمّ تبدو قيمة الحرية بوصفها القيمة الأساس لليبرالية، بحيث أعطى الليبراليون الأولوية لقيمة الحرية الفردية، سواء بمدلولها الإيجابي أو السلبي، فبينما دعم الليبراليون الكلاسيك من الحرية السلبية التي تفهم في غياب القيود عن حرية الاختيار تقصر دور الدولة، فإن الليبراليون الجدد قد دافعوا عن الحرية بمعناها الإيجابي التي تركز، وتعنى بإقامة الحريات الفردية، وحمايتها في إطار تنمية الأفراد وازدهار القيمة الإنسانية المختلفة"[4]".
2. **قيمة العدالة:** قيمة من القيم السياسية التي كانت مثار جدال وحوار بين فلاسفة اليونان، فهي حق من حقوق المواطنة، وصفة من صفات الحاكم الصالح، وأساس يبني عليه المجتمع عند الإغريق، ومبدأ قانوني للثقة في الحاكم، فبدونها يفقد الإنسان المواطن صفته التي تميزه من غيره من المخلوقات، فقد وصفها سقراط: "قائلاً": العدل أمان النفس"[5]". ومن ثم فمفهوم العدالة التي يتحدث عنها الليبراليون، ليست هي بالطبع العدالة الاجتماعية بالمفهوم الاشتراكي، وإنما تبدو سمة مستمدة من إيمانهم بمفهوم خاص للمساواة، بحيث يرى الليبراليون أن المساواة هي إتاحة الفرصة المتساوية للجميع؛ كي يرتقوا إلى

1- محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص198.

2- بكر مصباح نتيرة، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطة "دراسة مناهجية مقارنة بين الحضارات"، (بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1994م)، ص148.

3- حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1974م)، ص90.

4- موريس دوفرجيه،" تعريب: سامي الدروبي، جمال الأتاسي، مرجع سبق ذكره، ص13.

5- بكر مصباح نتيره، مرجع سبق ذكره، ص150.

مكانة أفضل، على أن يحكم الحصول على هذه الفرص قدرات وإمكانات كل فرد، وبهذا لا يؤمن الليبراليون بالمساواة المطلقة، فالأفراد وإنْ ولدوا متساوين، فإن ما يكتسبه كلٌ منهم من خبرات ومهارات، يميز فيما بينهم، ويحدد من ثم من يستحق كل فرصة من الفرص المتاحة في إدارة المجتمع و الدولة "[1]".

3. **المقصود بالفردية:** ظهر مفهوم الفردية إبان نظام الإقطاع، وبأن الفرد قد عرف من خلال الجماعة التي ينتمي إليها، ولكن الليبرالية أتت لتؤكد القدرة الشخصية للأفراد، والفرد قادر على الاختيار، وجعلته غاية في حد ذاته، يستطيع أن يعرف هويته بعيداً عن الجماعة، بكونه فردًا حرًّا، فقد اهتمت من ثم بحماية حقوق كل فرد وحريته، وجعلهما في مرتبة أهم من حقوق وحريات الأغلبية الديمقراطية، فالفرد يملك الحقوق الطبيعية، ومن ثم يبدو أهم من الجماعة – كما أشارت نظرية الحقوق الطبيعية – وهو ما أكده أيضاً الفيلسوف الألماني "**ايمانويل كانط .** E. Kant" حينما قال "إن المجتمع السياسي يعني أن الدولة ما هي إلا آلية أو وسيلة لحماية هذه الحقوق والحريات العامة في المجتمع"[2].

4. **المقصود بالعقلانية:** ويقصد بالعقلانية هنا أنها ليست بالفوضوية، فالإيمان الليبرالي بأن العالم له بنية عقلانية، وهو ما يمكن أن يتم عبر التدريب العقلاني للأفراد، وتنمية قدراتهم علي المحاجّة والمناقشة، فيرى الليبراليون من هنا بأن العقلانية تعني المعرفة السببية، وليست تلك المبنية على الخبرات التاريخية، حيث قام هذا التيار على أساس الإيمان بالفرد وقدرته، بوصفه كائناً عاقلاً، يمكن أن يستخدم عقله في مواجهة الطبيعة، وانبثق هذا الطابع العقلاني من عصر النهضة الأوروبية، بما حواه من بعث فكري صاحبته إنجازات كبرى، حققها الإنسان على الصعيد المادي، تمثلت في حركة الكشوف الجغرافية، والاختراعات والتقدم في أساليب الإنتاج وتطور الصناعة في أوروبا"[3]".

---

1 – للمزيد ينظر: هاملتون ماديسو رجائي، " تعريب. عمران أبو مجلة، مراجعة : أحمد طاهر، الأوراق الفدرالية، (القاهرة، عالم الكتب، 2004م)، ص643.

2 – كانط، "تعريب: عثمان أمين، مشروع السلام الدائم، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1953م)، ص ص 11–13.

3 – محمد عصفور، الحرية في الفكر الديمقراطي والاشتراكي، (القاهرة، ب .ت، 1961م)، ص8.

5. **المقصود بمفهوم التسامح:*** ويعني الليبراليون بهذا الإيمان، مبدأ التعددية والاختلاف في كل شيء، بل يرون أن الاختلاف والتعددية هما أمر صحي ومرغوب فيه، ويرتبط بهذا إيمانهم بالنسبية، وأنه لا يوجد رأي صحيح مطلق، وعلى الدوام، وبهذا يؤيد الليبراليون النقاش والتعددية الحزبية، ولا يعترضون على التعددية، والاختلافات الثقافية، ويرون أن الإيمان بالاختلاف هو أساس وضمان توزيع السلطة، بصورة غير مركزية في الدولة والمجتمع"[1]".

وخلاصة القول، إن كانت تلك هي المبادئ الأساسية لليبرالية؛ فإن لها شقين رئيسين، هما الشق الاقتصادي، والشق السياسي، أولهما يركز على حرية السوق والتجارة مع الخارج، أو ما اصطلح تسميته بالرأسمالية"**Capitalism**" أما الشق الثاني، فهو كما أسلفنا من قيم أساسية، كالحرية والمساواة والفردية. كما عبر عن ذلك "فريدريك هايك" أن حرية الاقتصاد هي الضمان الحقيقي للحرية السياسية.

وخلاصة القول، إن مفهوم الليبرالية، بالإشارة إلى هذا التميز ما بين الليبرالية الكلاسيكية، وتلك الجديدة، حيث تدعم الأولى من ضرورة الحد من تدخل الدولة في شؤون الأفراد والمواطنين، بقدر المستطاع؛ فإن الثانية ترى ضرورة تدخل الدولة من أجل توفير الخدمات العامة، كالصحة، والإسكان والتعليم، وهو ما يسمّيه بعضهم بالطريق الثالث"[2]".

وخلاصة ذلك، أن التسامح هنا على مستوى الدولة يقتضي ضمان العدل، وعدم التحيز في التشريعات، وإنفاذ القوانين والإجراءات القضائية والإدارية، كما يقتضي إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل فرد من دون تمييز، فكل استبعاد أو تهميش يؤدي إلى التعصب والإحباط والعدوانية"[3]".

---

* – حيث كانت رسالة التسامح: تعد فتحاً فكرياً دينياً في تاريخ أوروبا الحديثة، والعجيب أن جون لوك الذي يعد من رواد الليبرالية، وله أثره في الثورة الأمريكية على الحكم الإنجليزي، وفي صياغة وثيقة الاستقلال، والدستور الأمريكي – يتحدث عن رسالة التسامح عن التسامح بين طوائف البروتستانت، فهو يستثني من التسامح من له رئيس خارج إنجلترا، ويقصد بذلك الكاثوليك الذين يتبعون البابا، ويستثني بالطبع وبالبداهة اليهود والمسلمين. للمزيد: انظر: آمال كيلاني: مترجمة، ألف باء – الليبرالية، من موسوعة ويكيبديا، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2007م)، ص34.

1 – موريس دوفرجيه، مرجع سبق ذكره،صص238–240.

2 – المرجع السابق، ص240.

3 – أنطوان مسرة، الأمن الإنساني: عناصر استراتيجية معاصرة للتسامح، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 11، صيف 2006م، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م، ص73.

ب. الديمقراطية الليبرالية"Liberal democracy":

تختلف الديمقراطية الليبرالية عن مفهوم الديمقراطية عند اليونان، فمفهوم الديمقراطية في الفكر الغربي يتسع ليشمل القيم والمبادئ المختلفة للفكر الديمقراطي، ولبيان مضمون مفهوم الديمقراطية الليبيرالية لابد من تعريف المقصود بهذا المفهوم، فقد عرفت بأنها:" شكل من أشكال الحكم القائم على الديمقراطية التمثيلية التي تمثل الآلية الأساسية لممارسة الفرد لحقه في الاختيار لمن ينوب عنه في الحكم وممارسة السلطة، على أنْ يتم ذلك في إطار من احترام الدستور والقانون، وتأكيد حقوق وحريات الفرد، عبر وضع عدد من القيود للحد من هيمنة الأغلبية، وإهدار حقوق الأقليات والأفراد.

وان تعددت هذه الحقوق والحريات وتنوعت، فإن أبرزها الحرية والمساواة، أمام القانون وحرية الصحافة، وكما تقوم الديمقراطية الليبرالية على قاعدة التسامح والتعددية، بحيث يسمح للرؤى والتوجهات المختلفة أن تعرض وجهـة نظرها، وتنافس من أجل الوصول إلى السلطة، عبر انتخابات حرة ونزيهة"[1]". لقد تعدد الباحثون، وتنوعت ثقافتهم، واختلف ميولهم، وتعددت المذاهب في تفسير أصل مفهوم الديمقراطية الليبرالية، ويمكن ردّ هذه المذاهب إلى أصول وأسس عامة، وفلسفية، واجتماعية، ودينية، وتاريخية، وكما سبق وعرفنا مفهوم الديمقراطية، وترتيباً على ذلك، كثرتْ التعريفات وتباينتْ، ولا يعنينا، ولا يجدينا إيراد شتي التعريفات، وكذلك تحليلها، ونكتفي بالتعريف الذي قدمه المفكر الأمريكي الجنسية "**فرانسيس . فوكوياما** . Francis Fukyama": للديمقراطية الليبرالية حيث عرفها بأنها: "مجموعة من المؤسسات التي تعمل بآليتين هما الديمقراطية والليبرالية، بحيث يرى أن الجانب الديمقراطي يعنى الاختيار المشروع للحكومة من قبل المواطنين في انتخابات حرة ونزيهة، بينما يقوم الجانب الليبرالي على وجود سلطة محدودة، يسمح فيها للأفراد بممارسة قدر كبير من الحرية الشخصية في تقرير مسار حياتهم الشخصية، وضمان حرياتهم الفردية، وحقوقهم الخاصة"[2]".

---

1 – صلاح السيد بيومي، صنع القرار السياسي في مصر 1956م–1990م، (القاهرة، كتاب الوفد،2001م)، ص34.

2 – فوكاياما، الديمقراطية الليبرالية وصراع الحضارات، متاح على:

http://www.aljazera.net/nr/exeres/88718d82–dd7b–4dc6

تاريخ الزيارة:18/ 12/ 2022م،

وهذا الأساس الذي استند إليه: "فوكوياما" في تعريف الديمقراطية اللبرالية، يرجع إلى مفكري وفلاسفة "عصر التنوير"* الذين عارضوا بشدة، وتحدّوا هذه الرؤى الفكرية التقليدية السابقة للحكام في الدولة القومية الأوروبية، حيث آمنوا بأن الشأن الإنساني لابد أن تحرّكه قيم العقلانية والحرية والعدالة والمساواة"[1]. وكما أسلفنا قد جاءت الثورة الفرنسية والإنجليزية؛ لكي تمثل جذورًا أساسية، لما اصطلح على تسميته فيما بعد بالديمقراطية الليبرالية"[2]. **وترتبط العلاقة بين الديمقراطية الليبرالية بالأسس والمبادئ والقيم الليبرالية على:**

– إن المجتمع هو اختراع أنساني من أجل حماية الملكيات الخاصة.

– إن الإنسان هو المالك الفعلي لشخصه وصيرورته، ومن ثم فهو لا يخضع بشكل أو بآخر للمجتمع.

– إن تحرر الإنسان من إرادة الآخرين مرادف لعدم انغماسه في علاقات معهم عدا تلك التي تخدم مصالحة.

– إن حرية الفرد تتوقّف على تحرره من إرادة الآخرين في مجتمعة "[3]".

وكانت الليبرالية التي بدأت بوصفها عقيدة للحرية، وفلسفة، خاصة الطبقة البرجوازية، والأساس العقائدي للحكومة التمثيلية، وللديمقراطية البرلمانية والليبرالية الفكرية، وتدعو للتسامح والتعايش، وارتبطت بتعدد الأحزاب، وبأن السلطة شعبية، والنظام الانتخابي هو أساس بيان الديمقراطية الليبرالية، بحسبان أنه الجهاز الأساس الذي يستطيع به الشعب أن يمارس سلطته، إلا أن تلك المبادئ والقيم الديمقراطية قد تعرّضت للنقد اللاذع مع وصول نابليون إلى الحكم عبر الآلية الانتخابية التي تعد المعيار الأساس للديمقراطية، وبهذا بدا أن آلية الاختيار الحر وحدها ليست بالكافية لحماية حقوق الإنسان وحرياته، ومن هنا بدأ ظهور الليبرالية قيدًا أساسيًّا على الممارسة الديمقراطية، ونعني بهذا أن

---

* لقد ظهرت الأفكار الليبرالية الرئيسة في عصر التنوير، ومنها: حرية العمل، وحرية التجارة، وحرية العبادة والعقيدة، أو الدين، حرية الملكية – وكل ما سبق كان معمولاً به في كثير من أنحاء العالم، ومنه على سبيل المثال الوطن العربي، وقبل قرون طويلة من عصر التنوير الأوروبي – وحرية الرأي وحرية التجمع، وأيضاً حرية الرأي لم تكن بدعة في بقية العالم وقت بزوغ عصر التنوير الأوروبي.

1 – فضل الله محمد سلطح، المسؤولية السياسية بين الدولة والمواطن "دراسة تحليلية في فلسفة السياسة "، (الإسكندرية، دار الوفاء، 2007م)، ص ص153–156.

2 – محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص206.

3– س. ب. ماكفرسون، "تعريب " شعبان عبدالله محمد، حياة الديمقراطية وأطوارها، (الإسكندرية، دار الوفاء، 2008م)، ص39.

من يصل إلى الحكم قد بات عليه أن يتقيد باحترام قيم الليبرالية التي تقوم على احترام وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم، والمساواة أمام القانون، واحترام الملكية الخاصة، وحرية العقيدة والتعبير وغيرها من القيم التي تستهدف الفرد بالأساس داخل مجتمعه"[1].

مبادئ وأسس الديمقراطية الليبرالية:

ويمكن أن نخلص بإيجاز إلى أهم نقاط الالتقاء أن أعمال الديمقراطية الليبرالية في الواقع، بما تستند إليه من مبادئ، سبق الإشارة إليها، يتطلب بدوره توافر عدد من الشروط على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويمكن رد هذه الشروط إلى أسس وأصول مختلفة نورد أهمها:

- **أولها على الصعيد المجتمعي:** وهنا لابد من أن يكون المجتمع منفتحًا، وعدم تركز السلطة، بحيث يكون المجتمع مستعدًا لتقبل الأفكار الجديدة، وألا ينطوي على نظام طبقي تصعب معه عملية الحراك الاجتماعي والنخبوي إلى مراكز السلطة، كما أن مقاليد السلطة يجب ألا ترتكز بدورها في أيدي مجموعة محدودة من الأفراد داخل المجتمع، أو حتى الأغلبية، أو بمعنى آخر وضع القيود؛ لضمان الحرية الفردية، وحماية الأقليات القومية داخل المجتمع.
- **ثانياً على الصعيد السياسي:** يجب أن يتوافر في المجتمع وجود مؤسسات وأبنية وسلطة تتسم بالكفاءة والفاعلية، وهو ما لفت النظر إليه "**ألكسيس دي توكفيل** A. De Tocqueville" منذ عام 1856م بوصفه ضمانًا لنجاح الديمقراطية الليبرالية.
- **ثالثاً: على الصعيد الاقتصادي:** ربط الكثيرون ما بين الديمقراطية الليبرالية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يرى بعضهم، وفي مقدمتهم "**جيمس كولمان، وبروس روس**" أنه كلما كانت الأمة أكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية، تزايدت احتمالات اتباعها للنظام الديمقراطي، إلا أن هذا يثير في اعتقادنا التساؤل حول ما إذا كانت كل دولة متقدمة اقتصادياً، هل هي بالضرورة دولة ديمقراطية، وعلى النقيض، هل كل دول ديمقراطية تستطيع إنجاز التقدم والتنمية الاقتصادية الشاملة في المجتمع"[2].

---

1 – صلاح السيد بيومي، مرجع سبق ذكره، ص ص34 –35.

2 – إكرام بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص100 .

- **رابعاً: وأخيراً على الصعيد الثقافي:** الذي يعد من أهم الأصعدة أهمية، ذلك أن الممارسة الديمقراطية تبدو راسخة حال نجحت الدولة في خلق ثقافة مجتمعية ديمقراطية، تقوم على قيم الحرية والمساواة، وتقبل الاختلاف واحترام الرأي الآخر، واحترام كرامة الإنسان، ولعل هذه القيود قد تبدو العائق في سبيل ترسيخ الممارسة الديمقراطية، وإنجاح التجربة الديمقراطية في بعض المجتمعات في مناطق مختلفة "[1]".

ج. مصادر الديمقراطية الليبرالية وأسسها:

أبرز الفلاسفة الأسس والمصادر الأساسية التي استندت إليها الديمقراطية الليبرالية، واستقت أفكارها من ثلاث مدارس فكرية أساسية، وهي كالآتي:

1. **مدرسة الاقتصادي الليبرالي:** وتتمسك هذه المدرسة بالحرية، ومطالبتها بكفالة أبرز مظاهرها، وتحديداً في فكر "**آدم سميث**" في كتابة ذائع الصيت (ثروة الأمم في العام 1776م) حول المبادئ الليبرالية للتجارة الحرة"[2]"، كذلك "**دافيد ريكاردو**" اللذين ذهبا إلى تقرير نظرية فائض القيمة، الذي تلخصت فلسفته في شعار "**دعه يعمل دعه يمر–Laissz–Faire**" الذي يستند انسجامه مع إطلاق المبادرات الفردية، بحيث يسعى الأفراد وراء المصلحة الخاصة، وهو ما يبدو من وجهة أنصار هذا الاتجاه شرطاً أساسياً لنمو الحياة الاقتصادية في المجتمع "[3]".
2. **مدرسة الفكر السياسي الليبرالي:** وتنسب مدرسة الفكر التحرري السياسي إلى الفكر القائم على إطلاق الحريات الفردية، ودعم حقوق الفرد، على أفكار عدد من الفلاسفة والمفكرين، يأتي في مقدمتهم "**جون لوك**" (1632م – 1704م)، ونخص بالذكر من أفكاره هذه الفكرة المرتبطة بالقانون الطبيعي، التي استندت إليها أفكار الثورات الكبرى فيما بعد، في كلّ من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، حيث مثل كتاب "كرين برنتن"**Crane Brinton**" علم تشريح الثورات" فقد قام برنتن بالدراسة التحليلية أو التشريحية المقارنة لأربع ثورات كبرى من ثورات التاريخ الحديث، وهى الثورة الانجليزية 1640–

1 – المرجع الساق، ص 100–105.

2 – آمال كيلاني: ترجمة، مرجع سبق ذكره، ص20.

3 – جلال أحمد أمين، مقدمة إلى الاشتراكية، (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1966م)، ص38–39.

1688م، والأمريكية 1776م، والفرنسية 1789م، والثورة السوفيتية 1917م، حاول أن يستخرج من المقارنة أطوار الثورة وخصائصها ونتائجها"[1]".

3. **المدرسة النفعية:** بدأ عصر النهضة في أوروبا مع تقدم الصناعة، وظهور الآلة، ومعها ظهرت الطبقة الوسطى(البرجوازية)، التي احترمت في الإنسان فرديته وطاقاته وقدراته، بدءًا من تحريك عجلة الإنتاج، كذلك حريته الفكرية والإبداع الفكري، وحريته في التجارة الحرة"[2]"، ويعد "**جيرمي بنتام** " 1748م– 1832م" من أوائل روادها، وكانت واحدة من المدارس التي أثرت بدورها على التيار الليبرالي، بحيث أرست هذه المدرسة أفكار القانون والدولة والحرية على أساس نفعي"[3]".

المبحث الثاني: الأسس التي تقوم عليها الدولة القانونية.

قبل الدخول في أسس التأصيل لدولة القانون، فلابد من توضيح المقصود من الحكومة القانونية:government legal" ويقصد بذلك الحكومة التي تخضع للقوانين، ولأنظمة قائمة محددة توجد قبل الحوادث التى تطبق عليها، ومن ثم يجب على الحكومة أن تحترم القوانين، وتخضع لأحكامها، شأنها في ذلك شأن الأفراد، واذا كان في استطاعة الحكومة . بل إذا كان من حقها . تعديل أو إلغاء القوانين في أي وقت– حسبما تقتضيه الظروف التي تحيط بها، فإن ذلك لا ينفي مسألة خضوعها للقانون؛ لأن المقصود أنها تحترم القوانين طالما كانت قائمة مطبقة...إلخ"[4]". أما التأريخ لدولة القانون أو الدولة القانونية، فقد عرف بظهور الدولة الوطنية، ذات الحكومة المركزية في القرن السادس عشر، ومثل ذلك أهم حدث سياسي شهدته أوروبا، لبداية عصر جديد، فصل بين العصور الوسطي المظلمة والعصور الحديثة، وبدأت بوادر الثورة الصناعية، نتيجة لتضخم رؤوس الأموال لدى طبقة التجار، وأصحاب الحرف، ثم اكتشاف مصادر الخامات في المستعمرات، وظهور المصانع الحديثة، بدلاً من المصانع اليدوية، وظهور قوة البخار، وتطور صناعة الصلب، وبدية تأسيس المصانع الحديثة– كما أسلفنا–"[5]". كما تعد معاهدة "وستفاليا –1648م" أول اعتراف بالدولة وبحقوقها وبواجباتها"[1]". ولقد

1 – حسن صعب، علم السياسة، (بيروت، دار العلم للملايين، 1981م)، ص340.

2 – عبدالله التطاوي، الحوار الثقافي مشروع التواصل والانتماء، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006م)، ص39.

3 – جلال أمين، مرجع سبق ذكره، ص39.

4 – محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولة والحكومة، (بيروت، دار النهضة العربية،1969م)، ص550.

5 – ميثم صاحب عجام، على محمد سعود، النظرية الاقتصادية، (طرابلس، دار النخلة للنشر، 2002م) ص 42.

تصور الفيلسوف الألماني "جورج هيجل– George Hegel" الدولة حركة "الفكرة المطلقة"، أو خطى " العقل الإلهي" على الأرض"[2]". وبناء على ما تقدم، ومن دون الخوض في التفاصيل حول مفهوم الدولة وتطورها وتقسيماتها، هنالك تفرقة كبيرة في الدراسات الدستورية بين دولة القانون Etat de Droit والدولة البوليسية Etat de Police؛ فما المقصود بدولة القانونية، وما هي عناصر تلك الدولة:

أولاً– الدولة القانونية أو دولة المؤسسات:

وهي الدولة الخاضعة للقانون في كل تصرفاتها وأعمالها، سواءً أكان بإرادتها أم بناء على تعاقدها أم تعاملها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية وغيرها من وحدات النظام الدولي"[3]" فالدولة القانونية إذن هي التي تخضع للقانون، وهناك من يخلط ما بين فكرة الدولة القانونية، وفكرة الحكومة القانونية، أو بين الدولة والحكومة – وهناك من يخلط وينظر إلى الشعب كما لو كان مملوكاً للحكومة التي في السلطة، وتمثل الدولة"[4]"، التي تعني قيام السلطة فيها من خلال الطريق الدستوري، وبقبول الشعب ورضائه، و لا تختلف تلك الدولة الاستبدادية عن الدولة البوليسية، التي تسعي لا لتحقيق مصالح الحاكم، بل مصالح الجماعة، وهكذا تكون مصالح الجماعة في الدولة البوليسية قيداً أو قانوناً على سلطات تلك الدولة في المجتمع"[5]". وعليه؛ فالدولة القانونية تختلف تماماً عن الدولتين . كما أسلفتا . السابقتين اللتين لا تخضعان للقانون، من جهة أخرى هناك من يخلط بين الدولة القانونية، ومبدأ سيادة القانون وحكمه.

ثانياً– الأسس التي تقوم عليها الدولة القانونية:

تعترف كل الأنظمة السياسية في العالم، على أختلف صبغتها الديمقراطية، أو حتى الدكتاتورية، بأن الشعب صاحب ومصدر السلطات، وله السيادة الكاملة في حكم نفسه، والتصرف في شؤونه، حيث يتمسك الجميع بوجوب وجود دستور، ووجود تنظيم للرقابة القضائية، والأخذ بمبدأ التدرج القانوني"[6]"

---

1 – محمد جمال باروت، الدولة والنهضة والحداثة، (دمشق، دار الحوار، 2000م)، ص64.

2 – حسن صعب، مرجع سبق ذكره، ص46.

3 – المرجع السابق، ص136.

4 – ما جد راغب الحلو، مرجع سبق ذكره، ص266.

5 – محمد الشافعي أبو راس، مرجع سبق ذكره، ص 136.

6– إبراهيم عبد الكريم الغازي، الدولة والنظم السياسية "مع أسس نظام الحكم في الإسلام"، (أبوظبي، دار المتنبي للطباعة والنشر، 1989م)، ص ص 192 . 197. .

كذلك مبدأ الفصل بين السلطات"[1]" وللحد من الاستبداد يوصى بوجود دستور، ويقصد بوجود دستور هنا، علو القواعد الدستورية وسيادتها علي سائر القواعد القانونية في الدولة، ولا يسود مبدأ الدستور إلا في النظم الديمقراطية، أما في الدول ذات الحكومات الاستبدادية التي لا تخضع لدستور ولا تتقيد بقانون، فمن الطبيعي ألا يجد هذا المبدأ أي مكان له"[2]".

وتتمثل أهم نتائج الإشارة إلى مفهوم الدولة القانونية، اكتسابها أهمية استثنائية في العصر الحديث، ذلك أن المجتمعات في القدم عاشت، لفتر طويلة من الزمن تحت مفهوم نظرية الحق الإلهي، التي يكون بمقتضاها الحاكم مفوضاً من الإله، لا يسأل عما يفعل؛ وبهذا يمكن إجمالاً القول بأن الدولة القانونية هي دولة ديمقراطية لها مبادئ وسمات رئيسة كالآتي: الاستناد لحكم القانون، وبوجوب وجود الحكومة التمثيلية في المجتمع السياسي، وكذلك التداول السلمي للسلطة، كذلك العدالة لكافة أفراد المجتمع"[3]".

ومعني ذلك، نظراً للظروف السياسية والأوضاع الداخلية، والصراع بين الحاكم والشعوب في أوروبا، أصبح "للقانون" أي "للدستور" مدلول خاص، يتمثل بمجموعة القواعد الأساسية المدونة والمشرعة، لتحديد اختصاصات السلطات العامة وبيان حقوق الأفراد في الدولة"[4]".

ومن ثم تقوم الدولة الحديثة وفقاً لرؤية "**كلسن**"*على أسس الأحزاب السياسية، حيث تلعب فيها دوراً أساساً في الانتخابات، وهي تحيط بالنواب وتطوقهم، بعد أن حل محل النظام النيابي المحض، نظام آخر يمارس فيه الحزب، بدورة معبراً عن آمال الناخبين، وصاية مطلقة علي النائب، ويشارك بكيفية وثيقة في تسيير شئون الدولة، واتساق مع ذلك، يمكن النظر إلى الأحزاب بوصفها عضوًا في الدولة، وجديرة بأن يكون لها تنظيمها الخاص بها، وقد وجدت وجهة النظر هذه صداها في العديد من الدساتير التي صدرت في أعقاب الحرب العلمية الثانية، واستحدثت النص علي أن الأحزابَ السياسية

---

1 – محمد الشافعي أبو راس، مرجع سبق ذكره، ص ص 261– 262.

2 – محمد كامل ليلة، مرجع سبق ذكره، ص108.

3 – أحمد سويلم العمري، أصول النظم السياسية المقارنة، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م)، ص61.

4– ابراهيم عبد الكريم الغازي، مرجع سبق ذكره، ص135.

* – كلسن "H, Kelsen" فقيه من ضمن فقهاء وأنصار القانون الدولي وله مؤلفات وآراء كثيره في مجال القانون، ومنها بالفرنسية على سبيل المثال: H , Kelsen, Theorie Generale Du Droit Intenational Public ", RCADI1932_vol.42.

خلافٌ للتقليد الدستوري السابق الذي كان يتجاهل الظاهرة الحزبية تماماً"[1]". حيث يقتضي هذا المبدأ ضرورة خضوع الحاكم، وكذلك المحكوم، على حد سواء، للقانون، أي الإقرار بمبدأ سيادة القانون، أي بالدستور، بل إن ثمة من الفقهاء من يؤكد وجود تلازم حتمي بين وجود نظام دستوري، وبين مبدأ سمو الدستور وسيادته، ومن ثم؛ فإن هذا المبدأ لا يكون متحققاً إلا في النظم الدستورية، أي في النظم الديمقراطية الدستورية الغربية"[2]". واتساقاً مع ذلك فإن الرؤية التي تلبّي طموح الشعب بأن يكون هناك منطلقات أساسية يجب توافرها لبناء نظام ديمقراطي دستوري، أن تكون هنالك قوات مسلحة قادرة علي التصدي للعدوان الخارجي والداخلي، وعدم وجود معارضة للديمقراطية الدستورية في صفوف القوات المسلحة، وتعاونها مع حكومة مدنية تتولي السلطة وجود عدد كاف من النخب السياسية المؤمنة بالعملية الديمقراطية، لديها خبرات ومهارات لإدارة حكومة فعالة، وجود وسائل إعلامية مختلفة وفعالة تتيح للجميع فضح انتهاكات حقوق الإنسان، وخرق الدستور، وجود منظومة ثقافية داعمة لقيم الديمقراطية الدستورية، ومعززة للممارسات المدنية المتحضرة، وجود شريحة متعلمة وواسعة من الطبقة الوسطى واعية لحقوقها وواجباتها في المجتمع، وجود منظومة ثقافية داعمة لقيم الديمقراطية الدستورية، ومعززة للممارسات المدنية المتحضرة، وكذلك جود طبقة وسطي متعلمة واعية لحقوقها السياسية وواجباتها تجاه مجتمعها"[3]".

المبحث الثالث: العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية والدولة القانونية والتمايز أو الاختلاف بينهما.

ويتناول هذا المبحث بالشرح وتحليل العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية والدولة القانونية، وعلاقات التمايز أو الاختلاف بين المفاهيم الثلاثة، على النحو الآتي:.

أولاً: العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية ودولة القانون:

اتضح هذا الارتباط ما بين كلً من مفهوم الديمقراطية والليبرالية؛ كي يحد مما قد ينتج من سلبيات وإخفاقات ومساوئ عند تطبيق الديمقراطية، بكونها حكم الشعب والأغلبية، إذا ما لم يقترن هذا بحماية الأقليات والأفراد وإقصاء حقوقهم، بحيث بدأ عدد من المفكرين في طرح قضية إشكالية مؤداها

1 – سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، (القاهرة، دار المعارف، 1983م)، ص11.

2 – عصمت عبدالله الشيخ، الدستور بين مقتضيات الثبات وموجبات التغيير في ضوء الفكر القانون السائد لدى أفراد المجتمع السياسي، (القاهرة، دار النهضة العربية ،2002م)، ص20.

3 – صاحب الربيعي، رؤية في مؤسسات الدولة والمجتمع، (دمشق، صفحات للدراسات و النشر،2011م)، ص53.

التخوف مما قد يسمى بديكتاتورية الأغلبية واستبدادها، ذلك بإهدار حقوق الفرد وحرياته الأساسية، وهذا ما نبه إليه الرئيس الأمريكي الأسبق "**جورج واشنطن** Gorger Wanton" حيث قال: إن الشعب لا يحقق الحرية والعدل والحكم الصالح، فهذا الحكم معرض بدوره لأن يكون مستبداً لذا فإنه من الجدير بالذكر تقييد هذه السلطة، ولهذا دفع الليبراليون من ثم بالقيم الليبرالية بوصفها آلية للحد من هيمنة الأغلبية واستبدادها متى حدث ذلك، من ثم طرح الليبراليون عددًا من القيم التي رأوا فيها قيداً مناسباً على ممارسة السلطة، ويأتي على رأسها قيم الحرية والفردية، وحكم القانون، والمساواة أمامه بين أفراد المجتمع بكل أطيافه"[1]". أما العلاقة بين المفهومين بالدولة القانونية والمؤسسة على القانون، فتتضح من خلال قيام الدولة القانونية، بتطبيق مبدأ سيادة القانون، الذي يعني، على وجه الدقة، أن تعامل الدولة مواطنيها وفقه، ولا يجوز أن يخالف الدستور ولا القانون، وأنه لا يمكن التعامل مع أي مواطن خارج نصوص القانون وحدوده، ومن بين التطبيقات الشهيرة لهذا المبدأ أنه " لا جريمة ولا عقوبة من دون قانون " وهذه سمة من سمات التطبيق الدقيق لها في الدول الديمقراطية، بل إنه يمكن القول إنها أهم سمة من سماتها البارزة في النظم السياسية الغربية الآن"[2]".

وما يلفت النظر، إطلاق مصطلح " الديمقراطية الدستورية" من قبل البعض عليه، بالموازاة مع الديمقراطية الليبرالية، وقد عرفها هؤلاء بوصفها شكلًا من أشكال الديمقراطية النيابية، حيث تقيد سلطة الحكومة بالدستور الذي يحدد بدوره حقوق الأفراد والأقليات وحرياتهم، ويضع قيودًا من ثم على ممارسة إرادة الأغلبية، أما الديمقراطية غير الليبرالية أو الدستورية، فهي تلك التي يحكم فيها الشعب من دون احترام الحقوق، وحريات الفرد، والأقليات في المجتمع"[3]".

وهذا ما توصف به الدولة البوليسية، فهي التي تحكم بالقهر وتعامل المواطنين من دون أساس قانوني، وتتجاهل مبدأ سيادة القانون، ومن ثم نخلص إلى أن الدولة الاستبدادية يمكن أن تعتقل أي مواطن، ولو من دون سبب، وأنها يمكن أن تعاقب أي شخص بالسجن على سبيل المثال، من دون

1 – مضوي محمد الترابي، مرجع سبق ذكره، ص 44 –45.

2 – السيد يسين، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2011م)، ص101,

3 – محمد سيد رصاص، بين الديمقراطية والليبرالية، مجلة شئون دولية، العدد 113، حزيران يونيو 2006م .

حيثيات، بل إنها في الحالات المتطرفة يمكن أن تصدر أحكاماً بالإعدام بغير محاكمة قضائية عادلة وعكس ما تقوم به الدولة الدستورية بتوفيرها المحاكمة العادلة"[1]".

وترتبط هذه الرؤية إلى القول بأن الديمقراطية الليبرالية لها مبادئ أساسية فالدولة القانونية تحترم سيادة القانون، فتتقيد فيها الحكومة بقواعد قانونية موجودة من قبل، ولا تستطيع إصدار قرارات فردية إلا في الحدود التي تبينها هذه القواعد، غير أن الحكومة القانونية التي تحترم مبدأ سيادة القانون، وعليه فالديمقراطية الليبرالية تستند إلى الأسس الآتية، والاستناد لحكم القانون والحكومة التمثيلية وكذلك مبدأ التداول السلمي للسلطة في الدولة"[2]".

وتعدّ الدولة الديمقراطية هنا دولة قانون rule of law، ويميز وفقاً لهذا المعيار مفكرو السياسة والقانون الدستوري، ما بين دولة القانون، والدولة البوليسية، فكلاهما يعتمد فيهما الحكم، ويستند إلى القانون، ولكن في حالة دولة القانون يبدو القانون وأعماله غاية ووسيلة في الوقت ذاته، فهو وسيلة لأعمال الحكم ويتساوى أمامه الجميع بما فيهم حكام ومحكومين، فيما يبدو القانون في حالة الدولة البوليسية أداة يستغلها الحاكم لأعمال السلطة، ويحركها وفقاً لأهوائه، وهو لا يخضع له، ولا يتساوى أمامه الجميع، إلا أن علينا أن نعي أن دولة القانون الليبرالية يضاف إليها كونه قانونًا يؤكد حماية حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، من دون المساس بها "[3]".

كما أن مسألة ضمان مشاركة الشعب في السلطة، هو جوهر مفهوم الديمقراطية، ونظراً لصعوبة الآلية المباشرة عبر ما يسمى بالديمقراطية المباشرة، فإن الديمقراطية الليبرالية تدعم بدورها من الديمقراطية التنفيذية أو النيابية، بحيث يمارس الأفراد حقهم في اختيار من ينوب عنهم في البرلمان في ممارسة السلطة وهذا يتطلب إيجاد آلية للرقابة والتوازن المؤسسي؛ لضمان وفعالية هذه الممارسة ولهذا غالباً ما توصف الدولة الديمقراطية الليبرالية بأنها دولة مؤسسات، أي دولة قانونية، وهناك مبدأ آخر، مرتبط بذلك، وهو التداول السلمي للسلطة من فئة إلى أخرى، ومن حين إلى آخر، وعلى أن يتم هذا بشكل سلمي، ووفقاً للإرادة الشعبية، وهنا يرى مؤيدو الديمقراطية الليبرالية أن النظام إن لم يؤد إلى

---

1 – السيد يسين، مرجع سبق ذكره، ص99.

2– حازم الببلاوي، الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل، (القاهرة، دار الشروق،1993م)، ص 37 .

3 – المرجع السابق، ص37.

التغيير؛ فذلك يعنى وجود خطأ ما في الممارسة الديمقراطية، على أن هذا لا يعني بالمقابل التغير السريع والمستمر، ولكن المقصود هو تواجد الآلية للتعبير، والاعتراف بحق الآخرين في الوصول إلى السلطة بشكل سلمي"[1]".

ثانياً– علاقات التمايز أو الاختلاف بين المفاهيم الثلاثة:

وعند طرح واستعراض مدى تطابق المفاهيم، يتضح لنا عدم تطابقهما، ذلك أن الديمقراطية تعنى في مدلولها حكم الشعب أو الأغلبية، وبهذا يبدو محك اهتمامها بالجماعة أكثر من كونه الفرد"[2]". فيمكن أن تعرفها ببساطة على أنها هذا الحكم الشرعي الذي يستند إلى الأغلبية، وقد يبدو هذا الحكم مطلقًا، إذا ما استبدت الأغلبية بالأقليات، ومن هذا نستنتج كون الديمقراطية ترتبط بالأساس بقدرة المواطنين على الاختيار المباشر للحكومات بحرية ونزاهة، إلا أن ممارسات هذه الحكومات للسلطة بعد مجيئها فهو أمر آخر، حيث جاء على سبيل المثال "**وأدالف هتلر**" في "**ألمانيا**" إلى الحكم عبر آلية الانتخابات الديمقراطية، ومن قبله جاء نابليون وغيرهم، فبينما تبدو الليبرالية مناط اهتمامها هو الفرد والأقليات، وليس الأغلبية، فتجعل من الفرد غاية في حد ذاته، وتجعل من الحكومات وسيلة أو آلية لحماية حقوق وحريات هؤلاء الأفراد فقط، وتؤكد مساواة الجميع أمام القانون، وعليه تقوم الديمقراطية اصطلاحاً على حكم الشعب عن طريق نوابه، بينما تقوم الليبرالية على الحرية الفردية"[3]". أما مفهوم الدولة القانونية؛ فيؤكد بمبدأ سيادة القانون، والأخذ بالنظام النيابي، وبهذا يبدو لنا أن كلًّا من مفهومي الديمقراطية والليبرالية، لا يتطابقان بدورهما، وبهذا يبدو التساؤل حول ما إذ كانا متعارضين، أو أنهما يستكملان بعضهما بعضًا ؟ ونجيب عن هذا التساؤل – كما أسلفنا . عبر طرح مجموعة من التمايزات فيما بينهما، لنرى ما إذا كانت تلك التمايزات تؤدي إلى نتيجة مؤداها أن هناك تناقضًا ما بين المفهومين، أو تكاملهما، وذلك في النقاط الآتية:

أولاً– تظهر لنا أن أولى هذه التمايزات هي الديمقراطية الليبرالية، كما تعرض ما بين معتقداتها الأساسية الثابتة، فإنها ترى أن الحرية الفردية تؤدى حتما إلى تحقيق المصلحة العامة، وتحقق المساواة

1 – المرجع السابق، ص 38.

2 – روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، "ترجمة: أحمد أمين الجمل"، (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000م)، ص90.

3 – صلاح السيد بيومي، مرجع سبق ذكره، ص35.

الاجتماعية، حيث يرى الليبراليون أنه حال بحث الفرد الحر عن مصالحه الخاصة، بما لا يتناقض مع المصلحة العامة، سيؤدي هذا في النهاية إلى انسجام طبيعي في المصالح الخاصة والعامة للفرد.

ثانياً– هنا يتضح انطلاقاً من هذه التمايزات والتباين أن هناك علاقة تناقض ما بين كلٍّ من الديمقراطية الليبرالية، بحيث يري مفكرو الديمقراطية أنها تقوم على المساواة، بينما تدعم الليبرالية وتستند إلى قيمة الحرية الفردية، ولكن ما نلحظه أن هذا الرأي يبدو غير سديد، ذلك أن الديمقراطية، وإن دعمت المساواة عبر ما يسمّى بحكم الشعب أو الأغلبية؛ فإنها لا ترفض رفضاً مطلقاً قيم الحرية، كما أن الليبرالية لا ترفض المساواة، ولكنها تتبنى مفهومًا يعتمد على توافر القدرات والمؤهلات، وهو ما لا يتعارض مع كون الأفراد قد ولدوا أحرارًا متساوين، وبهذا لا يبدو أن كلًّا من المفهومين من ناحية القيم متعارضان تماماً "[1]". ولعل ما يدعم الطرح هذا أن الديمقراطية ترتبط بدورها بحكم الشعب، عبر آلية الاختيار الحر النزيه للحكام فإن الليبرالية لا تتعارض بدورها مع ذلك، بل تأتي مكملة لهُ. الخ.

وخلاصة القول، يبدو لنا أن الديمقراطية وفقاً للخبرة التاريخية دونما القيم الليبرالية، وأيضاً بناء الدولة القانونية، أي المؤسسية، قد تؤدي إلى نتائج عكسية، فقد تؤدي إلى حروب وصراعات إثنية، بالأخص في تلك المجتمعات ذات التعددية الإثنية والعرقية، إذا ما لم تدعمها قيم الحرية الفردية، والتسامح، وتقبل الرأي الآخر، والقناعة بأهمية الاختلاف والتنوع، وفي الحالة الأخيرة إلى قيام الدولة البوليسية، وهذا ما حدث في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية "[2]".

الخاتمـــة

إنّ الإجابة عن أسئلة البحث، من خلال تسليط الضوء على ما تقدم من عرض لهذه العلاقة بين الديمقراطية. والديمقراطية الليبرالية، والدولة القانونية، والعلاقة بين الديمقراطية، والليبرالية، ودولة القانون، علاقات التمايز، أو الاختلاف بين المفاهيم الثلاثة، نصل من ثم إلى مجموعة من الاستنتاجات، تتضح على النحو الآتي:

1- أوضح لنا أن مفهومي الديمقراطية والليبرالية، وكذلك الحال الدولة القانونية تعد من أكثر المفاهيم السياسية التي يُثار الجدل والنقاش بشأنها، فلا نجد اتفاقاً بين المفكرين وفلاسفة السياسة، ورجال

1 – س .ب. ماكفرسون، "تعريب .شعبان عبد الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص29.

2 – السيد يسين، مرجع سبق ذكره، ص99.

القانون، علي ما نعنيه بهذه المفاهيم، بل يبدو اختلاف من نوع آخر حول الظهور التاريخي لكلً منهما فنجد علي سبيل المثال من يدعم أسبقية ظهور الديمقراطية، ودولة القانون وتحديداً عند فلاسفة المدينة الإغريقية.

2- لقد بدأ لنا الحديث يتجلى وضوحاً عن الديمقراطية الليبرالية، مع بدايات القرن التاسع عشر، ثم تبني هذا في إسبانيا، ومن بعدها إنجلترا ومن هنا دار النقاش بشأن طبيعة العلاقة ما بين كلٍّ من الديمقراطية والليبرالية، وأيضا دولة القانون، ومدى ما قد يتوافر من حتمية علمية وواقعية للارتباط بين هذه المفاهيم.

3- كما اتضح لنا أن الديمقراطية الليبرالية اشتقت أفكارها على مدار التاريخ من عدد من المدارس والتيارات الفكرية، جاء في مقدمتها التيار السياسي الليبرالي، الذي يدعم ويعلي من قيمة الحرية الفردية. وثانيها التيار العقلاني، حيث يقوم هذا التيار على الإيمان بالفرد وقدرته، وبتأثير التيار الليبرالي، بزغت فلسفة تنادي بتكثيف الدور الإيجابي للفرد في الوجود، ونادت بأن "عقل" الإنسان هو الذي يصنع أساس القانون والدولة، أي نظام الحياة الاجتماعية بأسرها. وآخرها المدرسة النفعية، أي الفكر الاقتصادي الليبرالي وإيمانها بالحرية، ومطالبتها بكفالة أبرز مظاهرها.

4- بين لنا أن العلاقة الجدلية ما بين الديمقراطية والليبرالية مثار جدل، إلا أنه من الملاحظ أنه لا يمكن إنكار أن الليبرالية قد مثلت بدورها آلية أساسية لدعم القيم الليبرالية، والحد من هيمنة الأغلبية، ونقض الممارسة الديمقراطية، فلا يمكن الاكتفاء بإيجاد آلية ديمقراطية للاختيار من دون إيجاد الضمانات الكافية لحماية الفرد والأقلية في المجتمع.

5- كما اتضح لنا أن الديمقراطية الليبرالية، وإن استطاعت تحقيق عدد من الإنجازات؛ فإنه لا يمكننا بهذا أن نتجاهل ما قد يوجه إليها من انتقادات وسلبيات، قد تجعلنا في حاجة إلى إعادة التفكير من ثم في قواعدها الفكرية وتطبيقها العملية.

6- بأن المقصود بالدولة القانونية هي الدولة التي تطبق مبدأ سيادة القانون، أي تعامل مواطنيها معاملة لا تخالف نصوص الدستور وحدود القانون، وإلا تحولت إلى دولة بوليسية، تحكم بالقهر، وتعامل مواطنيها من دون أساس قانوني، وتتحول إلى دولة استبدادية، وفي حقيقة الأمر دولة القانون تجد التطبيق النسبي لها في الدول الغربية بشكل عام.

النتائج :

أولاً: هذه الملاحظات مؤداها إذا كانت الديمقراطية قد بدأت عند اليونان، فإنها تطورات تطوراً بعيد المدى حتى أصبحت تختلف اختلافاً جذرياً عن التجربة الديمقراطية، وذلك يجوز لنا القول إنه لم يبق يونانياً منها سوى كلمة ومن ثم يؤكد لنا أن الديمقراطية وليدة عمليات تحول طويلة الأمد، وقد اجتازت جميع الأشكال التي عرفتها الإنسانية، قبل أن تتوصل إلى وضع أدوات الحكم تحت رقابة المواطنين.

ثانياً: الديمقراطية هي تجربة إنسانية، كانت ولا تزال تتشكل طوال التجارب الكثيرة التي خاضها الإنسان في تاريخية، ويمكن القول في هذا الصدد أن النظم الدكتاتورية والشمولية والفاشية.. الخ في الشرق والغرب على حد سواء قد دعمت ربما ما تركته من حطم وركام، إيمان الإنسان بالديمقراطية، وليس هذا فقط، بل وضرورة تمسكه بها.

ثالثاً: الديمقراطية لم تتخذ في مسارها التاريخي الطويل شكلاً واحداً ثابتاً لا يتغير، فالمبادئ التي تقوم عليها، كالحرية، والعدالة، والمساواة، هي وحدها الثابتة التي لا تتغير، لكنها تشكلت وتغيرت مع طبيعة المجتمعات وثقافتها وتراثها، ومن ثم فالديمقراطية هي إذن "نظرية مفتوحة "وعدد التجارب التي مرت بها أكبر من عدد ما يسمّى بالمجتمعات الديمقراطية على مر التاريخ.

رابعاً: مادامت الديمقراطية تجربة إنسانية، فهي إذن مشروع يتحقق طوال الحياة الإنسانية، ولا يكتمل إلا بانتهاء الإنسانية، ولهذا فهو يخضع باستمرار للنقد والفحص والمراجعة والتصحيح، وذلك جزء من صميم الديمقراطية نفسها؛ لذا فإن الديمقراطية تخضع لتعديلات وتغييرات، كلما تعمقت تجربة الإنسان، ومن هنا أيضاً تأتي أهمية التفكير الإبداعي لصياغة نموذج ديمقراطي يستجيب، لأقصي حد ممكن، إلى متطلبات المشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات.

قائمة المراجع:

أولاً– المراجع العربية

1. أحمد سويلم العمري، أصول النظم السياسية المقارنة، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م).
2. إكرام بدر الدين، الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، (بيروت، دار الجوهرة، 1986م).
3. إبراهيم عبد الكريم الغازي، الدولة والنظم السياسية "مع أسس نظام الحكم في الإسلام"، (أبوظبي، دار المتنبي للطباعة والنشر، 1989م).
4. السيد يسين، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2011م).
5. بكر مصباح تنيرة، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطة "دراسة مناهجية مقارنة بين الحضارات"، (بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1994م).
6. جلال أحمد أمين، مقدمة إلى الاشتراكية، (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة ،1966م).
7. حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1974م).
8. حسن صعب، علم السياسة، (بيروت، دار العلم للملايين، 1981م).
9. حازم الببلاوي، الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل، (القاهرة، دار الشروق،1993م).
10. روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، "ترجمة: أحمد أمين الجمل"، (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 2000م).
11. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، (القاهرة، دار المعارف، 1983م).
12. س. ب. ماكفرسون، "تعريب " شعبان عبدالله محمد، حياة الديمقراطية وأطوارها ،(الإسكندرية، دار الوفاء، 2008م).
13. صلاح السيد بيومي، صنع القرار السياسي في مصر 1956م–1990م، (القاهرة، كتاب الوفد،2001م).
14. صاحب الربيعي، رؤية في مؤسسات الدولة والمجتمع، (دمشق، صفحات للدراسات و النشر،2011م).
15. عبدالله التطاوي، الحوار الثقافي مشروع التواصل والانتماء، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006م).
16. عصمت عبد الله الشيخ، الدستور بين مقتضيات الثبات وموجبات التغيير في ضوء الفكر القانون السائد لدى أفراد المجتمع السياسي، (القاهرة، دار النهضة العربية،2002م).
17. عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية "دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي"، (بيروت، منشورات زين الحقوقية،2009م).
18. فضل الله محمد سلطح، المسؤولية السياسية بين الدولة والمواطن "دراسة تحليلية في فلسفة السياسة "، (الإسكندرية، دار الوفاء ،2007م).
19. كانط ،"تعريب: عثمان أمين، مشروع السلام الدائم، (القاهرة، مكتبة لأنجلو المصرية، 1953م).
20. محمد عصفور، الحرية في الفكر الديمقراطي والاشتراكي، (القاهرة، ب. ت ،1961م).
21. محمد كامل ليله، النظم السياسية الدولة والحكومة، (بيروت ،دار النهضة العربية، 1969م).
22. محمد طه بدوي، أصول علم السياسة، (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2010م).

23. محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 2006م).
24. محمد جمال باروت، الدولة والنهضة والحداثة، (دمشق، دار الحوار، 2000م).
25. ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة النظم السياسية، (الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1996م).
26. موريس دوفرجيه،" تعريب: سامي الدروبي، جمال الأتاسي، مدخل إلى علم السياسة،(دمشق ،دار دمشق، ب. ت).
27. هشام الإقداحى، تاريخ الفكر السياسي، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2010م).
28. هاملتون ماديسو رجائي ،" تعريب. عمران أبو مجلة، مراجعة: أحمد طاهر، الأوراق الفدرالية، (القاهرة، عالم الكتب، 2004م).
29. هارولد. ج. لاسكى ،"تعريب: عزالدين محمد حسن، مدخل إلى علم السياسية، (القاهرة، مؤسسة السجل العربي ،1980م).
انطوان مسرة، الأمن الإنساني: عناصر إستراتيجية معاصرة للتسامح، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 11، صيف2006م، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م.
30. محمد سيد رصاص، بين الديمقراطية والليبرالية، مجلة شئون دولية، العدد 113، حزيران يونيو 2006م.
31. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، (القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2000م).
32. مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم السياسة، (مصراته، الدار الجماهيرية، 2004م).
33. آمال كيلاني: ترجمة، ألف باء – الليبرالية، من موسوعة ويكيبديا، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2007م).
34. فوكاياما، الديمقراطية الليبرالية وصراع الحضارات، متاح على/ http://www.aljazera.net/nr/exeres/88718d82-dd7b-4dc6 تاريخ الزيارة/ 18/ 12/2022م

ثانيا- المراجع الأجنبية

35. Lacroix (Jean) ; Democratic et Liberalism. La Nouvelle critique.
36. Andrew Heywood , political ideologies. (London Macmillan press, 1998).
37. Frank Cunningham, Theories Of Democracy: A Critical Introduction,(London and New York, Rout Ledge. 2002).

قواعد النشر

- الجديدُ: مجلّة علمية نصف سنوية محكمة، تهتمُّ بنشر دراسات مبتكرة في العلوم السياسية، والاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية والتربوية النفسية.
- تقرّر المجلة صلاحية الدراسات فيها بناء على رأي محكّمين متخصّصين.
- ينبغي ألا يتجاوز حجم الدراسة (30) صفحة، بما في ذلك الجداول والرسومات والمصادر والمراجع، وألا يقلّ عن (10) صفحات، على أن يُرفق ملخّصٌ باللغة العربية، إذا كان أصل الدراسة بلغة أجنبية.
- لا تلتزم المجلة بردّ أصول الدراسات المقدّمة إليها، سواء أُنْشِرَتْ بها أم لم تنشر، من دون إبداء الأسباب لعدم النشر.
- من الضروري أن يتبع الباحث الأصول الشكلية والموضوعية والعلمية في إعداد البحوث العلمية.
- يجب ألا تكون الدراسة المقدّمة قد نُشرت من قبل في أية مجلة، أو نُشرت في أي كتاب.
- أن يلتزم الباحث بقواعد النشر في إعداد دراسته، وعرض نتائجها طبقاً للأصول العلمية المعتادة.
- تُرتَّبُ المراجع بحسب الإشارة إليها في سياق البحث أو الدراسة، وتوضع قائمة هذه المراجع عند نهاية الدراسة، مرتّبة ترتيبًا ألفبائيًّا بحسب أسماء المؤلفين.
- تُوضع الهوامش أسفل كل صفحة، وتُرقّم هوامش كلّ صفحة بشكل مستقل.
- تقدّم مادة البحث أو الدراسة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- على كلّ باحث أو دارس إرفاق اسمه كاملًا، ووظيفته، وعنوانه البريدي مع بحثه، أو دراسته؛ ليسهل الاتصال به، عند الضرورة.
- للجنة تحرير المجلة اختيار الموضوعات التي تنشر، بحسب ما تراه مناسباً، وبما يتفق وتوجّهات المركز في النشر، من دون إبداء الأسباب لصاحب الدراسة أو البحث المقدّم للنشر بالمجلة.
- فيما يتعلّق بالبحوث والدراسات المقدّمة إلى المؤتمرات، أو الندوات أو الحلقات الدراسية، التي يتقدّم بها أصحابها للنشر في هذه المجلة، تنبغي الإشارة إلى الجهة المقدّم إليها البحث الأصلي، والحصول على موافقتها للنشر بمجلة الجديد.
- على كلّ باحث يقدّم بحثاً، أو دراسة للنشر بالمجلة، أن يرفقها بملخص لها، لا يتجاوز صفحة واحدة، وأن يكون هذا الملخص مطبوعاً.
- لا تعبّر التحليلات والأحكام الواردة في المواضيع والمقالات والمواد المنشورة في هذه المجلة، عن آراء وتوجّهات المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، وإنما تعبّر عن مواقف ووجهات نظر أصحابها العلمية والشخصية، وهم المسئولون عنها.

هيئة تحرير مجلة الجديد